جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الاستراتيجية الامنية الفرنسية في مواجهة التهديدات البيئية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات استراتيجية وامنية

اعداد الطالب:

معمر سعايد

اشراف الاستاذة:

رقية بلقاسمي

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
ادريس عطية	استاذ محاضر"أ"	رئيسا
رقية بلقاسمي	استاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
سمير كيم	استاذ محاضر "أ"	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

الاهداء

اهدي ثمرة هذا العمل الى والديّ الكريمينِ اللذيْنِ
بفضل الله عزوجل ثم فضلهما توصلت الى هذا
المقام بحرصهما الدؤوب ونصحهما وارشادهما
الدائم خاصة ابي الذي قاب قوسين او ادنى فقد
أمل دخولي المدرسة مرة ثانية لولا حنكته في
اقناعي وامي التي تعبت كثيرا من اجلنا كما
اهديه الى اخواتي الثلاث واهنئ الاثنتين منهما
على نيلهما شهادتي الليسانس معي لهذه السنة
وايضا الى زوجتي الكريمة اهدي هذا العمل.

الشكر والعرفان

الحمد والشكر لله عزوجل الذي بفضله وتوفيقه ويسره ارشدني لاتمام هذا العمل والحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات

اتقدم بجزيل الشكر لاستاذتي الفاضلة رقية بلقاسمي التي شرفتي بقبول دعوة الاشراف على هذا العمل وكانت خير مشرف وخير معين كما أنها من خيرة الاساتذة الذين لا يدخرون اي جهد في تقديم المعلومة للطالب عرفانا لمجهوداتها المبذولة كما انها من خيرتهم خلقا ،علما ،طيبة ومقاما

كما اتقدم بجزيل الشكر ايضا لاستاذي الكريم الدكتور ادريس عطية عرفانا لمواقفه الجبارة في سبيل خدمة العلم وطالبيه واخص بالذكر موقفه وتدخله لفك العقبة معي فشكرا والف شكر يا دكتور

كما اتقدم بجزيل الشكر ايضا لاستاذي الدكتور سمير كيم عرفانا لرصيده المعرفي وسخاء كرمه في تقديم المعلومة وتفانيه في ايصال الفكرة الهادفة وتواضعه مع كافة الاطياف فبارك الله لك وفي علمك دكتور

وايضا اشكر اعضاء اللجنة العلمية المناقشة لهذا العمل واشكر كل من ساهم في تقديم يد العون لانجازه من زملاء الدراسة و العمل وشكرا لكل من علمني حرفا في مسيرتي العلمية

شكرا جزيلا لكم جميعا

الطالب/ معمر سعايد

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

المبحث الاول : مفهوم الاستراتيجية ومستوياتها

المبحث الثاني : مفهوم الامن والنظريات المفسرة له

المبحث الثالث: مفهوم التهديد الامني وتصنيفاته

الفصل الثاني: الاستراتيجية الامنية الفرنسية لمواجهة التهديدات البيئية

المبحث الأول :الموقع الجيوسياسي لفرنسا وابرز مسببات التهديدات البيئية فيها

المبحث الثاني :ابرز التهديدات البيئية في فرنسا

المبحث الثالث :اليات مواجهة التهديدات البيئية في فرنسا

الفصل الثالث :تقييم الاستراتيجة الامنية الفرنسية في مواجهة التهديدات البيئية

المبحث الاول :تقييم الاستراتيجية الامنية البيئية الفرنسية عمليا

المبحث الثاني : تقييم الاستراتيجية الامنية البيئية الفرنسية من حيث النتائج

الخاتمة

مقدمة

منذ التحولات الكبرى التي شهدها حقل العلاقات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة حصلت مراجعات أساسية لكل من مفهوم الأمن و طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه النظام الدولي، بالإضافة إلى تحولات كبرى في نمط التفاعل من خلال تراجع العامل العسكري أمام تصاعد العامل الاقتصادي وظهور تهديدات أمنية جديدة مختلفة الطبيعة عن التهديدات التقليدية حيث تتميز هذه التهديدات بكونها غامضة المعالم ،غير عسكرية ،عابرة للحدود ومبهمة المصدر ولا يمكن التنبؤ بزمن ظهورها مثل :الجريمة المنظمة،الإرهاب،الهجرة غير الشرعية، التلوث البيئي،الكوارث الطبيعية، الاحتباس الحراري ، والتغيرات المناخية ...الخ ،وفي خضم هذه التغيرات تم إعادة صياغة السياسات والاستراتيجيات الدولية لمواكبة مختلف هذه التغيرات في حين كانت الاستراتيجيات تصاغ بالقوة ومن اجل القوة وتقتصر على المجال العسكري فقط لكن بعد بروز العامل الاقتصادي وظهور فواعل جديدة في النظام الدولي توسع مفهوم الامن ليشمل كل ما من شأنه ان يشكل ضررا مباشرا او غير مباشرا على حياة الانسان او بيئته وهذا لابراز مختلف اوجه التهديدات الجديدة على غرار القضايا الامنية والاقتصادية والسياسية ومحاولة التصدي لها بمختلف الاستراتيجيات الموجهة وارتبطت النقاشات الأكاديمية في حقل الدراسات الأمنية حول قضايا البيئة بالمراحل الجديدة للتحول في مفهوم الأمن، و تم طرح مفهوم الأمن البيئي حتى يتلاءم مع طرح توسيع مفهوم الأمن من جهة و تعميقه من جهة أخرى، وتقديم مشاكل البيئة كخطر مستقبلي يهدد الكرة الأرضية بأكملها و لابد من استجابة عالمية واسعة و شاملة لمواجهة هذه الأخطار.

شهد النصف الأخير من القرن العشرين تدهورا مخيفا بالبيئة لا يزال مستمرا بشكل يومي ففي كل يوم جديد يزداد تلوث عناصر البيئة وترتفع درجات الحرارة ويزداد الإزدحام والتلوث بالضجيج، ويزداد استنزاف الموارد الطبيعية وترتفع معدلات تجريف الغابات وتتسع دائرة التصحروشهدت علاقة الإنسان بالبيئة مرحلة صراع ومواجهة أفرزت جل هذه المشاكل البيئية الخطيرة التي باتت تهدد مستقبل مسيرة البشرية، وقد بدأت إرهاصات هذه المرحلة في أعقاب الثورة الصناعية التي أحدثت كثيرا من المتغيرات التي انعكست إيجابا في بعض الأحيان وسلبا في أحيانا كثيرة على علاقة الإنسان ببيئته، كما أحدثت الثورة العلمية والتقنية بدورها مزيدا من التغيرات واقترنت بطموحات بشرية ونزعة انانية في السيطرة على موارد البيئة وتكثيف استغلالها لاجل مصالح شخصية، وقد أدى هذا الطموح غير المقنن بيئيا إلى خلق نوع من الصراع والمواجهة بين الانسان وبيئته.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع في الجدل الذي أثارته التهديدات البيئية بين الأوساط الأكاديمية في ظل تنامي التداعيات السلبية لهذه التهديدات هذا من جهة ، من جهة ثانية يندرج موضوع البحث ضمن الدراسات الأمنية التي برزت أهميتها كحقل مركزي في العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، لما عرفه هذا الحقل من نقاشات جديدة لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم العسكري التقليدي إلى قضايا ومجالات متعددة :سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و بيئية،أما من الناحية الأخرى فتتمثل أهمية الموضوع في كون فرنسا من الدول الصناعية والكبرى اقتصاديا في العالم وبذلك احسن نموذج في مواجهة التهديديات البيئية ،فمن خلال توظيف مقاربة الامن البيئي يمكن إظهار الآثار الناجمة عن هذه التهديدات على ضوء مؤشرات الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية التي تتميز بها فرنسا من قوة اقتصادية ،قوة سكانية وقوة سياسية...الخ.

أهداف الموضوع :

- ابراز الأطر النظرية المفسرة لقضايا الأمن البيئي و امننة التهديدات البيئية .

- توضيح العلاقة التكاملية ما بين أبعاد الأمن المجتمعي في ظل التهديدات البيئية (إبراز علاقة التأثر و التأثر)

- التعرف على ماهية التهديدات البيئية التي تواجهها فرنسا من خلال تسليط الضوء على مشاكل البيئة من تغير مناخ، احتباس حراري، نضوب الموارد المائية...الخ،و رصد انعكاساتها على واقع الأمن المجتمعي في فرنسا .

- إبراز أهم إسهامات الدولة الفرنسية لتلافي أخطار التهديدات البيئية في فرنسا على وحه الحدود.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب إختيار الموضوع في أسباب موضوعية و أسباب ذاتية و التي تتمثل فيما يلي :

1-أسباب موضوعية :

تكمن الأسباب الموضوعية للدراسة في تقديم تصورنظري تحليلي للاستراتيجية الامنية الفرنسية في مواجهة التهديدات البيئية بالتركيز على الجانب السياسي والعملي لحماية البيئة وتفسيرها من جانب امني.

2-أسباب ذاتية :

تكمن المبررات الذاتية في الرغبة الشخصية لدراسة الأمن البيئي باعتباره يندرج ضمن الدراسات الأمنية والتي تعتبر حقل من حقول العلاقات الدولية، و كذلك جاء تناول هذا الموضوع نظرا لقلة الدراسات باللغة العربية وكذلك يعتبرمن المواضيع الجديدة وايضا لإثراء الجانب العلمي و المعرفي.

إشكالية الدراسة :

في ظل تزايد أخطار التهديدات البيئية و تباين آثارها السلبية في فرنسا التي تشهد تدهورا كبيرا في محيطها الإيكولوجي جراء هذه التهديدات ،حيث امتدت انعكاساتها السلبية لتطال مختلف القطاعات سواء الإقتصادية، السياسية، والإجتماعية مهددة بذلك الأمن المجتمعي في فرنسا.

و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية المركزية للدراسة في :

كيف تساهم الاستراتيجية الامنية الفرنسية في التصدي للتهديدات البيئية؟

الاسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل الاستراتيجية الامنية الفرنسية في مواجهة التهديدات البيئية؟
- ماهي الآليات العملية التي انتهجتها فرنسا لمواجهة التهديدات البيئية؟
- فيما تتمثل الجهود الدولية لحماية البيئة في فرنسا؟

فرضيات الدراسة :

- تنتهج فرنسا سياسة بيئية بالاعتماد على مجموعة من الاجراءات في اطار التنمية البيئية لمواجهة التهديدات البيئية .
- يؤدي اعتماد فرنسا سياسة بيئية شاملة الى القضاء على التهديدات البيئية في فرنسا .
- كلما زاد مستوى انتشار التلوث الصناعي كلما زاد احتمال فشل الاستراتيجية البيئية الفرنسية .

المقاربة المنهجية :

فرضت طبيعة الموضوع توظيف جملة من المناهج و التي تروحت بين :

المنهج الوصفي: يعرف المنهج الوصفي بأنه مجموعة الاجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق و البيانات و تصنيفها و معالجتها و تحليلها تحليال كافيا و دقيقا لاستخلاص دلالتها و الوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع أو محل الدراسة و على الرغم من أن الوصف الدقيق المتكامل هو الهدف ألساسي للبحوث الوصفية إال أنها كثيرا ما تتعدى الوصف إلى التفسير و ذلك في حدود اإلجراءات المنهجية المتبعة و قدرة الباحث على التفسير و الاستدلال.

يقوم **المنهج الوصفي** ؛الوصفي على تفسير الوضع القائم في فرنسا ،و تحديد خصائص ظاهرة التهديدات البيئية في المنطقة، بالإضافة إلى وصف طبيعة و نوعية العلاقة بين متغير الأمن والتهديدات البيئية من خلال جمع البيانات الوصفية حول واقع التهديدات البيئية في فرنسا بشكل عام وصولا إلى التحليل والربط والتفسيرلهذه البيانات و قد تم في هذا الإطار معالجة أهم المفاهيم الأساسية للدراسة مثل مفهوم الاستراتيجية الأمن،ومفهوم التهديد.

المنهج التاريخي: هوعبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها؛ ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍإلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة.

كما يعرف، بأنه ذلك المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفاً كيفياً، يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها،والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي، وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة.

حيث يقوم هذا **المنهج التاريخي؛** على التتبع الزمني للتغيرات المفاهيمية لكل من مفهومي الامن والتهديدات الامنية وبداية الاهتمام العالمي بالجانب البيئي وتحديد مختلف التهديدات المتعلقة به وبروز ابجديات الامن البيئي وادراجه من ضمن اولويات السياسة الدولية ومواكبة تدرج الاجراءات والسياسات المتخذة لحماية البيئة على الصعيد الدولي والاقليمي والعالمي كما هو الحال بالنسبة لفرنسا التي كانت بداية اهتمامتها بالبيئة مند ستينيات القرن العشرون وتكون بذلك قد عاصرت التغير المفاهيمي الحاصل منذ البداية.

حدود الدراسة :

المجال الزماني؛ شملت الدراسة حدود زمنية متعددة، نتيجة للمراحل التاريخية للطرح الأكاديمي لقضايا البيئة التي ترجع إلى نهاية الستينات و بداية السبعينات خاصة مع مؤتمر استوكهولم هذا من ناحية، من ناحية أخرى ركزت الدراسة في مجالها الزمني على مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي واكبت التطورات الجديدة في الدراسات الأمنية وتصاعد أهمية البعد البيئي في مفهوم الأمن الجديد، وظهور ما يعرف بأمَنَنَة التغيرات المناخية.

الإطار المكاني؛ يشمل الإطار المكاني للدراسة الدولة الفرنسية و التي تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأخطار التهديدات البيئية نتيجة اقتصادها الفلاحي والصناعي.

الدراسات السابقة :

يتميز موضوع الدراسة بقلة المراجع باللغة العربية، في المقابل تشهد الأوساط الأكاديمية الغربية إقبالا هائلا على البحث في قضايا البيئة و الأمن البيئي خاصة فيما يتعلق بالتهديدات البيئية و بأخص تأثيراتها السلبية في الدول الصناعية.

من حيث الدراسات السابقة لاتوجد دراسات سابقة متحصل عليها لكن هناك دراسات مشابهة تتضمن الآليات الدولية لحماية البيئة نذكر منها دراسة ؛سليماني مراد المقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان :**"حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية وفي القانون الجزائري"** في القانون، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية لسنة 2016،حيث تناول من خلالها في الفصل الاول جهود حماية البيئة على المستوى الدولي من خلال؛ (التعاون الدولي ،المنظمات الدولية ،التعاون الاقليمي ،الهيئات البيئية الدولية والعالمية...الخ) وعلى المستوى الوطني من خلال تكريس مبادئ حماية البيئة في القانون الوطني وادراجها من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة .

وهناك دراسات كثيرة تتناول في مجملها أليات حماية البيئة في الجهود الدولية والوطنية لتحقيق التنمية المستدامة وكذلك ادراج البعد البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة حيث تتفق في مجملها على اهمية اليات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الدولي والوطني .

هناك أيضاً بحث بعنوان **"اليات تنفيذ التشريعات البيئية (دراسة مقارنة بين التشريع الفرنسي ،المصري والعراقي)** ،مقدم الى المؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق طنطا العراق من 23الى 24 افريل 2018، من اعداد الدكتور إسماعيل فاضل حمواص آدم تناول هذا البحث مبحثين ركز فيهما على الأجهزة الإدارية القائمة علي حماية البيئة

والضبط الإداري كآلية من آليات تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية في فرنسا ،العراق ومصر.

تبرير الخطة :

تم تناول الموضوع في ثلاث فصول أساسية وهي :

الفصل الأول؛ عبارة عن فصل مفاهيمي ونظري للدراسة، حيث أنه من المفروض عند معالجة أي ظاهرة سياسية ما، لابد من الإنطلاق من إطار نظري كركيزة أساسية لتحليل الظاهرة و في مجمل دراستنا تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم الاستراتيجية ومبادئها ومستوياتها وفي المبحث الثاني تناولنا مفهوم الأمن كمفهوم موسع في حقل الدراسات الأمنية من خلال تناول أهم الأطر النظرية المفسرة له لكل من النظريات الوضعية و النظريات ما بعد الوضعية ، و الذي تم ربطه بتوسع مجال و نطاق التهديدات الأمنية. في المبحث الثالث تم التطرق فيه لمفهوم التهديد من خلال التعرف على اهم المفاهيم المشابهة له ومجمل تصنيفاته و أبعاده المختلفة .

الفصل الثاني؛ فتم فيه تناول الاستراتيجية الامنية الفرنسية لمواجهة التهديدات البيئية يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول الموقع الجيوسياسي لفرنسا وابرز مسببات التهديدات البيئية فيها ،ومن خلاله التعرف على فرنسا وعلى ابرز التهديدات فيها ورصد أهم تداعياتها السلبية عليها وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى ابرز التهديدات البيئية في فرنسا، أما في المبحث الثالث فقد تناولنا أهم اليات مواجهة التهديدات البيئية في فرنسا داخليا وخارجيا من خلال السياسات البيئية في فرنسا ومشاركتها الدولية في مختلف الاتفاقيات البيئية.

الفصل الثالث و الأخير؛و المتمثل في تقييم الاستراتيجية الامنية البيئية الفرنسية ، حيث يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم تقييم الاستراتيجية البيئية الفرنسية عمليا من خلال الضبط الاداري وعمل الهيئات البيئية وانعكاسات الرأي العام عليها وفي المبحث الثاني تم تقييم الاستراتيجية البيئية الفرنسية من حيث النتائج من خلال اهتمام فرنسا بتغير المناخ وموقف المنظمات غير الحكومية الفرنسية من وضع المناخ في فرنساوفي المبحث الثالث تم استشراف نظرة مستقبلية للوضع البيئي في فرنسا.

صعوبات الدراسة :

واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء إعداد هذا البحث وهي تتمثل في :

نقص الدراسات السابقة لموضوعنا ان وجدت وكذلك قلة التقارير العلمية و العالمية حول مخاطر التهديدات البيئية باللغة الأجنبية بخصوص فرنسا هذا من جهة، من جهة ثانية واجهنا قلة الدراسات باللغة العربية و الأجنبية حول التهديدات البيئية في فرنسا، حيث أن معظم الدراسات العلمية والأكاديمية المعنية بفرنسا غالبا ما تركز في معالجتها على الجانب الامني في الشؤون العسكرية ،السياسية والاقتصادية كون ان فرنسا من الدول الخمس في حق النقض(الفيتو) وكذلك عضو في السوق الاوروبية المشتركة.

تميز الدراسة :

تتميز هذه الدراسة بالتفرد حيث تعد من اولى الدراسات الاكاديمية على مستوى جامعة الشيخ العربي بالتبسي التي حاولت ان تدرس التهديدات البيئية في فرنسا واهم الآليات والجهود الفرنسية لمواجهتها من ستينيات القرن الماضي الى غاية الان رغم صعوبات الحصول على المعلومات.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

تمهيد

الاستراتيجية والامن مفهومان متلازمان ضمن حقل العلوم السياسية فلتحقيق الامن وفي مختلف مجالاته لابد من من استراتيجية محكمة التخطيط المسبق بحيث اصبحت الاستنراتيجية علما يحاول كغيره من العلوم الاخرى فهم وادراك ظاهرة معينة خاصة فيما يخص الظواهر الامنية وهذا بعد انتقالها من التحكم الفطري والغريزي للانسان الى علم ثابت ذو قواعد يدرس كمادة في اهم الاكاديميات العالمية.

وبتوسع مفهوم الامن وتعدد ابعاده توسع مفهوم الاستراتيجية ليشمل المجالات التي من شأنها تحقق امن واستقرار الفرد والمجتمع وكذلك مواجهة الاخطار والتهديدات التي تمس امن وحياة الافراد والمجتمعات.

وتطرقنا من خلال هذا الفصل الى مفهوم كل من الاستراتيجية والامن والتهديد من خلال ثلاثة مباحث تتناول بالتفصيل أهم الجوانب والمجالات المتعلقة بهذه المفاهيم .

المبحث الاول : مفهوم الاستراتيجية ومستوياتها

المبحث الثاني : مفهوم الامن والنظريات المفسرة له

المبحث الثالث: مفهوم التهديد الامني وتصنيفاته

المبحث الاول :مفهوم الاستراتيجية ومستوياتها

ظهر مفهوم الاستراتيجية في البداية كمصطلح عسكري والاصل في الكلمة الاغريقية stratégies ،ومعناه في العربية قائد وتطور استخدامها لتعني قيادة القوات او فن الجنرال ،مصطلح الاستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الاوربية واللاتينية ففي الالمانية stratutegie وفي الروسية strategisa وعندما نقول stratios agein فهو مصطلح الاستراتيجية ذاته مقسم الى جزئين ويعني الجيش الذي تدفع به للامام وبوصل طرفي المصطلح نحصل على strategios وهذا يعني الجنرال وفعل strategos قاد او امر ،اما في الصفة في الصفة منها strategika والتي تعني وظائف واعمال الجنرال بالمفهوم العسكري وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال [1].

تحظى الاستراتيجية كموضوع باهتمام واسع النطاق لدى المفكرين والمثقفين والدارسين والاكاديميين ،فضلا عن اهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لما لها من علاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية وهذه الجاذبية التي تتحلى بها الاستراتيجية جعلت منها مفرد متقن بجملة افعال لا حصر لها وعليه فمصطلح الاستراتيجية يستخدم اليوم في مختلف ميادين الحياة وفي انشطة عديدة حتى اصبح من الصعوبة تحديد ما المقصود بها على وجه الخصوص وعليه سنحدد مصطلح الاستراتسجية وماهيتها [2].

المطلب الأول : تعريف الاستراتيجية

من اقدم التعريفات التي قدمت للاستراتيجية نجد تعريف المكر الصيني **"سان تزو"** وفقد عرفها بانها فن تنظيم الجيوش وتنسيق القوى ووضع الخطط في المعركة وهب الخطة الشاملة [3].

كما عرفها الجنرال كلاوزوفيتز بانها "نظرية استخدام الاشتباك للوصول الى هدف الحرب "[4].

---

[1] ابوحذيفة الوليد،**"تطور حقل الدراسات الاستراتيجية والنظريات المفسرة له"** ،المركز الديمقراطي العربي، ،(جامعة الجزائر 3 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية)، "الدراسات الاستراتيجية".

[2] صباح بالة ، **الاستراتيجية الدولية في الموسوعة السياسية** ،المتحصل عليه من الموقع :https://political-encuclopedia.org بتاريخ 2018/12/22 على الساعة 10:22.

[3] محمد جبر دينا ،ابتسام حلوان ،**الاستراتيجية بين الاصل العسكري والضرورة السياسية وتاثيرها على القوى الدولية،**" السياسية الدولية "،(الجامعة المستنصرية ،بغداد،2012).ص. 267 .

[4] كلاوزوفيتز كارل فون ،**الوجيز في الحرب** ،**ترجمة اكرم ديري والهيثم الايوبي** ،(بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط2، 1988).ص.141.

عرفها ايضا "فوند جولتز" بأنها اتخاذ الاجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل [1].

عرفها ايضا "ليدل هارت" بكونها طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الاهداف السياسية [2].

اما تعريف "اندري بوفر" للاستراتيجية هو،انها فن استخدام القوة للوصول الى اهداف السياسة ، كذلك تعريف "ريمون أرون" بأنها قيادة مجمل العمليات العسكرية[3].

وجاء في قاموس اكسفورد بأن الاستراتيجية "فن عرض وتوجيه العمليات العسكرية الكبرى والعمليات الخاصة بالحملة " اما الموسوعة البريطانية تشير بأنها "علم وفن استخدام جميع موارد الدولة للوصول الى هدف الحرب ".

الاستراتيجية اذن هي أداة للوصول الى تحقيق الاهداف الموضوعية وهي بهذا المعنى تركز على الاساليب والادوات وصولا الى تلك الاهداف وفي ضوء هذا التصور الشمولي لما تعنيه الاستراتيجية يمكن تعريفها بأنها علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة وفي اطار عملية متكاملة يتم اعدادها و التخطيط لها ،بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق اهداف سياساتهم العليا في اوقات السلم والحرب .

المطلب الثاني: مبادئ الاستراتيجية

تحكم الإستراتيجية دعائم معينة، تتمثل في مجموعة من الأفكار الأساسية تعتبر منطلقات لتحقيق أهداف معينة وتتمثل هذه المبادئ في:

أولا- مبدأ العلمية:

بمعنى الاستناد دائما إلى الأساس العلمي القائم على الاستفادة من الخبرات والتخصصات ودراسة الخطط السابقة، والاستخدام العلمي المتطور عند وضع خطط مواجهة الجريمة[4].

وهذا المبدأ فرضته بالمقابل السمة العلمية التي غدت ملازمة للجريمة الحديثة. فعالم الجريمة يجتاز مرحلة حاسمة من مراحل التطور المذهل للجريمة الحديثة، ومراحل تطورها المذهل، فالجريمة العصرية التي شاع وقوعها منذ أوائل الستينات من هذا القرن بدأت تعتمد على التخطيط العلمي الدقيق، على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ الجنائي.[5]

---

[1]- محمد جبردينا ،**مرجع سابق**،ص،267.

[2] - كلاوزوفيتز كارل فون ،**مرجع سابق** ص.170.

[3] -**المكان نفسه.**

[4] - حسن زيدان زكي زكي،**الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الامن للدولة في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي** (طنجة :دار الكتاب القانوني، كلية الحقوق ،2009).ص.32.

[5]- ابراهيم مجدي،**الاستراتيجية العسكرية المبادئ والمقومات** ، (د ب ن، دار العلوم ،ج1 ،2004)،ص. 216.

والجدير بالذكر هنا إن مبدأ العلمية ينبغي أن يسير بالتوازي مع الصبغة العلمية للجريمة، إذن فالمواجهات يتعين أن تكون علمية تقوم على التخطيط العلمي.

ثانيا- مبدأ مركزية التخطي لا مركزية التنفيذ :

يقصد أولا بمركزية التخطيط ذالك التخطيط المركزي الذي يتيح منهجا متكاملا من الناحية العلمية، وفي هذا الصدد فإن التخطيط المركزي يكفل إيجاد التوازن والتنسيق الضروري بين خطط القطاعات المختلفة وكذالك يحقق التنسيق عند التنفيذ، كما أن التخطيط المركزي يمكن من مواجهة المشاكل العامة التي لا تدخل في نطاق عمل معين أو جهاز معين.

إلى جانب مبدأ مركزية التخطيط يوجد مبدأ آخر يقوم على لا مركزية التنفيذ، بمعنى أن تلقي مسؤولية التنفيذ على عاتق القطاعات المختلفة كل حسب موقعه وقدر اختصاصه.

ثالثا- مبدأ الإلزامية والمرونة:

ويعني مبدأ الإلزامية أي ضرورة الالتزام في التنفيذ بخطط تحقيق الأهداف عقب اعتمادها وإبلاغها إلى جميع الأجهزة في المناطق المختلفة، والعمل على مكانية استجابة الخطة للظروف الطارئة اعتمادا على الدراسات التنبؤية، ومدى قابلية مواجهة أية مشاكل عندالتنفيذ.

أما المرونة فتعني أن تكون الخطة ذات بدائل مختلفة، بحيث يمكن مواجهة الاحتمالات الطارئة.

فمن المسلم به أن حرية أجهزة الأمن ليست مطلقة في اختيار نوع التخطيط لمواجهة تلك الأخطار، بل يتعين أن يكون هذا التخطيط وليد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، وينبغي أن يطور التخطيط بحيث يناسب حاجة المجتمع وقدراته في ظل ما يجد من ظروف، وذالك فإن صلاحية خطة الأمن شأنها بذالك كسائر الخطط رهينا بملامتها شكلا وموضوعا للأوضاع التي تصاغ في ظلها وإن استمرار هذه الصلاحية يتوقف بالدرجة الأولى على استمرار تلك الأوضاع، فإذا ما تغيرت الظروف ولم تساير ها الخطة بالتغير، فكأنها قد حكمت على نفسها بالإخفاق والعجز عن ملاحقة التطور.[1]

[1]- **المرجع نفسه** ،ص217.

رابعا- مبدأ الواقعية :

يقصد بهذا المبدأ مدى ملائمة الوسائل والأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه وتقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدودها، أما الشق الأول من المبدأ والذي يمثل في مدى ملائمة الوسائل والأساليب للواقع، فإن تقدير هذه الملائمة من إطلاقات القيادة وتخضع لمحض ترخيصها بلا معقب عليها في ذالك، إلا إذا شاب تقديرها خطر مؤثر لا سبيل لتداركه[1].

أما الشق الثاني فهو تقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدوده، فهذا الشق يرتبط بالأول ارتباطا وثيقا أو ارتباط السبب بالنتيجة، ذالك أن تنفيذ الوسائل والأساليب يعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانات المتاحة، وعلى قدر هذه الإمكانات يأتي التنفيذ محققا لأهدافه [2].

خامسا- مبدأ المشاركة :

ويعني ذالك أن تحديد الوسائل والأساليب والتخطيط لمواجهة متطلبات الأمن ليس عاملا عارضا تلجأ إليه في ظروف معينة فقط، بل له صفة الاستمرارية بإعداد السابق والتطوير المستمرالقائم على التنظيم الدقيق وإعادة التقييم كذالك.

وبذلك يكون إعداد الخطة قد تم بمساهمة العاملين فضلا عن تنفيذها بواسطتهم، ويكون تدخل سلطة القيادة في الخطة للتوجيه والتنسيق في إعدادها والإشراف والرقابة على تنفيذها.

المطلب الثالث :مستويات الاستراتيجية

بالنسبة إلى مستويات الإستراتيجية، فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات أساسية للإستراتيجية:

1-المستوى الإستراتيجي أو المستوى السياسي العسكري:

وهو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين في وجهة التحولات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية لوحداتها الدولية. فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.

[1] -**المرجع نفسه** ،ص 119.
[2] - **المرجع نفسه**،ص119.

2-المستوى التكتيكي:

تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الاتصالات بين القيادة العليا العسكرية والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب. ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالإستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.

3-المستوى العملي:

وفيه يتم تحديد المتغيرات المكانية والزمانية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية أي تحويل التصورالنظري إلى تطبيق عملي هذه الهرمية في تصور المختصين هي عامل مساعد على التخصص وتفادي التناقض بين المستويات المختلفة للإستراتيجية وتمنح خيارات متعددة تمكّن من التمييز بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف الحالية[1].

المبحث الثاني :مفهوم الامن والنظريات المفسرة له

يعتبر الأمن من بين أصعب المفاهيم التي تتناولها البحوث العلمية بالدراسة و التحليل، فهو احد المصطلحات التي ليس من السهل إيجاد تعريف محدد لها و هذا ما نلاحظه من خلال التعريفات التي سنتعرض لها.

المطلب الأول :تعريف الامن

أولا- التعريف اللغوي:

يعرف الأمن في اللغة العربية على انه الاطمئنان من الخوف، **قال الله تعالى " و إذ جعلنا البيت مثابة للناس و أمنا "** سورة البقرة 125،طبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني (صيانة أراضي البلاد و حريتها من العدوان الخارجي، أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلاد.

[1] www.wikibedia.org.cite.

اشتقت كلمة الأمن في القران الكريم من كلمة أخرى هي **الإيمان** و الأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ينجر عنه راحة النفس إذ نجد قوله **تعالى :" فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف "** سورة قريش 04 .

و قوله تعالى: " و ليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا" سورة النور 55،و هذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهرعند الغرب في فترة حديثة و كان قد ذكر في القران الكريم و قد عرفه العرب منذ أزمنة طويلة[1].

وقال عنه البعض أنه يتضمن عدم توقع مكروه في الزمن الأتي و أصله طمأنينة النفس و زوال الخوف.

الخوف في المعنى الحديث هو التهديد الشامل والذي يتضمن التهديد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الداخلي منه و الخارجي.

في اللغة الأجنبية ترجمة الكلمة الانجليزية security إلى أصلها اللاتيني Securitas/securess المنبثقة من الكلمة المركبة sinecure حيث تعني sine بدون ، وتعني cura التي تعني أصلها اضطراب هو من تعني sinecure بدون اضطراب و لاأمن[2].

أماو دائرة المعارف البريطانية فقد عرفت الأمن على أنه :" حماية الأمن من خطر السيطرة الأجنبية ".[3]

ثانيا :التعريف الاصطلاحي

لقد تعددت التصورات و الطروحات حول مفهوم الأمن،كما تعددت مرجعيات و أشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم و ثابت، بل لابد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها و هذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين و للحالة موضع تحليل أيضا و اختلاف و نحدد التهديدات الأمنية التي توجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن و شيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد[4].

وفيما يلي سنتطرق لتجربة العديد من دارسي العلاقات الدولية لنتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح و طبيعة هذه الاختلافات بين هؤلاء المفكرين خلال محاولتهم وضع تعريف مانع و جامع.

---

[1] رياض حمدوش، **تطور مفهوم الامن والدراسات الامنية في منظورات العلاقات الدولية** ، " مداخلة ضمن الملتقى الدولي، الجزائر والامن في المتوسط ،واقع افاق جامعة منتوري –قسنطينة –قسم العلوم السياسية ،الوكالة الوطنية تنمية البحث العلمي،مركز الشعب ،الدراسات الاستراتيجية "، (الجزائر 2008).ص.271 .

[2] **قاموس المحيط الالكتروني** المتحصل عليه من الموقع .....http:www.moheet بتاريخ: 2018/12/20 على الساعة:0845.

[3] منذر سليمان ، **اعادة صياغة مفهوم الامن القومي العربي ومرتكزاته** ، متحصل عليه من الموقع : .http://www.ef.uqam.ca/mobel/ceps/mote7hlml بتاريخ:2018/12/21على الساعة 11:30.

[4] رياض حمدوش ، المرجع السابق ص270.

كثيرا ما ارتبط الأمن لدى الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه و مصادره بمتغير التهديد أو اللاأمن لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون اللاأمن [1] والعكس صحيح و في هذا الصدد يعرف "ميكائيل ديلون" Michael Dillon الأمن على انه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، و بما أن الأمن أوجده الخوف ، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللاأمن ما عبر عنه "ديلون" ب (in)security وهنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديد و إجراءات الحد و التقليل من أثاره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن لذا عرف الأمن على أنه وسيلة .

يرى بعض الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد ،لذا فإن "كنيث والتز" Kenneth Waltz قد عرف الدراسات الأمنية بأنا تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما

عرفه "ريشارد أولمن" Richard Oilmen على أنه الفعل أو الحدث الذي:
- يهدد بطريقة كارثية، و في مدة زمنية قصيرة، حياة سكان الدول.
- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام سير التنظيمات والتكتلات الخاصة شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات حكومية وغير الحكومية[2].

يعرف" باري بوزان" Burry Buzan (1998):" الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد و هو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد القوى التي تعتبرها معادية، التهديدات و الإنكشافات قد تبرز في أي منطقة في العالم سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة و التي تعج انعكاسات الطبيعة، و منه فإن التهديد موضعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له المفهوم الثاني بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته".[3]

عرفه "هنري كسنجر" Henri Kissinger على أنه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" .

---

[1] Michel Dillon, politics of security rout leg London 1996 p121 in http://www.routledga/bom/search/12/01/2009

[2] مونية بنشوك ، **قضية الصحراء الغربية والامن المغاربي** ،مذكرة شهادة الماستر، (جامعة مولاي طاهر سعيدة،كلية العلوم الحقوق و السياسية، قسم العلوم السياسية ،2015)،ص- ص.04-05.

[3] عبد الله الحربي سليمان ،**مفهوم الامن :مستوياته صيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**" العربية للعلوم السياسية "(د ب ن،د م ن، العدد 19 صيف 2008) ،ص.10.

عرفه "أرنولد والفر" Arnold Wolver بأنه "غياب التهديد ضد القيمة المكتسبة هذا من جانبه الموضعي أما في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي هذه القيم[1] ."

عرفه "والتر ليبمان "WaLter Lippmann الأمن على أنه :" حفاظ الأمة على قيمها الأساسية و قدرتها على صيانة هذه القيم وحتى و إن دخلت حربا لصيانتها إذ تبين أن العامل المحدد عند والتر ليبمان للأمن على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة."

ولكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون القيم الأساسية، هل هي بقاء الدولة؟ أم هي رفاهية الاقتصادية ؟ أوالهوية الثقافية ؟ و قد حدد والتر ليبمان هذه القيمة الأساسية حين عرف القومي على أنه : محاولة الحماية ضد الأحداث التي دد نوعية الحياة لسكان هذه الدول لعل أم هذه التهديدات عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية، الكوارث الطبيعية و تردي الأوضاع البيئية.

بينما يرى "وايفير" Weaver الأمن المجتمعي، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود و غيرها هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات.[2]

"روبرت ماكنمارا" Robert McNamara[3] إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها و الأمن ليس النشاط العسكري و إن كان يشملها، إن الأمن يعني التنمية و بدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن و إذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو اقل درجة أدنى منها فإن النظام و الاستقرار يصبحان أمرا صعبا.

عرف "دومينيك دافيد" Dominique David الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر و توفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح واقعا.[4]

ويعرف عبد الوهاب الكيالي الأمن على أساس أنه تأمين سلامة الدولة من الأخطار الداخلية أو الخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.

ويرى العلماء أن حاجة الإنسان للأمن تدفعه إلى استكشاف البيئة المحيطة به للتعرف عليها و التفريق بين النافع و الضار فيها من أجل تلبية حاجياته في كافة المجالات.

---

[1] عادل زقاغ ، **اعادة صياغة مفهوم الامن** ،برنامج بحث في الامن المجتمعي ،في الموقع : http://www.geociter.com/adel zeggagh/links.nml بتاريخ :2018/12/23 على الساعة 13:20.

[2] عبد النور بن عنتر ،**البعد المتوسطي للامن الجزائري** ،(الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2005)،ص- ص.24-25.

[3] روبرت ماكنمارا ،**جوهر الامن** ،ترجمة يونس شاهين ،(القاهرة ،الهيئة المصرية للنشر والتوزيع ،1970)،ص.125.

[4] Charles Philippe jean jacques poche, thesrie de la sécurité : définition et approches concept de la sécurité international. Paris, édition, 2002, p85

كما يمتاز الأمن بكونه نوعا من المفاهيم المركبة، و تلك المفاهيم تتصف بنوع من الغموض و الوضوح فهناك مفهوم ضيق و آخر واسع للأمن.

المفهوم الضيق للأمن:

- يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار.
- تهيئة الظروف المحيطة بالأفراد و إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية و التكميلية .
- ضمان حرية القرار السياسي و استقلاله.

أما المفهوم الواسع للأمن فيشمل الأمن ببعديه الداخلي و الخارجي:

- تحقيق الاستقلال السياسي للدولة و سلامة أراضيها.
- ضمان الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الداخلي.
- تأمين كيان الدولة و المجتمع الذي يهدد داخليا و خارجيا.
-تأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق الأهداف و الغايات[1] .

المطلب الثاني : مستويات و أبعاد الأمن

ذكرنا سابقا أن مفهوم الأمن تعرض لجملة من التغيرات بحيث أعيد النظر في مفهومه ليشمل جوانب عديدة اقتصادية سياسية واجتماعية مما جعل التعامل معهما مصدر تهديد يختلف و لا يتخذ نفس الطريقة، من خلال هذا نستنتج أن هناك عدة مستويات للأمن بالإضافة إلى أن التحول في مفهوم الأمن أدى إلى التوسع في أبعاده بعد أن كان يقتصر على البعد العسكري أصبح يشمل أبعاد أخرى اقتصادية و اجتماعية.

أولا- مستويات الأمن:

هناك اربع(04) مستويات للأمن الأمن الوطني،الأمن الإقليمي ،الأمن الدولي و الأمن الإنساني.

-أ الأمن الوطني:

يتركز المستوى الوطني على أمن الدولة في إطار حدودها و يتضمن التأمين من الداخل و دفع التهديد الخارجي بما يكفل الاستقرار و الحماية.[2]

يقصد به أيضا أمن الدولة الوطنية و قدرتها على الدفاع على استقلالها و استقرارها

[1] لحسن العايب ،**الامن الحربي بين متطلبات الدولة الفكرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006** ،اطروحة دكتوراه ،(جامعة يوسف بن خدة – كلية العلوم الحقوق و السياسية، قسم العلوم السياسية ،الجزائر،2008). ص - ص.12-13.

[2] معاذ بطوش ،**تداعيات الاحتلال الامريكي البريطاني على العراق وأثره على الامن القومي العربي** ،(الاردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع 2012)، ص.40.

الداخلي و هو أعظم مسؤوليات الدولة و يستهدف تحقيق المصالح الوطنية لها كما تحددها بإرادتها[1].

إن مفهوم الأمن الداخلي - تقليديا - يتضمن احتواء عناصر عدم الأمن و مكافحة الهدم الداخلي و أعمال التخريب فالدولة تكون بأمان عندما تكون التحديات الداخلية قد تم السيطرة عليها بدون إضعاف المبادئ أو بنى مؤسسات النظام السياسي.[2]

فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول دور السلطة السياسة في تحقيق الأمن التي بدورها تلعب دورين الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع المتطلبات أفراد المجتمع، ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم أما الدور الثاني فيركز على مدى قدرة الدولة في التحكم و السيطرة على جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية و المقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تسبب في حالات الأمن.

من هنا يتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين تحقيق الأمن الداخلي أي الأخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة و تهدد أمن مواطنيها و من جهة أخرى تطوير سياسات أمنية من شأنها الحفاظ على الأمن الداخلي.

وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط الإستراتيجي الدقيق و القدرة على الفعل الهادف في مجال الأمني فضلا عن متانة البيئة الداخلية المتطلبة إشاعة العدالة و سيادة القانون و تكافئ الفرص كلها عوامل تجعل من المجتمع عصي الاستجابة للتحديات و فرص ضمان أمنه الداخلي متوافرة بشكل أكبر.[3]

ب- الأمن الإقليمي:

يقصد به تكافل مجموعة من الدول التي يجمع بينها مجموعة من المصالح و الأهداف المشتركة [4]و تنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية أو عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، و لقد ظهر هذا المصطلح في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد و تسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها و قواتها لتحقيق استقرار لأمنها في محيط الإقليم. بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم و الدول المجاورة المهددة له، و قد انتشر استخدام

هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية بظهور الاتحاد الأوربي و هي منظمة أوربية تضم معظم الدول الأوربية كان أساس نشأتها اقتصادي أولا و لكن في ما بعد تطورت إلى سياسات أمنية مشتركة لمواجهة الأزمات.

[1] هشام محمود الاقداحي ،**تحديات الامن القومي (مدخل تاريخي سياسي)** ،(الاسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة، 2009) ،ص.64.
[2] تامر كامل الخزرجي ،**العلاقات السياسية الدولية و استراتسجسة ادارة الازمات** ،(الاردن ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2005)،ص.329.
[3] **المرجع نفسه** ،ص.330.
[4] **مرجع سابق** ،ص.42.

قد يتخذ المستوى الإقليمي للأمن بعدا آخر بمعنى أن لا يشترط التواجد في نفس المحيط الجغرافي حتى يتدخل الدول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة فالواقع الحديث بين لنا أن العديد من الدول تدخل في معاهدات و اتفاقيات في ما بينها رغم البعد الجغرافي فالشراكة الأمنية خبر دليل على ذلك و الهدف منها المصلحة بالدرجة الأولى بين الأطراف المتعاقدة

فالأمن الإقليمي إذن هو عبارة عن سياسة لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم و تعاون أمني لدول الإقليم لمجابهة التهديدات الأمنية على قاعدة التنسيق و التكامل الأمني.

خلاصة القول أن مفهوم الأمن الإقليمي يتعلق بأمن مجموعة من الدول المتعاونة تسعى إلى تفعيل إستراتيجيات أمنية للمحافظة على أمنها في المحيط الدولي.

ج- الأمن الدولي:

الأمن الدولي كمفهوم يمثل جميع المحاولات المبذولة على الصعيد الدولي و الرامية إلى ضمان الأمن الخارجي لمجمل الدول ، و تجدرالإشارة إلى أنه بعد انتهاء الحرب الباردة و ظهور وحدات سياسية جديدة على الساحة الدولية تشكل ما يعرف بالجماعة الدولية الحديثة، خصوصا مع استغلال العديد من الدول و تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل هذا ما أدى في[1] نفس الوقت إلى ظهور تهديدات جديدة تمس المجتمع الدولي ككل هذا الأمر جعل من العسير على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية -أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد الأمن الوطني فقط بل تهدد أمن جميع الدول مثل: قضايا الهجرة الغير شرعية، الإرهاب الدولي العابر للقارات الأمراض الفتاكة إذن فالمقصود بالأمن الدولي ارتباطه بأمنكل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الحوادث المرتبطة نمطيا من خلال عملية التفاعل فيما بين ها ته الوحدات و تحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي يساعد على مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته و أوضاعه بطرق غير مشروعة و ذلك من خلال تنفيذ إجراءات و تدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير ، و قد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم.

يمكن القول بأن الأمن الدولي :" هو النظام الذي تعتمده الدول لحماية حقوقها إذا ما تعرضه لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها و إنما على أساس من التضامن و التعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية و الفعالة لتحقيق هذه الحماية و يكون الأمن الدولي من خلال التعاون و التنسيق الدولي في إطار أمن أوسع و أشمل تقنن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق و التنفيذ.

[1] **المرجع نفسه** ،ص.333.

د-الامن الانساني:

تعود بدايات الحديث عنه إلى فترة الحرب الباردة، ففي عام 1966 طرح "بلاتز" رؤيته حول الأمن الفردي وذلك في كتاب له بعنوان (الأمن الإنساني : بعض التأملات) و قد أكد فيه أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين و هو ما مثل أو تحدي على المستوى النظري للفكر التقليدي القائم على محورية أمن الدولة، و أن فرد داخلها،[1]لكن لم يبرز المصطلح و يأخذ الاهتمام اللازم الا بعد نهاية الحرب الباردة مع تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة ،1994لا سيما بعد انتشار الصراعات المحلية داخل الدول و ما أنجز عنها من ضحايا في صفوف المدنيين هناك تعريف للأمن الإنساني لجورج ماكلين الذي يقول بأنه " في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الفرد، فالأمن الإنساني يقوم على حماية الأفراد فلن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية و لكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد و نوعية الحياة....

الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف الغير مهيكل الذي يترافق مع اعتبارات عدة مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية.[2]

أما مفوضية الأمن الإنساني فعرفته بأنه : " حماية الحريات الحيوية أو أنه يعني حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديدات والمواقف الخطرة و ذلك ببناء تطلعاتهم و قدراتهم،وهو يعني كذلك خلق النظم التي توفر للناس المقومات الأساسية لسبل العيش والبقاء و الكرامة.

كما يرتكز الأمن الإنساني على عدة مرتكزات أهمها:

- هناك إجماع على اعتبار الفرد وحدة التحليل عوضا عن الدولة و هذا ما يعطي انطباع أنه هناك تغيير في طبيعة الأمن، و هذا بانتقاله من الدولة مركز التفاعلات الدولية إلى واقع يحكمه مبدأ عولمة الأمن و هذا تزامنا مع تعاظم التهديدات و أخذها طابع اللا قطرية.

- مفهوم الأمن الإنساني يخضع لمبدأ التأثير المتبادل و العولمة ما أدى إلى شارع وتيرة انتشار الأخطار التي تهدد الفرد، حيث أصبح من المستحيل حصرها في نطاق جغرافي محدد، مما أدى لوصفها بأنها أخطار عابرة للقارات و هذا لاتساع مجال تأثيرها خارج نطاق الدولة القطرية و هذا ما أدى إلى قناعة مفادها أنه من المستحيل مواجهة هذه الأخطار بصفة منفردة.

- يركز الأمن الإنساني على العمل الوقائي و هذا المبدأ من أهم المبادئ التي جاءت بها الأمم المتحدة من أجل وضع تدابير فعالة للحد من الأخطار التي تهدد الأمن الإنساني.

[1] خديجة عرفة محمد الامين ،**الامن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** ،(الرياض ،جامعة نايف للعلوم الامنية ،2009)، ص 22.

[2] **المرجع نفسه**،ص. 34.

ثانيا-أبعاد الأمن:

مفهوم الأمن توسع يشمل أبعاد عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- البعد السياسي و العسكري :

يشير المعنى السياسي للأمن إلى أن هذا الأخير هو سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها و وحدتها، الترابية بمعنى حماية و سلامة الدولة من الأخطار و التهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية الديبلوماسية و العسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة، و على المستوى الخارجي فيبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي، أما الأمن العسكري فيخص القدرات العسكرية للدولة (الدفاع) ،(الهجوم) و مدركات الدول لنوايا و مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر بحيث يهدف إلى مواجهة التهديدات الخارجية و تأمين المصالح القومية و الدفاع عنها.[1]

ب-البعد الاقتصادي :

يهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الجماهير و توفير سبل التقدم و الرفاهية و يرتبط أساسا بالبنية الاقتصادية السائدة يأ توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه الحفاظ على استقرار البلاد وعدم التعرض لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمة.

يكمن اختصار هذا البعد في النجاح في تحقيق حاجيات الشعوب و توفير الأطر المناسبة لتقدمها و ازدهارها فالأمن الاقتصادي يختص بتأمين الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة و بالتالي الحفاظ على أمنها الاقتصادي.

ج- البعد الاجتماعي :

يهدف الأمن الاجتماعي إلى تحقيق الأمن و الاستقرار للمجتمع سواء أفراد أو مجموعات و تنمية الشعور بالولاء و الانتماء،كما يستلزم تأمين الخدمات الأساسية التي تشمل الخدمات الصحية و المدرسية و الرعاية الإنسانية و التأمينات الاجتماعية من أجل مواجهة الظروف الطارئة.

هذا و يعتبر البعد الاجتماعي عامل أساسيا في الأمن لأي كيان دولي إذ أن العامل البشري يعتبر عصب قوة الدولة و يمكن القول بأن الأمن الاجتماعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية، الدينية و العادات و التقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها و هكذا التهديدات و الانكشاف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات و ثقافاتها.

د- البعد البيئي :

[1] هشام محمود الاقداحي ،**مرجع سابق** ،ص.67.

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع حيث يؤثر النظام البيئي على العلاقات الأمنية فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة ما يتعلق بندرة المياه،كما أن الكثير من المشاكل البيئية كتلوث المائي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات و تدهور الوضع الصحي العام، و بتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الأفراد و حياتهم ما يبرز علاقة المنظومة الايكولوجية البيئية بمفهوم الأمن البشري.

الأمن البيئي يهدف إلى تحقيق الأمن ضد الأخطار البيئية و المحافظة على البيئة من أسباب التلوث، ومن هنا يتضح أن البيئة لها تأثير على الأمن لهذا أصبحت بعدا من أبعاده.[1]

المطلب الثالث :مدرسة كوبنهاغن ومفهوم الامن الموسع

يُعتبر "باري بوزان" B.Buzan و"أولي ويفر" Ole Weaver من روَّاد مدرسة كوبنهاغن بحيث كانت هذه الأخيرة ملحقة بمعهد كوبنهاغن عن أبحاث السلام ويعود الفضل لرواد هذه المدرسة[2]، على رأسهم باري بوزان في صياغة و تطوير مفهوم الأمن الموسع، وفتح مجالات جديدة للبحث في الدراسات الأمنية منذ ثمانينات القرن العشرين، وقد سعت مدرسة كوبنهاغن إلى تأسيس مسار خاص من أجل التأكيد بأن موضوع الأمن لا ينحصر في مجال الدراسات الإستراتيجية التقليدية، كما لا يشمل المجال العسكري فقط فهو أبعد من أن يكون مجرد علاقات تفاعلية بين الدول، فبوزان ركّ ز على فكرة أن بقاء الدولة (الدول) لا يقتصر على الترتيبات العسكرية فقط بل لابد من التركيز على الاعتبارات السياسية، الاقتصادية، البيئية والمجتمعية[3].

ويمكن اِ عتبار أن مدرسة كوبنهاغن من خلال نظريات العلاقات الدولية أنها محل تجاذب ف"ماكس ويني" يرى بأنها ذات أعمال موضوعية واقعية،أما"هويسمانز" huysmans و و"يليامز"Williams فيعتبرانها خليط من الواقعية و البنائية[4].

وينطلق بوزان في دراسته من انتقاد الواقعيين، فالبرغم من تأييده لهم في فرضية المعضلة الأمنية و دورها في تحريك سلوك الدول، إلاَّ أنه أكد على أن هذه الفرضية يمكن أن تكون صالحة لدولة دون أخرى نتيجة لمركز وقوة ومكانة الدولة في النظام الدولي، لذلك ركز على ما سماه بالفوضى الناضجة ومضمونها أن الواقع الدولي يرتبط بشبكة عالمية من الإعتماد المتبادل ربطت بصفة كبيرة بين أمن الدول، لذلك رأى أنه من الضروري دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصة الواقعة منها ضمن إقليم معين.

وقد اِ ستخدم بوزان بعض مسلمات الواقعية كاِ عتبار الدولة هي الوحدة المركزية للتحليل

---

[1] جويدة حمزاوي ،**التصور الامني الاوروبي نحو بنية امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط** ، مذكرة ماجستير ،(جامعة الحاج لخضر-باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،2011)،ص-ص.53-55.

[2] Salim chena, <<**l'école de Copenhague en relations internationales et la nation de sécurité : une théorie à la manier d' Huntington** >>, revue Alyson, institutionnalisation de la scénophopie, n°=04, mai2008 p5.

[3] I**bid.**

[4] Alex Macleod, <<**les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique**>>, cultures & conflits, n°=54 ; été 2004, p13

مع التركيز على الجماعات الإنسانية (الأمن المجتمعي)لأن أمن الأفراد هو السبب الذي تأسست من أجله الدّ ول.

وكما ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع مجالات الأمن (قطاعات الأمن) لتشمل الجوانب السياسية العسكرية، الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، ساهمت في توسيع مستويات التحليل لتشمل النظام الدولي، النظم الإقليمية، الدولة، الوحدات الفرعية تحت الدولاتية وأخيرا الأفراد.

1_قطاعات الأمن:

يعتبر التحليل عبر القطاعات كمنهجية ظهرت من خلال مؤلف "بوزان" B.Buzan و"تشارلز جونز"Charles Jones و"ريتشارد ليتل"Richard little سنة1993 فمنهجية التحليل عبر القطاع تهدف إلى تقسيم النظام الدولي إلى قطاعات مختلفة مع التركيز على نشاط كل قطاع من أجل إعطاء أكثر توضيح للأمن الوطني ولطبيعة التهديدات داخل كل قطاع[1].

ويمكن تحديد قطاعات الأمن حسب مدرسة كوبنهاغن كما يلي:

أ_ القطاع السياسي:

يمكن تحديد ثلاثة مرجعيات أمنية داخل القطاع السياسي وتشمل: الدولة (الدول) الأنظمة الفرعية الدولية بالإضافة إلى الحركات عبر الوطنية) وهنا موضوع الأمن ليس عسكري وهو متعلق بالأفكار التي قد تمليها دول أخرى أو تهديد جماعات وطنية متطرفة أو بعض الحركات الاجتماعية كما يمكن أن تكون تهديدات خارجية خاصة المؤسسات الدولية كشرعية وسلطات الوحدات السياسية، والأفعال التي تمس بسيادة الدول وقوانينها ومؤسساتها وقيمها، وعموما التهديد السياسي الذي يحصل نتيجة المساس بالاستقرار والنيل من نظام الدولة[2].

ب_ القطاع العسكري:

يشمل القطاع العسكري القدرات العسكرية للدولة على المستويين الدفاعي والهجومي، فالمستوى الدفاعي يكمن في القدرة على الدفاع عن الدولة والحفاظ على قيمها ومبادئها وبالأساس بقائها، أما المستوى الهجومي فيكمن في قدرتها على ردع مختلف الإعتداءات التي قد تضر ببقائها، فالتهديدات العسكرية ناجمة عن الأنشطة العسكرية الموجهة ضد التراب الوطني للدولة، كما نجد أيضا في بعض الحالات أن موضوع الأمن هو وحدات فرعية كالأقليات الإثنية، وقد تكون بعض القيم والظواهر موضوع للسياسة الأمنية للدولة كظاهرة الإرهاب مثلا و الجماعات الوطنية المتطرفة.

[1] Thiery, **balzacq.op.cit,** p10

[2] محسن بن العجمي بن عيسى،**الامن والتنمية** ،(الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،2011)،ص.32.

جـ _ القطاع الإقتصادي:

يرى أصحاب مدرسة كوبنهاغن أن الوحدات المرجعية التي يمكن أن تكون موضوعا للأمن في الجانب الاقتصادي متعددة ومختلفة أكثر منها في القطاعات الأخرى، فالقدرات الاقتصادية لها تأثير كبير في إبراز دور الدولة وفي تأثيرها على علاقاتها مع الدول الأخرى[1] ،لذلك يمكن اِ عتبار الأسواق العالمية وما ينتج عنها من قيم وقواعد ومبادئ موضوعا للسياسة الأمنية.

كما يمكن أن يكون الأفراد موضوعً ا للأمن في القطاع الاقتصادي من خلال الاحتياجات الأساسية للحياة (الغداء، الماء، الملبس، المأوى) خصوصا في زمن العولمة وما ترتب عنها من سياسات اِ قتصادالسوق التي ولَّ دت فوارق كبيرة واللامساواة بين الشعوب، بالإضافة إلى المخاطر التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي من تجارة المخدرات والسلاح وغيرها، هي كلها تمس بالجانب الاقتصادي في حياة الأفراد.

وبذلك فالأمن الاقتصادي يشمل الحفاظ على الموارد المالية والأسواق الضرورية وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاه[2].

د_ القطاع البيئي:

في القطاع البيئي ركَّز أصحاب مدرسة كوبنهاغن على موضوعين مرجعيين للأمن، الأول وهو المتعلق بالبيئة نفسها (كوكب الأرض، المحيط الحيوي) وما يحتويه من أخطار طبيعية كالزلازل والبراكين، وتأثيراتها على حياة الأفراد، وأما الثاني فيتعلق بالحضارة الإنسانية ذاتها وما تخلفه من نتائج سلبية من مخلفات كيمياوية مضرة بالبيئة إلى جانب النتائج الناجمة عن الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية وما يخلفه من اضطرابات على بنية كوكب الأرض فالأمن البيئي عموما يتعلق بالمحافظة على المحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

ه_ القطاع المجتمعي :

في القطاع المجتمعي تركز مدرسة كوبنهاغن على المجتمع الجماعات والهوية كمرجعيات أمنية، فالتهديدات يمكن أن تمس الأقليات (قبائل، عشائر، الأمم، الحضارات، الأديان والأجناس المختلفة)، لذلك يعرف بوزان الأمن المجتمعي على أنه "استمرار في ظل شروط مقبولة للتطور، أنماط تقليدية للغة والثقافة، وكذا الهوية والممارسات الوطنية والدينية لمجتمع من المجتمعات، فالتهديد المجتمعي هو ذلك التهديد الذي يمس بالهوية الوطنية والمعتقدات الدينية، والأمن المجتمعي هو قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة والدين والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطويرها[3].

[1] , **balzacq.op.cit**, p09

[2] محسن بن العجمي بن عيسى ،**مرجع سابق** ،ص.32.

[3] **المرجع نفسه**،ص-ص31-32.

ومما سبق يمكن أن نوضح كيف وسعت مدرسة كوبنهاغن مفهوم الأمن عبر القطاعات من خلال المخطط التالي:

2_نظرية الأمننة:

تعتبر الأمننة من الإسهامات التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن من خلال أحد روادها "أولي ويفر" Ole Weaver ومضمون الأمننة يختلف عن الطرح التقليدي للأمن وقد أعتبر ويفر أن الأمن هو عبارة عن فعل خطابي لأن الأمننة لا تختلف في مضمونها عن عملية التسييس[1] لموضع ما، بحيث تهدف إلى إضفاء الطابع الأمني على رهان ما، هذا الرهان لا يكتسي الطابع الأمني في الواقع، و يعتبر الخطاب وسيلة لتوجيه الرأي العام بجعله موضوع أمني، وبذلك يتم بناء فهم تذاتاني[2] لدى الجمهور ويمكن أن نميز بين مصطلحين فالأول يعني توفير الأمن لوحدة ما (كتأمين الجيش للحدود) أما الثاني فيعني كما ذكرنا آنفا إضفاء الطابع الأمني على رهان ما كالجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية وغيرها، وإعتباره كتهديد يهدد أمن وحدة مرجعية من الوحدات المرجعية للأمن، يهدف في الغالب إلى شرعنة الوسائل المستخدمة لمواجهة هذا التهديد.

وبمعنى آخر الأمننة هي ذلك البناء اللغوي البراغماتي الممارس من قبل نخبة ما، والقائم على الإستدلال بوجود تهديد يمس بالبقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما فرد، جماعة، دولة أو هوية بهدف شرعنة اللجوء إلى ترتيبات اِ ستثنائية الغاية منها تأمين الكيان، المرجعية محل التهديد من المخاطر التي قد تهدده[3].

3_مركب الأمن الإقليمي عند "باري بوزان"Barry Buzan :

تُعتبر فكرة مركب الأمن الإقليمي من إسهامات مدرسة كوبنهاغن من خلال دراسات كل من بوزان ووايفر، فالتركيز على المحيط الإقليمي للتحليل جاء في الأساس كِا نتقاد للواقعيين من خلال نقطتين أساسيتين، الأولى تتجلى في سيطرة هذا الأخير على فترة الحرب الباردة وتركيزه على المستوى الدولي في التحليل، وإعتبار أن الفوضى الدولية تشكل معضلة أمنية للدول، وهو ما اِ عتبره بوزان إغفال للجوانب الإقليمية للأمن أما النقطة الثانية هي عدم تمييز الواقعيين بين الدول من خلال حجمها ومكانتها وإعتبارها كلها فواعل دولية متساوية، فهو يرى بأن الدول العظمى يمكن أن تتأثَّر على المستوى العالمي نظرً ا لِإ تساع شبكة مصالحها ومجالاتها الحيوية، في حين يؤكد أن الدول متوسطة الحجم والدول الهامشية تتأثر في وسطها الإقليمي فحسب نظرً ا لضعف شبكة مصالحها ومجالها الحيوي،

[1] Barbara **Delcourt, op.cit., p59**

[2] Matt McDonald,<<**securitization and the construction of security** >>,European journal of internationalrelations,vol14,n°=04,2008,p566

[3] حمزة حسام ،**الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري** ،بحث ماجستير ،(جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، 2011)،ص.35.

بحيث لا يمكن مقارنة الولايات المتحدة الأمريكية بدولة مالي مثلا من خلال عملية التأثير والتأثر.

ومن هنا برز مفهوم الأمن المعقد ومعناه أنه في إقليم معين التزايد في درجة الإعتماد المتبادل بين الدول قد يؤدي إلى أن يكون هناك تأثيرات أمنية متبادلة بمعنى تأثر أمن الدولة بأمن الدول الأخرى، والأمن هنا بمدلوله الشامل، ومن ذلك نجد الأزمة المالية التي حدثت في جنوب شرق آسيا سنة 1997وإنتقالها من دولة إلى أخرى نتيجة الإعتماد المتبادل بين دول المنطقة[1].

فالأمن الإقليمي حسب بوزان يرتكز على اِ عتبارات الصديق العدو بين الدول، فالشعور بالخوف والإحساس بالتهديد بين دول الإقليم يؤدي إلى التأكيد على أن أمن الدولة غير مستقل على أمن الدوّل الأخرى المجاورة لها فالشعور الجماعي بوجود تهديد معين يؤسّ س لقيام مركب أمني إقليمي 1نظرًا لعملية التأثير والتأثّر بين الدول، وما نتج عنه من اِ عتماد أمني متبادل وبذلك يمكن القول بأن مركب الأمن الإقليمي مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية، لدرجة لا يمكن فيها فصل أمن دولة ما على أمن باقي دول المجموعة الأخرى .

المبحث الثالث :مفهوم التهديد الامني وتصنيفاته

سنتطرق إلى مفهوم التهديدات الأمنية و توظيف بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة به و التي لابد من التدقيق في استعمالها ومعرفة محتواها و من بينها مفهوم التهديد ،التحدي والخطر.

المطلب الأول: تعريف التهديد

1 - المعنى اللغوي:

اشتقت كلمة تهديد من الناحية اللغوية من لفظ (هدد) و يقصد به محاولة إلحاق الضرر و الأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن، ويشار إليه في اللغة الانجليزية threat وبالألمانيةDroning أوBudrohung و بالفرنسية menace ويعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق الضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين[2].

والتهديد هو ذلك الفعل الذي يقوم به الشخص و الذي ينذر أخر بخطر يريد إيقاعه بشخصه أو حاله أو هو الإعلان عن شر يراد إلحاقه بشخص معين أو بحاله و من شأن ذلك يسبب له ضرر أو قد يكون ذلك بمحور موقع أو بصور أو رموز أو شعارات والتهديد أن إما يكون مصحوبا أو بأمر شرط و قد يكون دوما أمر اوشرط.

وكذلك هو زرع الخوف في نفس الزوجة أو الزوج أو الأبناء من خلال الضغط على

[1] خديجة عرفة محمد الامين ،**مرجع سابق** ،ص.18.

[2] لندة عكروم ،**تاثير التهديدات الامنية بين شمال وجنوب المتوسط** ،(عمان ،دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع 2013)،ص .30.

آرائهم و تخويفهم من أن هناك ضررا سوف يلحق بهم أو الأشياء لها صلة بهم، سواء كان ذلك من خلال القوة أو العنف.

ولقد ورد في قاموس oxford على أن التهديد هو :"محاولة شخص أو شيء الإضرار بحياة الآخرين " مثل التلوث يهدد حياة الحيوانات و الناس.

أما من حيث المعنى الايتمولوجي للمصطلح فان كلمة التهديد ذات المدلول الجديد كلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية اثر التحولات الهيكلية و القيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضا على الصعيد الداخلي و هو ما إلى أدى تعدد مستوياته(فردي، إقليمي، دولي .....) و ما ولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات و المستويات و الفواعل.

2 - المعنى الاصطلاحي:

يرى "تيري ديبل" Terry L.Debel على أن التهديدات : " عمل نشط و فعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية و الجدية و القدرات التي تتناسب مع التهديد، و هناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد وهي:" درجة الخطورة و مدى احتمالية وقوع التهديد و عنصر التوقيت[1] ".

أما "باري بوزان" Barry Buzan عرف التهديد على انه :"تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الايدولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بالضرر أو الغزو أو احتلال و يمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، و يعتقد باري بوزان أن الدولة القوية عادة ما تتعرض للتهديدات الخارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل و الخارج[2] ".

ويعتبر الباحث التشيكي "جان ايشلر"Jan eichler نإ التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل(،فرد ،جماعة دولة ....)يشترط فيه توفر العناصر التالية:

- أن يسبب حالة من الهلع و الخوف.
- توفر القدرة على الاستهداف سواء استهداف الدولة مباشرة أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، و هنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي، فمثلا: الفوضى الأمنية و التهديدات الأمنية الموجودة بالدول الجوار الجزائرية خاصة ليبيا تجعل الجزائر في حالة من الخوف و الترصد و التأهب لمواجهة تهديدات محتملة قد تأتي منها.

[1] ديبل تيري ،**الاستراتيجية الشؤون الخارجية ...منطق الحكم الامريكي** ،ترجمة وليد شحادة ، (بيروت ،دار الكتاب العربية ومؤسسة محمد ال راشد ال مكثوم ، 2009) ،ص ص. 258-261.

[2] **المرجع نفسه** ،ص 270.

- درجة الخطورة أي: طبيعة الخطورة (محتملة /فعلية /كامنة) فكلما كان التهديد خطير كلما تطلب ذلك رد فوري فعال من طرف المهدد. [1]

وانطلاقا من التعريفات سالفة الذكر يمكن استخلاص عدة نقاط تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم التهديد على النحو التالي:

- أن التهديد يعبر عن نية الإلحاق الضرر و الأذى قصد الإخلال بالأمن.
- يتأثر التهديد بالمستجدات و التغيرات التي تحدث على ارض الواقع، و هو ما يضفي الطابع الحركي والنسبي لمفهوم التهديد.
- تتعد مستويات التهديد (فرد ،جماعة ،دولة إقليم و غيرها) و مصادره من (داخل وخارج الدولة) و مسبباته و أنواعه وهو ما يجعله مفهوم مركب و معقد.
- يتداخل و يتفاعل التهديد في البيئة الراهنة من عدة تهديدات أخرى.

المطلب الثاني : التهديد الامني والمفاهيم المشابهة

لا تزال إشكالية التدقيق في الضبط التعريفي للمصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية محل نقاش كبير بين الباحثين و الدارسين، فالكثير منهم يخلط في استعمال مفردات "التحدي " و" الخطر" و يستعملها كمرادف للتهديد الأمني، و هو ما قد ينعكس سلبا على تقديرات الدراسة.

لذلك لابد من التميز بين هذه المفاهيم ،و التحكم في استعمالها بدقة استنادا إلى قول "فولتير" Voltaire إذا أردت أن أفهمك فلابد لك من توضيح مصطلحاتك و هو ما ارتأينا إليه في هذا العنصر.

أ- التحدي:

اشتقت كلمة (تحدي) من الناحية اللغوية من اللفظ (تحدى)، حيث يقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين أي طالب مباراته في هذا الشيء، و يقابل لفظ التحدي في اللغة الانجليزية كلمة challenge و بالفرنسية défi وتشير القواميس الانجليزية البريطانية إلى عدة معاني للتحدي فهو يعبر على شيء صعب يجب اختباره و يحتاج إلى القوة والمهارة، و هو أيضا دعوة للمنافسة و المواجهة كأن يقترح شخص مبارزة آخر و ما إلى ذلك. و من الناحية العلمية، فإن المتفق عليه أن مفردة (التحدي) يقصد بها مجموعة معقدة من المشاكل و الظروف التي تنتجها في الواقع و المستقبل بإرادتنا و رغباتنا الواعية و غير الواعية.

فلقد عرفها سليمان عبد الله الحربي بأنها :" المشاكل و الصعوبات أو المخاطر التي

[1] Jan eichler,"comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain? Défense nationale et sécurité. Collective vol 62 n novembre 2006, p 161.

تواجه الدولة و تحد و تعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها و استقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها ،" فعلى سبيل المثال تعتبر

كل من معضلة البطالة و مشاكل الانفجار الديمغرافي تحديا بالنسبة للدولة [1].

التحدي شيء صعب يتم فيه اختبار قدرة الدولة على إدارة شؤونها و منافسة الآخرين ، سواء تعلقت هذه التحديات بالمشاكل الداخلية أو الخارجية.

-الخطر:

عرف قاموس le petit Robert الخطر" على انه كل فعل مهدد يحتمل وقوعه و إمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان، و هو مرتبط بمدى قدرة المجتمع و مناعته حيال مواجهته [2] ،و يعتبر الكثير من المفكرين و المختصين على انه خاصية تدل شيء يلحق ضرر معنوي او مادي، فعندما نقول عن شيء خطر بمعنى انه يحمل ضرر معنوي أو مادي يحتمل وقوعه، وقد يؤدي إلى الخسارة أوالدمار أو الإصابة ،و يشمل الخطر ثلاث عناصر أساسية تتمثل في :

-المصدر المنتج للخطر.

- الوسيلة الناقلة للخطر بحيث قد تكون ميكانيكية أو كيميائية أو إشعاعية.

- البيئة الناقلة للخطر التي قد تكون مائية أو حضرية أو هوائية.

ويرى "الريش بيك" Ulrich beck في كتابه (مجتمع الأخطار أن) الخطر عبارة عن ضرر يهدد امن الأفراد و البيئة و الجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلا و يمكن احتواءه إن لم يتفاقم كما يعتبر أبريش بيك أن الأخطار استفحلت وتنوعت مع التطور التكنولوجي و العلمي و تزايد تأثيرات العولمة و أصبحت تتميز بسرعة الانتشار من منطقة إلى أخرى[3].

[1] عبد الله الحربي سليمان ، **مرجع سابق،** ص. 28 .

[2] Le petit robert : dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, Edition firmindidol, paris, 1979, p1720

[3] Liviernay,"le xi que de science politique vie etlnstitution politiques Europe media duplication sas Toulouse, 2008, p 482

الشكل1 : - جدول يبين ابرز أوجه الاختلاف بين التهديد و التحدي و الخطر:

المفهوم مؤشر التميز	التهديد	التحدي	الخطر
من حيث مضمون كل مفهوم	محاولة الحاق ضرر بفاعل معين (دولة/جماعة/افراد....)	مشاكل وصعوبات يقتضي على الدولة تجاهلها .	فعل مهدد يحتمل وقوعه وامكانية التنبؤ به تتارجح بين الزيادة والنقصان .
من حيث البعد الزمني	تكون نتيجة الادراك وجود خطر يهدد الفاعل.	مشاكل ينتجها في الواقع والمستقبل.	تهديد يكون على وشك الحدوث او حدث فعلا .
من حيث الهدف	عادة ما يحمل اهداف سياسية.	اختبار مدى قدرة الدولة على المنافسة والمواجهة.	محاولة الحاق الضرر المادي او المعنوي.

الشكل(1) من اعداد الطالب.

المطلب الثالث: تصنيف التهديدات الأمنية .

هناك عدة معايير مستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية من قبل الدارسين و الباحثين، حيث تعددت المعايير المستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية، إذ يركز بعض الباحثين على معيار(المجال) في تصنيفهم للتهديدات، و منهم من يستخدم المعيار الجغرافي، ومنهم من يحبذ استخدام تصنيفات معاصرة تركز على معيار (التماثل)و (التأثير).

-أ- من حيث المجال:

يحبذ الكثير من الباحثين تصنيف التهديدات الأمنية حسب معيار المجال، بحيث يتضمن هذا التصنيف مايلي:

1 - التهديدات السياسية :

تتضمن غياب النظام السياسي يتميز بالقبول العام الداخلي و الخارجي متماسك و متجاوب مع تطلعات الشعب، إضافة إلى غياب الشبه تام لمؤشرات الديمقراطية و الحكم الرشيد.

2 -التهديدات الاقتصادية :

تتمثل في عدم وجود توزيع عادل للثروة، وضعف في الناتج القومي و الدخل الفردي و تأثر الدولة بإفرازات العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية و العقوبات الاقتصادية.

3 -التهديدات الاجتماعية والثقافية :

تتجلى في اتساع دائرة الفقر و الجوع و الأمية و البطالة و الأوبئة و الهجرة و التزايد الديمغرافي الذي لا يتماشى و لا يتوافق مع نسبة النمو الاقتصادي، و زيادة التفكك الاجتماعي و تدني مستوى الخدمات الاجتماعية مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر، إضافة إلى الاختراق الثقافي لهوية المجتمعات و الدول نتيجة لتطور مسارات العولمة التي ارتبطت ارتباطا عضويا بتطور وسائل الاتصال و التكنولوجيا.

4 -التهديدات البيئية :

تتضمن كل تهديد يمس الحيز (المحيط) الذي نعيش فيه سواء كان يابسة أو ماء أو هواء و تعتبر البيئة قضية أمنية ذات طابع أفقيكوني غير محدودة جغرافيا تمس كل الفواعل و المجالات، و تشمل هذه التهديدات التلوث، الاحتباس الحراري و تآكل طبقة الأوزون و ظاهرة انقراض الحيواني و النباتي و تلوث التربة بسبب سوء استخدام الأسمدة و المبيدات وتلوث الهواء و المياه العذبة و الجوفية و مياه البحار و المحيطات و الاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة الغير متجددة (نفط، فحم حجري ، غاز طبيعي ، و صخري ...).

- ب- حسب درجة الخطورة :

يرى المفكر العربي سليمان عبد الله الحربي في مقال له بالمجلة العربية للعلوم السياسية موسوم بما يلي: مفهوم الأمن: مستوياته ، صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر) انه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية من حيث درجة الخطورة إلى:[1]

1- التهديدات الفعلية :

وهي ما يعرض الدولة لخطر داهم نتيجة الاستخدام الفعلي و الجاد للقوة العسكرية.

2- التهديدات المحتملة :

ترصد هذه التهديدات من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تؤكد تعرض الدولة لمجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية.

3- التهديدات الكامنة :

تتميز بأنها غير مرئية (كامنة)،كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح.

4- التهديدات المتصورة :

وهي التهديدات التي يحتمل ظهورها مستقبلا.

[1] عبد الله الحربي سليمان ،**مرجع سابق** ،ص. 29

خلاصة الفصل الأول :

مما سبق ذكره نستنتج ان هناك قفزة نوعية في مختلف المفاهيم الامنية والاستراتيجية ومن التقليدي الى الحديث وتطورها بشكل ملحوظ لتشمل كافة المجالات المتعلقة بحياة الانسان ومواكبة ما تتطلبه مقتضيات العصر من قضايا امنية ,اقتصادية وسياسية .

وفي ظل هذه التطورات والزخم العلمي ظهرت ايضا تهديدات ومخاطرجديدة مما توسعت مفاهيم التهديدات لتشمل كل ما من شأنه ان يشكل ضررا مباشرا او غير مباشرا على حياة الانسان او بيئته وهذا لابراز مختلف اوجه التهديدات الجديدة على غرار القضايا الامنية والاقتصادية والسياسية ومحاولة التصدي لها بمختلف الاستراتيجيات الموجهة .

الفصل الثاني
الاستراتيجية الامنية الفرنسية لمواجهة التهديدات البيئية

باتت البيئة اليوم من القضايا المهمة التي تستقطب العالم اجمع ،بابراز مدى أهمية البعد البيئي في الدراسات الامنية من خلال امننة التهديدات البيئية بسبب تطور ابعاد تهديداتها للامن الانساني وخروجها عن نطاقها التقليدي بسبب الاستغلال المفرط والاهمال للموارد البيئية، بغية التأقلم والانخراط مع الحاجات المجتمعية مما جعل اغلب البلدان تعاني من تراجع وتناقص مدخراتها الطبيعية بسبب عدم استخدام تقنيات وسلوكيات صحية وصديقة للبيئة لتفادي الانهيار البيئي ،لذلك فان الاختلالات البيئية لها اثرها المضاعف بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ،لانها بطبيعة الحال تقلص من انعدام ديمومة الامن الانساني ولذلك ارتأت اغلب دول العالم وخاصة الصناعية منها مجموعة من الروئ والاستراتيجيات لتأمين مستقبلها البيئي والانساني وهذا على غرار فرنسا التي تعمل جاهدة على تامين مستقبلها البيئي والانساني بمواجهة جل التهديدات البيئية في اطار استراتيجية امننية بيئية محكمة.

المبحث الأول :الموقع الجيوسياسي لفرنسا وابرز مسببات التهديدات البيئية فيها

تحتل فرنسا مكانة في الاتحاد الاوروبي والعالم اجمع بفضل موقعها الجيوبوليتيكي الذي اهلها لإكتساب أهمية اقتصادية متميزة داخل دول الإتحاد والعالم ككل فماهي انعكاسات الموقع الفرنسي على اقتصادها الوطني؟ وماهي انعكاسات الاقتصاد الفرنسي على البيئة؟

المطلب الاول :الموقع الجيوسياسي لفرنسا

فرنسا هي جمهورية دستورية ذات نظام مركزي وبرلماني(شبه رئاسي) عاصمتها باريس تقع في غرب قارة اوروبا ،ويحيط بها شمالا بحر الشمال ومن الشمال الغربي بحر مانش ،ومن الغرب المحيط الاطلنطي ومن الجنوب الشرقي البحر الابيض المتوسط و ايطاليا ،موناكو ،كما تحدها كل من بلجيكا ولوكسمبورغ من الشمال الشرقي وتحدها المانيا وسويسرا من الشرق ومن الجنوب الشرقي اسبانيا واندورا تتربع فرنسا على مساحة قدرها 674843 كلومترمربع وبتعداد سكاني قدره 66628000 نسمة سنة 2016 .[1]

كما تعد فرنسا من البلدان قديمة التكوين حيث يعود تكوينها الى العصور الوسطى وتعتبر من البلدان المهمة في اوروبا منذ ذلك الحين وقد وصلت فرنسا الى أوج قوتها في أواخر القرن التاسع عشر(ق19م) وأوائل القرن العشرون(ق20م) اذ امتلكت
ثاني اكبر امبراطورية استعمارية في سنة 1950م بعد الامبراطورية البريطانية.

فَرنسا هي إحدى الدول المؤسسة لِلاِتِّحادِ الأورُوبِّي، وأحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، كما أنها عضو في العديد من المؤسسات الدولية، بما في ذلك الفرانكُوفُونِيّة و مجموعة الثمانية ،مجموعة العشرين، حلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، و الاتحاد اللاتيني، وهي أكبر بلد في أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي من حيث المساحة وثالث أكبر دولة في أوروبا بشكل عام بعد روسيا وأوكرانيا[2].

كماتلعب فَرنسا دورا بارزا في تاريخ العالم من خلال تأثير ثقافتها وانتشار اللغة الفرنسية، وقيمه الديمقراطية والعلمانية والجمهورية في كامل القارات الخمس، وتعدّ فَرنسا مركزا عالميا بارزا للثقافة و الموضة و نمط الحياة، وهي تضم رابع أكبر قائمة من حيث مواقع التراث العالمي لليونسكو، وصل عدد زوارها من السواح ما معدله 83 مليون سائح أجنبي في السنة أي أكثر من أي بلد في العالم بأسره.

[1] www.wikibedia.org.cite.

[2] فرنسا في العصر الحديث ،**الموسوعة المعرفية الشاملة**،المتحصل عليها من الموقع :.https://m.marefa.org بتاريخ 2019/05/08 على الساعة 15:02.

كما تعدّ فَرنسا إحدى الدول العملاقة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الهامة في أوروبا بشكل خاص وحول العالم بشكل عام وهي سادس أكبر دولة من حيث الإنفاق العسكري في العالم، وثالث أكبر مخزون للأسلحة النووية، وثاني أكبر سلك دبلوماسي بعد الولايات المتحدة وهي أيضا ثاني أكبر اقتصاد في أوروبا و الخامس من حيث الناتج المحلي الإجمالي في العالم من حيث إجمالي ثروات الأسر، ففَرنسا هي أغنى دولة في أوروبا والرابعة في العالم يتمتع المواطن الفرنسي بمستوى عال من المعيشة، فالبلد له أداء جيد في التصنيف العالمي من التعليم والرعاية الصحية، والحريات المدنية، ومؤشر التنمية البشرية.

اقتصاديا تُعَدُّ فرنسا خامس دولة في حقل التجارة الخارجية في العالم وقيمة الواردات عندها تزيد قليلاً على قيمة الصادرات وتشكل المنتجات النفطية أهم وارداتها، أما أهم صادراتها فإنها تشمل المنتجات الكيميائية والآلات والمعدات الكهربائية والسيارات ويتم تبادل حوالي نصف تجارة فرنسا مع بلدان السوق المشتركة (الاتحاد الأوروبي) وكذلك مع المملكة العربية السعودية واليابان وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، يدمج اقتصاد فرنسا عمل حر شامل (حوالي 2.5 مليون شركة سجلت)، تحتفظ الحكومة بالتأثير الكبير على القطع الرئيسية من قطاعات البناء التحتي، بملك أغلبية شركات سكك الحديد، الكهرباء، الطائرات، والاتصالات، بالإضافة إلى التأمين، والأعمال المصرفية، ومصانع الدفاع.

فرنسا عضو بمجموعة الدول الصناعية الكبرى، صنف اقتصادها خامس أكبر اقتصاد في العالم في 2004، بعد الولايات المتحدة والصين، اليابان، والمملكة المتحدة, انضمت فرنسا إلى 10 أعضاء أوروبيين آخرين لإطلاق اليورو في 1 يناير عام1999 ،مع العملات المعدنية الأوربية والأوراق النقدية التي استبدلت الفرنك الفرنسي بالكامل في أوائل (الألفين)[1].

حسب تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCED) ، في 2004 كانت فرنسا خامس أكبر مصدّر للسلع المصنعة في العالم،بعد(وم أ، المتحدة، ألمانيا،اليابان، والصين،)لكن قبل المملكة المتحدة، كانت أيضاً رابع أكبر مستورد للسلع المصنعة (بعد الولايات المتحدة، ألمانيا، والصين، وقبل المملكة المتحدة واليابان)، أيضاً حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCED) ، في 2003 كانت فرنسا عضو بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي حصلت على أكثر استثمار أجنبي مباشر ب47 مليار دولار أمريكي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، صنفت فرنسا قبل الولايات المتحدة (39.9 مليار دولار أمريكي)، والمملكة المتحدة (14.6 مليار دولار أمريكي)، وألمانيا (12.9 مليار دولار أمريكي)، واليابان (6.3 مليار دولار أمريكي)، في نفس الوقت، استثمرت شركات فرنسية 57.3 مليار دولار أمريكي خارج فرنسا، جعل من ذلك تصنيف فرنسا كثاني أهم مستثمر مباشر خارجي في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بعد الولايات المتحدة (173.8 مليار دولار أمريكي)، وقبل المملكة المتحدة (55.3 مليار دولار أمريكي)، واليابان (28.8 مليار دولار أمريكي)، وألمانيا (2.6 مليار دولار أمريكي).

[1] **المرجع نفسه.**

فرنسا أيضاً تعدّ ثاني أكبر بلاد منتجة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عدا النرويج ولوكسمبورغ (في سنة 2003، كان الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل في فرنسا 47.2 دولار أمريكي، حيث صُنِفت فرنسا بعد بلجيكا 48 دولار أمريكي لكل ساعة)، وقبل الولايات المتحدة (43.5 دولار أمريكي لكل ساعة)، وألمانيا (40.6 دولار أمريكي لكل ساعة)، والمملكة المتحدة (37.7 دولار أمريكي لكل ساعة)، واليابان (30.9 دولار أمريكي لكل ساعة)، على الرغم من أن معدل الإنتاج أعلى من الولايات المتحدة، الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا لكل فرد أوطأ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لكل فرد، في الحقيقة و في سنة 2003م 41.5% من سكان فرنسا يعملون، مقابل نسبة 50.7% في الولايات المتحدة، ونسبة 47.3% في المملكة المتحدة ،هذه الظاهرة نتيجة بعد ثلاثين سنة من البطالة الهائلة في فرنسا.

كما شدد العديد من الاقتصاديين مراراً وتكراراً على مر السنين على أن القضية الرئيسية للاقتصاد الفرنسي ليس قضية معدل الإنتاج في رأيهم، هي قضية الإصلاحات الأساسية، لكي يزيد عدد العاملين العام[1].

مع أكثر من 75 مليون سائح أجنبي في 2003، فرنسا مصنفة كالاتجاه السياحي الأول في العالم، قبل إسبانيا (52.5 مليون) والولايات المتحدة (41.4 مليون). حيث أن لفرنسا مدن لها اهتمام ثقافي عالٍ (مثل باريس)، وشواطئ ومنتجعات ساحلية، ومنتجعات تزلج، ومناطق ريفية تتمتع بالجمال والهدوء.

كذلك فرنسا تعد أكبر بلدان الطاقة المستقلة الغربية بسبب استثمارها الثقيل في الطاقة النووية، الذي يجعل فرنسا المنتج الأصغر لثاني أكسيد الكربون من بين أكبر سبع دول صناعية في العالم.

كما أن فرنسا تاريخيا تعد من اكبر المنتجين الزراعيين حيث المساحات الكبيرة من الأراضي الخصبة التي تطبق التقنية الحديثة ، وكذلك تضافر دعم الاتحاد الأوروبي لجعل فرنسا أكبر منتج ومصدر زراعي في أوروبا و تمثل بذلك ما نسبته 23 ٪ من إنتاج الاتحاد الأوروبي زراعيا (و ثالث أكبر مصدر في العالم للمنتجات الزراعية).

[1] www.wikibedia.org.cite.

المطلب الثاني :ركائز الاقتصاد الفرنسي وأهم مسببات التهديدات البيئية(الفلاحة و الصناعة)

أولا /الفلاحة في فرنسا:

تشكل الفلاحة الفرنسية قطاعا اقتصاديا مهما على مستوى الإتحاد الأوربي و المستوى العالمي كذلك ويظهر ذلك في:

- ضخامة وتنوع الإنتاج الفلاحي، إذ تعتبر فرنسا أول منتج فلاحي في الإتحاد الأوربي بنسبة 23%.
- تصدر الإنتاج الفلاحي الفرنسي للمراتب الأولى على المستوى الأوربي في عدة منتجات، مثل القمح، الكروم، لحوم الأبقار، الذرة، الشمندر السكري.
- ارتفاع مردودية تربية المواشي حيث تساهم تقريبا بنصف مداخيل الفلاحة، وخاصة تربية الأبقار والخنازير والأغنام (توفير إنتاج هام من اللحوم والألبان).
- تنوع الإنتاج وتخصص المجالات: حوض باريس وسهل الشمال (الحبوب والشمندر)، الهضبة الوسطى (تربية الماشية)، منطقة بوركوني وشامباني (الكروم)، منطقتي لانكدوك ولاكامارك (الذرة والأرز)، أما في الأودية وقرب المدن الكبرى فتوجد زراعة الخضر والفواكه.
- احتلال فرنسا للمراتب الأولى أوربيا وعالميا على مستوى الصادرات[1].

العوامل المفسرة لقوة الفلاحة الفرنسية:

تفسر قوة الفلاحة الفرنسية بمجموعة من العوامل، نلخصها في ما يلي:

أ-العامل الطبيعي:

- شساعة السهول (سهل الشمال والألزاس والرون...) والأحواض (حوض باريس والأكيتان) ذات التربات الخصبة.
- اعتدال وتنوع المناخ: مناخ محيطي (في الغرب)، مناخ متوسطي (في الجنوب)، مناخ جبلي (في المرتفعات) ومناخ شبه محيطي وقاري (في معظم البلاد).
- أهمية التساقطات ووجود شبكة مائية هامة تتمثل في مجموعة من الأنهار: الرون، الكارون، اللوار، السين...

[1] عبد الحكيم الفيلالي **"الى اي مدى يمكن اعتبار فرنسا قوة فلاحية وصناعية داخل الاتحاد الاوروبي؟ "** المتحصل عليه من الموقع :https://arabe.diplomatie.gouv.fr بتاريخ :2019/05/08/ على الساعة 20:20.

ب- العامل التقني والعلمي:

يتجلى هذا العامل في كون الفلاحة الفرنسية تشهد تحديثا متزايدا باستعمال المكننة ومختلف الأساليب العلمية في جميع مراحل الإنتاج، إضافة إلى وجود معاهد البحث العلمي في المجال الفلاحي مثل المعهد الوطني للبحث الزراعي العامل التنظيمي ويتمثل في تدخل الدولة من أجل:

- حل المشكل العقاري بتوسيع المستغلات وتركيزها (أصبح متوسط الاستغلاليات حوالي 70 هكتار).
- تأطير الفلاحين ومساعدتهم وتشجيعهم على إنشاء التعاونيات.
- تجهيز البوادي واستصلاح وتجفيف المستنقعات.

ج- العامل الرأسمالي:

يتجلى دخول الفلاحة الفرنسية في علاقات رأسمالية مع قطاعات اقتصادية متعددة كالخدمات، والصناعة الغذائية والكيماوية والميكانيكية،والتجارة، إضافة إلى اهتمام المؤسسات الكبرى والعائلات بالنشاط الفلاحي ضمن التركيز الفلاحي، كما تستفيد الفلاحة الفرنسية من دعم الاتحاد الأوربي في إطار السياسة الفلاحية المشتركة[1].

ثانيا/ الصناعة في فرنسا:

تعتبر الصناعة من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في بنية الاقتصاد الفرنسي، وتتجلى قوة هذا القطاع فيما يلي:

- تنوع الصناعة الفرنسية وانتظامها في أقطاب ومناطق صناعية حيوية، مع اتجاه المناطق الصناعية القديمة نحو التحديث، كما هو الحال في ليون ودانكيرك...
- احتلال فرنسا للمراتب الأولى في العديد من المنتجات الصناعية مثل الصلب والكهرباء...
- وجود مقاولات وشركات صناعية مهمة من حيث قيمة استثماراتها في قطاعات صناعية متعددة وتشغيلها لنسبة كبيرة من السكان النشيطين، تحول العديد منها إلى شركات متعددة الجنسيات لها مكانتها على المستوى الأوربي والعالمي.
- وجود مناطق وأقطاب صناعية حيوية (تكنوبول) كمنطقة باريس ومنطقة الشمال والشمال الشرقي.
- أهمية مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي (13.8%) وفي المبادلات التجارية (7.3%) ونسبة تشغيلها للساكنة النشيطة (24.47%)، إضافة إلى احتلالها للمرتبة الثانية بعد ألمانيا من حيث القيمة المضافة بحوالي 200 مليار أورو[2].

[1] المكان نفسه.
[2] المكان نفسه..

العوامل المفسرة لقوة الصناعة الفرنسية:

تتعدد العوامل المفسرة لقوة الصناعة الفرنسية يمكن إجمالها في النقط التالية:

أ- العامل الطبيعي:

أمام الإفتقار لمصادر الطاقة (البترول والغاز الطبيعي والفحم)، تعمل فرنسا على تغطية استهلاكها الداخلي المتزايد للطاقة بالاستيراد من الخارج، وبتكثيف إنتاجها من الطاقة الكهربائية والنووية، كما تتوفر فرنسا على بعض المعادن كالحديد والاورانيوم والذهب والفضة.

ب-العامل البشري والبنية التحتية:

يتمثل هذا العامل في:

- أهمية الساكنة النشيطة ضمن بنية السكان حيث تقدر نسبتها بأكثر من 50% في مجتمع يصل تعداد سكانه حوالي 63 مليون نسمة سنة 2006م.
- أهمية حجم اليد العاملة الأجنبية وما تقدمه للاقتصاد الفرنسي على مستوى الإنتاج والاستهلاك.
- توفر البلاد على شبكة كثيفة وعصرية من المواصلات (مطارات دولية، موانئ كبرى، طرق سيارة عصرية وسكك حديدية).

ج- العامل التنظيمي ودور الدولة:

- ساعدت الأسس التنظيمية على تقوية الصناعة الفرنسية بتجميع الصناعات في شكل أقطاب تكنولوجية وصناعية، تعمل على تطوير البحث في ميدان الصناعات العالية التكنولوجيا، ومراكز علمية للتجارب والأبحاث.
- بالرغم من إتباعها نظاما رأسماليا، فإن الدولة تتدخل لتنمية وتطوير الاقتصاد الفرنسي بوضع مخططات عامة أو جهوية تكتسي صبغة التوجيه والإرشاد بالنسبة للقطاع الخاص، والصبغة الإلزامية بالنسبة للقطاع العمومي، كما تدعم القطاع الخاص بالقروض والمساعدات.
- التجديد التكنولوجي بفضل عامل البحث وما توفره الدولة من نفقات في هذا المجال.
- القيام بتأهيل اليد العاملة وإنشاء الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ومختبرات البحث التطبيقي.

د- العامل الرأسمالي:

تشهد المؤسسات الصناعية الفرنسية تركيزا رأسماليا في مختلف فروع الصناعة بسبب تجديد الهياكل الصناعية واعتماد الاستثمارات الكبرى في البحث العلمي لمواجهة المؤسسات الأجنبية، وبذلك تحولت العديد من المؤسسات إلى شركات متعددة الجنسية لها مساهمات خارج فرنسا، كما أن الصناعة الفرنسية انفتحت على الرأسمال الأجنبي.

ثالثا:الأثار والتحديات التي تواجهها الفلاحة والصناعة في فرنسا:

أ-التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي والصناعي في فرنسا:

- التزايد المستمر لأسعار الآلات، مقابل استقرار أسعار المنتجات الفلاحية.
- وجود فائض في بعض المنتوجات يواجه منافسة في السوق العالمية (الحبوب والسكر والخمور والألبان...)، وما ينجم عن ذلك من مشاكل انخفاض الأسعار.
- تباين الاستفادة من التطور الحاصل في الفلاحة الفرنسية بين المستغلات الكبرى التي اندمجت في الأسواق، وباقي المستغلات التي تواجه ارتفاع مصاريف الاستثمار والصيانة.
- إضرابات الفلاحين ضد "السياسة الفلاحية الأوربية المشتركة" التي لا تتلاءم بعض بنودها مع خصوصيات الفلاحة الفرنسية.
- احتجاجات منظمات حماية المستهلكين ضد الاستعمال المكثف للتكنولوجيا الإحيائية في الإنتاج الزراعي والحيواني.
- قلة اليد العالمة بسبب شيخوخة المجتمع وهجرة السكان النشيطين إلى المدن للعمل في الصناعة والخدمات.
- ضعف مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام.
- ضعف نسبة اليد العاملة الفلاحية مقارنة مع قطاع الخدمات والصناعة.
- تزايد حاجات الاقتصاد الفرنسي للمواد المعدنية والطاقية وما يشكله ذلك من تكاليف ومن تبعية.

- وجود منافسة قوية من طرف المقاولات الأجنبية، أوربية وأمريكية وآسيوية سواء داخل الأسواق الفرنسية أو في الأسواق الدولية.

- تفاقم البطالة حيث وصلت سنة 2003 إلى مليونين و640 ألف عاطل.

- التفاوت الجهوي الواضح من حيث الناتج الداخلي الإجمالي للفرد بين المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية المطلة على البحر المتوسط ذات الدخل المتوسط والقليل، وبين المناطق الأخرى كباريس ذات الدخل المرتفع.

- تراجع بعض الصناعات وتأخر الصناعات الإلكترونية والمعلوماتية.

- ارتباط الصناعات الفرنسية العالية التكنولوجيا بمثيلاتها في بلدان أخرى، مما يؤثر على تطور واستقلالية هذه الصناعات[1].

[1] **المرجع نفسه.**

ب-الأثار المترتبة عن الاعمال الفلاحية والصناعية في فرنسا:

من أهم الأثار المترتبة عن الاعمال الفلاحية والصناعية في فرنسا تعود بالدرجة الأولى على البيئة باضرار جد معتبرة من خلال:

التدهور البيئي الناتج عن التأثير السلبي للأساليب المتطورة في الميدان الفلاحي على البيئة، من حيث تلويثها بالنفايات الناتجة عن الاستعمال المكثف للأسمدة، وكثرة بقايا الحيوانات، واعتماد الأعلاف المركبة كيماوياً، ونضوب المسطحات المائية وتلوثها بفعل تفاقم ضخ المياه في المناطق السقوية وتفريغ نفايات المصانع في الانهار والمياه البحرية، إضافة إلى مشاكل بيئية مرتبطة بتعدد الحرائق والفيضانات والتلوث الجوي الناتج عن ادخنة المصانع .

مما سبق فإن أهم اسباب التهديدات البيئية في فرنسا هي الأثار المنجرة عن الاعمال الفلاحية والصناعية التي جعلت فرنسا من الدول الرائدة في المجال الاقتصادي على المستوى الاوروبي والعالمي كما جعلتها الاكثر ضررا بالبيئة.

المبحث الثاني :ابرز التهديدات البيئية في فرنسا

يعتبر التلوث ظاهرة بيئية من الظواهر التي أخذت قسطا كبيرا من اهتمام حكومات دول العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين وتعتبر مشكلة التلوث أحد أهم المشاكل البيئية الملحة التي بدأت تأخذ أبعادا بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة، خصوصا بعد الثورة الصناعية في اوروبا والتوسع الصناعي الهائل والمدعوم بالتكنولوجيا الحديثة ، وأخذت الصناعات في الآونة الأخيرة اتجاهات خطيرة متمثلة في التنوع الكبير وظهور بعض الصناعات المعقدة والتي يصاحبها في كثير من الأحيان تلوث خطير يؤدي عادة إلى تدهور المحيط الحيوي والقضاء على تنظيم البيئة العالمية.

المطلب الاول :التلوث الجوي في فرنسا

1- تعريف التلوث الجوي:

يتكون الغلاف الجوي للكرة الارضية من خليط من عدة غازات أهمها غاز الاكسيجين و غاز النتروجين و هما يكونان نحو % 21 و % 87 من وزن الهواء(على الترتيبٌ) بالإضافة إلى بعض الغازات الأخرى التي توجد بنسب أقل (ثنائي اكسيد الكربون , غازات خاملة ...).

خليط الهواء بتركيبه السابق حيوي جداً بالنسبة لجميع الكائنات الحية فتحتاج النباتات إلى كل من غازي ثنائي اكسيد الكربون والنتروجين في صنع غذائها و استكمال نموها بينما تحتاج كل الكائنات الحية بجميع أنواعها إلى غاز الاكسيجين لأداء وظائفها الحيوية،و تتعدد أشكال المواد المسببة لتلوث الهواءوهي في معظمها عوامل مستحدثة من قبل الإنسان و قد بدأت هذه العوامل في الظهور منذ أن ابتكر الإنسان الآلة و استخدمها في كل مناحي الحياة ، فقد صاحب التقدم الصناعي للإنسان استخدام كميات هائلة من مختلف أنواع

الوقود مثل الفحم و بعض مقطرات زيوت البترول و الغاز الطبيعي.

عند إحراق هذا الوقود في المحطات الطاقوية أو في المصانع أو في محركات السيارات تنتج منه كميات هائلة من الغازات التي تتصاعد إلى الهواء على هيئة دخان محمل بالرماد وبكثير من الشوائب.

تنتشر هذه الغازات في جو المدن و في جو المناطق المحيطة بالمنشآت الصناعية و غالبا ما تحمل الرياح هذه الغازات إلى مناطق أخرى بعيدة كل البعد عن هذه المنشآت لتسقط على هيئة امطار حمضية[1].

2- اسباب التلوث الجوي:

أ-اسباب طبيعية:

إن لتلوث الهواء أسباب طبيعية ليس للإنسان دخل بها أي أن الإنسان لم يتسبب في حدوثها وصعب التحكم بها و هذه المصادر عادة ما تكون محدودة في أماكن معينة و مواسم معينة وأضرارها ليست جسيمة كالغازات المنطلقة نتيجة التفريغ الكهربائي من السحب الرعدية او نتيجة العواصف والرياح و كذلك من حبات الطلع و من البكتيريا او الفطريات والمكروبات الناتجة عن بقايا و جثث الكائنات الحيةٌ.[2]

كما تعد البراكين من أهم العوامل الطبيعية التي تؤدي إلى تلوث الهواء ... كبركان "كتامي" الذي ثار في آلاسكا عام 1912 فقد تسبب الرماد الكثيف المتصاعد منه في تغطية سطح التربة بطبقة من هذا الرماد يزيد سمكها على الثلاثين سنتيميترا في مناطق تبعد عنه بمقدار 160كلم.

بلغت المساحة التي تغطت بهذه الطبقة السميكة من الرماد نحو خمسة آلاف كلومتر مربع كما تغطت التربة في المناطق التي تبعد عن ذلك بطبقة أخرى من الرماد يصل سمكها إلى نحو ستة ملمترات في مساحة هائلة قدرت بنحو خمسون ألفا من الكلومترات المربعة.[3]

ب-اسباب بشرية:

تتعدد الأسباب البشرية لتلوث الهواء .. و هي أخطر من السابقة وتثير القلق و الاهتمام حيث أن مكوناتها أصبحت متعددة و متنوعة و أحدثت خللاً في تركيبة الهواء الطبيعيةٌ و كذلك في التوازن البيئي.. و بالإمكان تخفيض الضرر الناتج عنها.[4]

إن مصادر تلوث الجو الأساسية هي محطات توليد الطاقة الكهربائية وعوادم السيارات ، الصناعة الكيميائية، تستهلك مراكز الطاقة الكهربائية محروقات احفورية (الفحم , النفط , الغاز الطبيعي) لتوليد الطاقة ،عملية الاحتراق هذه مواد ملوثة مثل غاز الكربون , اوكسيد الآزوت , مونوكسيد الكربون , انهدريد الكبريت، لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو ازدياد

[1] احمد اسلام مدحت ،**"التلوث مشكلة العصر"**،عالم المعرفة ،(الكويت ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،1990)،ص-ص.9-83.

[2] حسين عباس ،**"التلوث واسبابه"** ،جامعة بابل ،قسم العلوم العامة،العراق ،بتاريخ:16-10-2015 المتحصل عليه من الموقع: http://www.uobabulon.edu.iq/Uobcoleges/fileshare/article. بتاريخ :2019/05/03 على الساعة 10:20.

[3] احمد اسلام ،**مرجع سابق** ،ص70.

[4] حسين عباس ،**مرجع سابق**.

نسبة غاز الكربون في الجو ،تزيد السيارات والالات غاز الكربون بنسبة % 11 إضافةً إلى الغازات السابقة تقذف الصناعة الكيميائية العديد من المواد الملوثة السامة بصرف النظر عن الكمية إذ إن بعضها سام جدا حتى و إن كان بكمية قليلة مثل بعض المركبات المستمدة من الزرنيخ والدوكسين والفلورو إلى مصادر التلوث الأساسية هذه نجد مصادر أخرى مثل معامل حرق النفايات و استعمال مبيدات الحشرات في عالم الزراعة , و الصناعة الحياتية الاخرى.[1]

3- ملوثات هواء باريس:

يتعرض مليون ونصف مليون من سكان باريس وضواحيها إلى مستويات تلوث عالية من غاز ثاني أكسيد النيتروجين، وأكثر من يتعرضون لهذا الخطر، سكان وسط العاصمة الفرنسية، والتجمعات السكانية على طول محاور الطرقات الكبرى، والمناطق العمرانية المزدحمة، بحسب تصريحات فريدريك بوفيي رئيس جمعية "إيرباريف" Airparif المستقلة والتي تعمل في مراقبة جودة الهواء منذ تأسيسها في عام 1979 بعد أن أجازتها وزارة البيئة لمراقبة جودة الهواء في مجموع باريس وضواحيها.

وتكشف النتائج اليومية لحالة التلوث في باريس عن ارتفاع مؤشر التلوث الذي لم ينخفض سوى مرة، أو مرتين تحت درجة 25 ميكروغرام للمتر المربع خلال الفترة من مارس من عام 2015 وحتى ديسمبر من عام 2016، بمعنى أن المؤشر كان متوسطاً، أو مرتفعاً، أو مرتفعاً جداً وأحياناً في القمة، ولم يكن ضعيفاً، إلا في حالات قليلة، كما كان الحال في نوفمبر من عام 2016، فيما كان المؤشر في بقية أشهر العام هو الأسوأ في باريس وضواحيها كما يقول "بوفيي"، وهو ما أكده الرئيس السابق لجمعية "إيرباريف" والمستشار الحالي للجمعية، جيروم كْلاف، على الموقع الرسمي للجمعية، لافتاً إلى رصد انتشار كبير لملوثات ثاني أكسيد النتروجين وجسيمات (PM10) و(PM2.5) في الهواء بمعايير تجاوَزت القوانين المعمول بها لنسب التلوث المسموح بها، ولا تزال مستويات جسيمات (PM10) وأحادي أكسيد النيتروجين موضع خلاف بين فرنسا والمفوضية الأوروبية بسبب عدم احترام فرنسا للتوجيهات الأوروبية حول جودة الهواء كما يقول.

تتكون الجسيمات الصغيرة والدقيقة (PM10 وPM2.5) من ملوثات مثل الكبريتات والنيترات والكربون الأسود، والتي تخترق عمق الرئتين والجهاز القلبي الوعائي، وهو ما يشكل مخاطر جسيمة على صحة البشر، وفق ما توصلت إليه منظمة الصحة العالمية في مايو/أيار من عام 2016، بعد تحليل لبيانات مقارنة بين 795 مدينة في 67 بلداً.[2]

[1] ، مصطفى الفانا حمود ،**"الكون –البيئة والتلوث"**،في موسوعة الفلك، (لبنان ،دار الفكر اللبناني ،1994)،ص.181.

[2] محمد المزيودي **"تلوث باريس... هواء خانق في "عاصمة النور" ينشر الأمراض التنفسية"** المتحصل عليه من الموقع:https://www.alaraby.co.uk/investigations07/11/2017 بتاريخ :2019/05/02 على الساعة 22:50.

المطلب الثاني :التلوث المائي في فرنسا

1 - تعريف التلوث المائي :

هو أي تغير فيزيائي او كيميائي او بيولوجي في نوعية المياه،يؤثر سلبا على الكائنات الحية ، او يجعل المياه غير صالحة للاستخدامات المطلوبة .[1]

ويمكن تعريفه ايضا بأنه احداث تلف او فساد في لتوعية المياه ،مما يؤدي الى خلل في نظامها البيئي يعلل من قدرتها على أداء دورها الطبيعي ويجعلها مؤذيع عند استعمالها او يفقدها الكثير من قيمها الاقتصادية .[2]

تعرف الملوثات حسب برنامج الامم المتحدة للبيئة بأنها اي مادة كيميائية او فيزيائية او عضوية او اشعاعية موجودة في مياه الصرف وتعمل على تدني نوعية هذه المياه وتشكل خطورة تمنع الاستفادة منها.[3]

2 – مصادر تلوث المياه:

أ-التلوث الطبيعي :

وهو موجود دائما فالمخلفات العضزية وجدت في المياه منذ ظهور الكائنات الحية النباتية والحيوانية على سطح الارض ،اذ تاخذ المخلفات الطبيعية الناتجة عن اجسام الكائنات الحية والمواد العضوية الميتة طريقها الى الماء في كل مرة تتدفق فيها المياه الجارية ،وخصوصا لدى هطول الامطار على التربة والصخور والرواسب المعدنية والفضلات العضوية، ومع ذلك فربما يكون الانسان في كثير من الحالات عن زيادة التلوث الطبيعي ،نتيجة لتعدياته على الغابات واشكال الغطاء النباتي المختلفة.

ب-التلوث الحراري:

ويحدث عادة حيثما توجد محطات توليد الطاقة الكهربائية والمصانع التي تستخدم الماء للتبريد ،اذ تضيف هذه المنشات الى المسطحات المائية ماءا ذا درجة حرارة مرتفعة ،وهو ما يسبب في كثير من الاحيان اضرارا للحياة النباتية والحيوانية اكثر مما تسببه المواد الملوثة التي تقذفها المصانع ذاتها ،فكل زيادة عن الحرارة الطبيعية في الكتل المائية تخل بالتوازن الطبيعي ضمنها.

ج- التلوث البكتيري:

ويقصد به وجود ميكروبات في الماء وهي تسبب عددا من الامراض المعدية مثل الكوليرا والتيفويئيد وغيرها من الامراض الاخرى.

---

[1] صفوان الاخرس ،**"ادارة المخلفات الصناعية السائلة وطرق المعالجة "**،مركز الاختبارات والابحاث الصناعية ،(سوريا ،2007/06/27)،ص.10.

[2] http://ar.wikipedia.org/wiki

[3] صفوان الاخرس،**مرجع سابق** .

د- التلوث النفطي:

يعد النفط ومشتقاته من أهم الملوثات المائية المتميزة بانتشارها السريع ،فقد يصل الى مسافات بعيدة عن منطقة تسربه ،ويصدر هذا التلوث عن حوادث ناقلات النفط الخام او المكرر ،كما تعد المصافي النفطية واحدة من أهم مصادر تلوث الماء بالنفط ،لأن المصافي تستهلك كمية من الماء ثم تلقيه في البحار او الانهار مع كمية من النفط ،وقد قدرت كمية النفط الملقاة في البحر المتوسط من خمسون (50) مصفاة تقع على شواطئه بنحو 20 الف طن سنة 1978 وحدها، كما أن الاستثمار في عرض البحر سواء في مرحلة التنقيب او الانتاج يشكل مصدرا اضافيا للتلوث عن طريق التسريب ،وتقدر كمية التسريب من البئر النظيف بنحو 5 بالالف من كمية الانتاج ،كما يتسرب النفط ايضا اثناء تحميل وتفريغ الناقلات ،واقدر كمية النفط المتسربة سنويا الى البحار والمحيطات من مصادر التلوث بالنفط بنحو 10 ملاين طن.

ه-المخلفات الصناعية :

يعد تلوث الماء بالمواد الكيميائية النتجة عن الصناعات المختلفة واجدة من اعقد المشكلات التي تواجه الانسان ،ومن أهم هذه الملوثات الكيميائية المعادن الثقيلة :الرصاص والزئبق ،الكادميوم ،النحاس ،الزنك ...الخ.

و-المواد المشعة :

التلوث بالمواد المشعة من صور التلوث الشديد الخطورة ،فالمواد المشعة تصل الى البحر عن طريق التجارب النووية وعمل المفاعلات والمحطات الكهروذرية ،وبسبب حفظ المواد المشعة في اعماق البحار والمحيطات ،وهو مايؤدي الى تركيز هذه المواد في المياه.

ن-المخلفات البشرية السائلة :

وهي تشكل مصدرا هاما من مصادر التلوث ،اذ تطرح غالبا في المسطحات المائية دون معالجة مسبقة ،ويدخل في تركيب هذه المواد المنظفات وهي غير قابلة للتفكك ،كما أنها سامة بالنسبة للكائنات الحية.

ي-المبيدات :

وهي تصل الى المياه بشكل كبير ،فقد رش خلال 35 سنة فقط اكثر من 1.5 مليون طن من مادة DDT ،وبينت الدراسات وجود مواد ناتجة عن المبيدات في مناطق مختلفة من بحري البلطيق والشمال وشواطئ انجلترا وايسلندا والبرتغال واسبانيا ،وقد أدى تلوث البحر المتوسط والمحيط الاطلسي الى انخفاض انتاج الاسماك فيهما.[1]

[1] ايمان بوشنقير ومفيدة كافي،**"ادارة مشكلة المياه بالمخلفات الصناعية وتحقيق التنمية المستدامة بين النظري والتطبيق"** مداخلة ،(جامعة عنابة ،قسم العلوم السياسية، 2011)،ص10.

ثانيا/ ثلاثة ارباع المياه الفرنسية غير صالحة للشرب :

أثبتت الدراسة التي قام بها الباحث جان كلود لوفيفر حول نوعية المياه في فرنسا سنة 2005 أنه بحلول عام 2015 لن تنطبق المواصفات الصحية المتبعة حاليا في تصنيف مياه الشرب على ثلاثة أرباع المياه العذبة.
وأفادت الدراسة التي نشرت بعد بحث وتحقيق استغرق عاما كاملا، بأن السياسة المتبعة التي تلتزم بها السلطات لمقاومة تلوث المياه لا تتعامل من الناحية التقنية مع أصل مشكلة التلوث.
كما أظهر التحقيق الذي جرى بالتعاون مع خمس من وكالات المياه الفرنسية الست أنه بعد عشرة أعوام ووفقا لأكثر الاحتمالات سوءا فإنه لن يتبقى سوى ربع كميات المياه العذبة الصالحة للشرب مع ربع آخر يصنف على أنه "خطر", فيما يتوزع النصف الباقي بين 23% مشكوكا في نوعيته و27% لا يمكن أن تبلغ حد الحالة الجيدة بيئيا.
وانتقدت الدراسة غياب "السياسات الوقائية" في التعامل مع مخاطر تلوث مياه الشرب مشككة في استخدام التربة والتعامل مع ثروة الغابات التي يمكن أن تساعد في تقليل تأثير التلوث, مشددة في الوقت ذاته على أن المساحات الخضراء يمكنها أن تمتص 75% من النيترات التي تضر بالبيئة ثم المياه.
وحثت على الحفاظ على المروج الخضراء والمناطق الرطبة وعدم الاتجار بالمواد الكيمائية باستثناء المواد المعروفة التأثير أو التي يمكن السيطرة على تأثيراتها, إضافة إلى متابعة المواد ذات الطابع السمي والضار بالبيئة.
وتطرقت الدراسة أيضا إلى الملوثات قادمة من ثلاثة آلاف مادة صيدلية يستخدمها الإنسان داخل دول الاتحاد الأوروبي, مشيرة إلى أن المواد الضارة تتسرب إلى المياه عبر "مخلفات دورات المياه وفضلات المستشفيات والمواد البيطرية" المستخدمة في القطاع الفلاحي.
وأخيرا أشارت إلى مواد المضادات الحيوية التي تتسرب إلى المياه حيث تمنح البكتيريا قدرة أكبر على المقاومة مثل "السالمونيلا" التي تمكنت من تطوير نفسها في السنوات الأخيرة, و"الأفثالين" التي تضفي المرونة على الفينييل متعدد الكلورات وهي تستخدم أيضا في العطور التي تسهم بدورها في زيادة حدة التلوث.
ومن بين المواد التي تفسد المياه العذبة استنادا للدراسة المواد السامة التي تعرف باسم "مبطئات اللهب" وتستخدم في الأجهزة الكهربائية والإلكترونية [1].

[1] سيد حمدي ،**"ثلاثة ارباع المياه الفرنسية غير صالحة للشرب"**، متحصل عليه من الموقع
:.http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/8/6/2005 بتاريخ: 2019/05/06 على الساعة 10:20 .

المطلب الثالث :التصحر في فرنسا

أولا/ مفهوم التصحر:

التصحر هو تعرض الأرض للتدهور في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، مما يؤدي إلى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي بها، ويؤدي ذلك إلى فقدان التربة الفوقية ثم فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة الحيوانية والبشرية ويعتبر التصحر مشكلة عالمية تعاني منها العديد من البلدان في كافة أنحاء العالم. ويعرف على أنه تناقص في قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض أو تدهور خصوبة الأراضي المنتجة بالمعدل الذي يكسبها ظروف تشبه الأحوال المناخية الصحراوية، لذلك فإن التصحر يؤدي إلى انخفاض إنتاج الحياة النباتية، ولقد بلغ مجموع المساحات المتصحرة في العالم حوالي 46 مليون كيلومتر مربع يخص الوطن العربي منها حوالي 13 مليون كيلومتر مربع أي حوالي 28% من جملة المناطق المتصحرة في العالم. يؤثر التصحر على نسبة الإنتاج النباتي لبعض المزروعات وهذا ينعكس على انتشار الجفاف في العديد من المناطق خصوصا في الوطن العربي[1].

أ / حالات التصحر :

تختلف حالات التصحر ودرجة خطورته من منطقة لأخرى تبعا لاختلاف نوعية العلاقة بين البيئة الطبيعية من ناحية وبين الإنسان.
وهناك أربع درجات أو فئات لحالات التصحر حسب تصنيف الأمم المتحدة للتصحر:

1-تصحر خفيف:

وهو حدوث تلف أو تدمير طفيف جدا في الغطاء النباتي والتربة ولا يؤثر على القدرة البيولوجية للبيئة.

2- **تصحر معتدل:**

وهو تلف بدرجة متوسطة للغطاء النباتي وتكوين كثبان رملية صغيرة أو أخاديد صغيرة في التربة وكذلك تملح التربة مما يقلل الإنتاج بنسبة 10-15%.

3- تصحر شديد:

وهو انتشار الحشائش والشجيرات غير المرغوبة في المرعى على حساب الأنواع المرغوبة والمستحبة وكذلك بزيادة نشاط التعرية مما يؤثر على الغطاء النباتي وتقلل من الإنتاج بنسبة 50%.

[1] Wekepidia, op, cite.

4- تصحر شديد جدا:

وهو تكوين كثبان رملية كبيرة عارية ونشطة وتكوين العديد من الأخاديد والأودية وتملح التربة[1].

وفيمايلي: **الشكل(1) يمثل خريطة التصحر العالمي[2].**

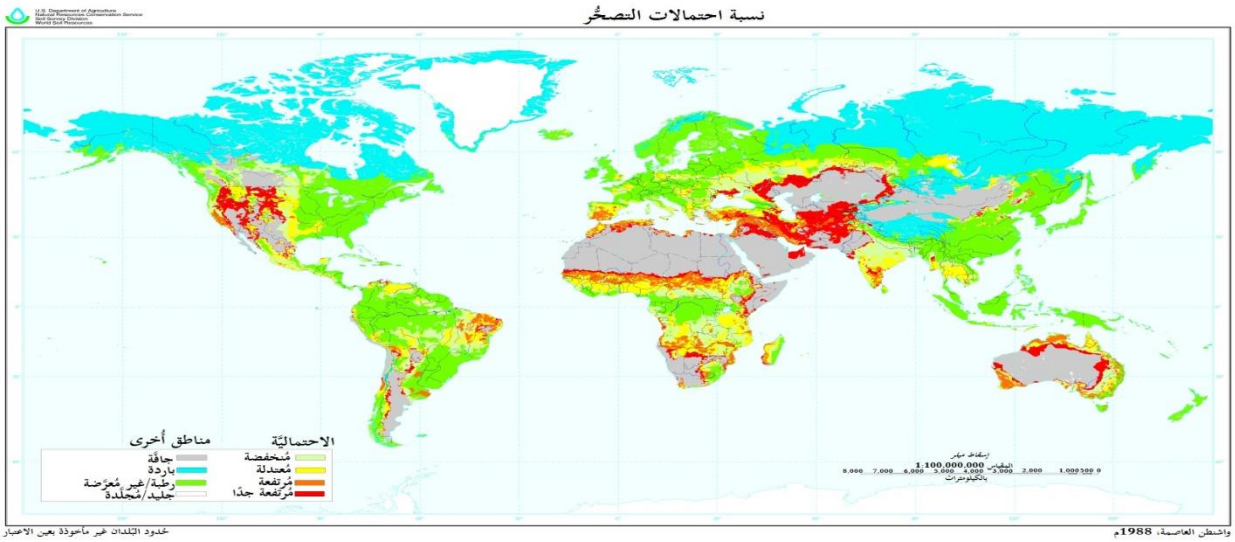

الشكل: (1).

ب /اسباب التصحر:

بالإضافة إلى تأثير عوامل طقس على عملية التصحر فإن الكثير من العوامل البشرية أيضاً تؤدي إليها:

- الإستغلال المفرط والزائد أو غير المناسب للأراضي الذي يؤدي إلى استنزاف التربة.
- إزالة الغابات التي تعمل على تماسك تربة الأرض.
- الرعي الجائر يؤدي إلى حرمان الأراضي من حشائشها.
- أساليب الريّ الرديئة بالإضافة إلى الفقر.

يُعَدّ التصحر من أخطر المشكلات التي تواجه العالم بصفة عامة، والقارة الأفريقية بصفة خاصة؛ ولذلك خصصت الأمم المتحدة اليوم العالمي ضد التصحر والجفاف في السابع عشر من يونيو من كل عام، ولعل استعراض بعض الأرقام والإحصائيات يكون كفيلاً بإلقاء الضوء على فداحة المشكلة:

- فعلى الصعيد العالمي، يتعرض حوالي 30% من سطح الأرض لخطر التصحر مؤثراً على حياة مليار شخص في العالم.
- أما ثلث الأراضي الجافة في العالم قد فقدت بالفعل أكثر من 25% من قدرتها الإنتاجية.

[1] Ibid.
[2] Ibid.

- كل عام يفقد العالم 10 ملايين هكتار من الأراضي للتصحر. (الهكتار = 10 آلاف متر مربع.(
- وفي سنة 1988 فقط كان هناك 10 ملايين لاجئ بيئي.
- ويكلف التصحر العالم 42 مليار دولار سنوياً، في حين تقدر الأمم المتحدة أن التكاليف العالمية من أجل الأنشطة المضادة للتصحر من وقاية وإصلاح وإعادة تأهيل للأراضي لن تتكلف سوى نصف هذا المبلغ (ما بين 10 - 22.4 مليار دولار سنويا)[1].

ثانيا /التصحر في فرنسا :

صرح الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية "برنار فاليرو" VALERO Bernardبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر في 17 جوان من كل عام ان " مكافحة التصحر وتدهور الأرضي هو تحدٍي للتنمية الريفية المستدامة والإنتاج الزراعي وخفض نسبة الفقر والأمن الغذائي لثلث سكان العالم "، بحيث اعتمد مؤتمرا لاطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في دورته الرابعة صت الخاص بالتعهدات الدولية من أجل تنفيذ الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقية،من خلال العمل على التصدي للآثار الاقتصادية والاجتماعية والمادية التي يخلفها التصحر وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات الفعالة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في الدول التي تعاني من التصحر [2].

تواجه الاراضي الفرنسية نسبة تصحر معتدلة(حسب الخريطة اعلاه) وهذا بسبب الاستغلال المفرط للاراضي الزراعية بالري واستعمال الاسمدة الأزوتية لتحسين جودة المنتوجات مما اثر سلبا على خصوبة التربة وافقدها جودتها الحيوية واستنزاف الاملاح الضرورية لخصوبة التربة .

[1] Ibid

[2] **" اليوم العالمي للتصحر في فرنسا"** ،المتحصل عليه من الموقع : http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/article/ بتاريخ 2019/05/10 على الساعة 11:15.

المبحث الثالث :اليات مواجهة التهديدات البيئية في فرنسا

منذ عقود مضت أصبحت فرنسا تولي جهدا كبيرا في مجال البيئة وتهيئة العمران وشبكة الطرقات و المواصلات من أجل الرقي أكثر بهذه القطاعات التي يتوقف عليه مستقبل الدولة والعالم بصورة أجمع للحد من التلوث وقد خصصت الدولة الفرنسية من أجل ذلك ميزانية والتي قدرت بـ 100مليار اورو ككلفة سنوية، سعيا لتحقيق قفزة نوعية في هذا المجال، كما قامت بوضع سياسة بيئية تقوم بالأساس على أساس مجموعة إستراتيجيات بيئية.

المطلب الاول : اليات داخلية(السياسة البيئية في فرنسا)

أولا /الاستراتيجية البيئية في مجال التلوث الجوي :

أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية "نيكولا ساركوزي"،سنة 2007م برنامجا شاملا للبيئة لتصبح فرنسا نظيفة بعد عشر (10)سنوات، إذ على مدار يومي 24و 25أكتوبر ، 2007 اجتمع في باريس أكثر من (800) مدافع عن البيئة في فرنسا وفي العالم، وناقشت ورشة العمل الإجراءات اللازمة لوضع نهاية للتلوث الذي يهدد الكون والإنسان، بسبب المنتجات أو الصناعة أو المبيدات الحشرية وغير ذلك، وكان الإعداد لهذا المؤتمر الموسع قد بدأ منذ عدة شهور بالتعاون مع وزارة البيئة ومع النقابات الزراعية والجمعيات الأهلية وممثلي رجال الصناعات...الخ، وباختصار قرر الرئيس تخفيض استخدام المبيدات الحشرية التي ثبت ضررها بنسبة 50%في الاستخدام الزراعي في غضون 10سنوات، وطلب من وزير الزراعة بإعداد تقريرا لدراسة هذه الإمكانية، إذ ترى نقابات المزارعين ولوبي صناعة المبيدات بأن عدم استخدام المبيدات سيضر بالقدرة التنافسية للمحاصيل الزراعية الفرنسية، مع العلم أن الدول الإسكندنافية تطبق تلك السياسة دون إضرار مزارعيها، وقرر الرئيس "ساركوزي" إيقاف إنشاء مفاعلات نووية جديدة ،ولكن سيتم الاستمرار في الاعتماد على المفاعلات النووية الموجودة لأن التخلي عن الطاقة النووية كليا، سوف يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي، وسوف تكرس ميزانية تصل إلى مليار أورو للبحث عن الطاقة البديلة و الطاقة الطبيعية النظيفة وتحسين ظروف البيئة، وقرر الرئيس وقف زراعة الذرة المعدلة وراثيا،إلى أن يتم التوصل لنتيجة في ضرره على صحة الإنسان من عدمه وتشكيل لجنة لدراسة المشكلة.

ولقد وعد "ساركوزي" بأن نتيجة التقارير الخاصة باستخدام الطاقة النووية والمحاصيل المعدلة وراثيا، ستكون شفافة وسوف يتمكن الجميع من الإطلاع عليها.

وما يظل سرا هو ما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالأسرار الصناعية وأمن الدولة، وتلك المتعلقة بالحياة الخاصة، وفيما يتعلق باستخدام السيارات فسوف يدفع أصحاب السيارات الجديدة الملوثة للبيئة ضريبة إضافية علاوة على الضريبة المعتاد، والهدف من هذه الضريبة هو منحها في شكل مساعدة لأصحاب السيارات القديمة الملوثة للبيئة، لكي يتخلوا عن تلك السيارات التي تذهب "للخردة" ويتمكنوا من شراء سيارات جديدة لا تلوث البيئة. وبالإضافة لذلك سيتم تشييد خطوط حديدية جديدة للقطار السريع (300كم في الساعة)وأن يصل طول

هذه الخطوط عام 2020م إلي 2000م كيلومتر، أما فيما يخص المساكن فالخطة هي أنها من بداية وحتى عام 2012م تحترم سياسة التشييد، إقامة مباني تقلل من استخدام الطاقة للتدفئة، وأنه و بالوصول لعام 2020م تكون المباني منتجة لكمية طاقة أكثر من استهلاكها، أما المباني القديمة فإن الخطة ترمي إلى إعادة ترميم وتحديث (400)ألف مسكن سنويا، والبدء في تطبيق الإصلاح على نحو (800)ألف مسكن شعبي في حالة سيئة.

والجدير بالذكر هو أن فرنسا قد بدأت منذ عدة سنوات بتعميم إعادة إنشاء الحافلات للمواصلات الداخلية، لتقليل استخدام السيارات الخاصة داخل المدن الكبرى، وإلى جانب ذلك فقد بدأت العديد من المدن الكبرى بوضع دراجات في الأماكن العامة ليستخدمها المواطن لقاء مبلغ صغير، وتم في الكثير من المدن إنشاء رصيف خاص للدراجات أو رسم حدود في الطرق العامة لاستخدامها.[1]

ثانيا / الاستراتيجية البيئية في مجال التلوث المائي :

استندت فرنسا في استراتيجيتها لحماية البيئة البحرية الى مبادئ اتفاقية باريس 1974م والبروتوكولات الملحقة الاخرى على غرار مبدأي الحيطة والملوث الدافع كما قام المشرع الفرنسي باصدار عدة قوانين لحماية البيئة البحرية التي من شأنها ردع الملوثين للوسط المائي كقانون الرزراعة الفرنسي الجديد في مادته 232 الفقرة 02 والقديم في مادته 434 فقرة01 اللتان تعاقبان بالحبس من شهرين الى سنتين وغرامة من 2000الى 120 الف فرنك او باحدى هاتين العقوبتين كل من يلقي او يصرف او يترك تسرب في المجرى المائي بطريقة مباشرة او غير مباشرة لمواد ايا كانت طبيعتها من شأنها ان تسبب هلاك الاسماك او الاضرار بتغذيتها او تكاثرها او قيمتها الغذائية[2] .

كذلك المادة 02من القانون 1245الصادر في 1984م والمتعلق بوقاية المياه من التلوث على "حضر او صرف او اغراق المواد ايا كانت طبيعتها في مياه البحر خصوصا النفايات الصناعية والنووية التي يمكن ان تلحق الضرر بالصحة العمومية والحيوانات والنباتات البحرية وتعوق التنمية الاقتصادية والسياحية للمناطق الشاطئية.[3]

كما هناك تشريعات خاصة بالمصايد البحرية، ومن بينهاالقانون رقم 97-1051 للمصايد البحرية والاستزراع البحري والمرسوم الصادر في التاسع من الفاتح يناير لعام 1982م بشأن المصايد البحرية ,وتمتد تطبيقات القانون الثاني لتشمل استزراع الحيوانات والنباتات البحرية.

---

[1] جمعة بلعيد ،**دور مدارس التعليم البتدائي والمتوسط في التربية البيئية (دراسة ميدانية بابتدائية صاولي بشير ومتوسطة قربوعة عبد الحميد بلدية الخروب-ولاية قسنطينة)**، مذكرة ماجستير ،(جامعة منتوري- قسنطينة،كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاجتماعية ،2011)، ص- ص131-132.

[2] منير الفتني ،**الحماية الجنائية للبيئة البحرية من التلوث**،مذكرة ماجستير ،(جامعة الجزائر-1-،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ،2014)،ص69.

[3] **المرجع نفسه**،ص67.

القانون رقم 97-1051 الخاص بالمصايد والاستزراع البحري من خلال إنشاء مجلس أعلى للمصايد, الاستزراع المائي وتوجهات سياسات المنتجات السمكية، وكذلك من خلال تأسيس مكتب حرفي وطني للمنتجات البحرية والمستزرعة، وكلا الهيئتين ينتميان إلى وزارة الزراعة .

ويجري تنظيم المجلس الأول من خلال المرسوم رقم 98-1060 بشأن المجلس الأعلى للمصايد والاستزراع المائي وتوجهات سياسات المنتجات السمكية والذي يؤكد على ضرورة التمثيل الفعلي للمتعاملين مع المصايد والاستزراع المائي على المستوى الوطني دستوريا, اجتماعيا واقتصاديا.

ومن وجهة النظر العملية, فإن المجلس الأعلى مدعم بالاستشاريين، ويشارك في التحديد، التنسيق، التنفيذ والتقييم للسياسات المرتبطة بالمصايد.

كما ذكرنا سابقاً فإن الاستزراع المائي بفرنسا لا تتم إدارته كوحدة واحدة، فتشريعات مصايد المياه الداخلية تطبق على الاستزراع في المياه الداخلية، بينما ينظم الاستزراع البحري بتشريعات المصايد البحرية، في حين تم إصدار لوائح خاصة باستزراع الرخويات على عكس استزراع الأسماك البحرية، وبالتالي فقد تعطى تعريفات منفصلة لهذه الممارسات في التشريع، فعلى سبيل المثال يعرف المرسوم رقم 83-228 والذي يحدد نظم التراخيص للاستزراع البحري المزارع البحرية على أنها عمليات الإنتاج البيولوجي شاملة الصيد, الاستزراع, المعالجة، التخزين, الأقلمة والشحن للمنتجات البحرية.

أما التعريف الوظيفي فيمكن إيجاده في قانون البيئة 6-431 حيث يعرف الاستزراع السمكي على أنه تربية الأسماك بغرض الاستهلاك أو إثراء المخزون المائي أو للأغراض العلمية, التجريبية أو السياحية[1].

كما تمتلك فرنسا ثاني اكبر اقليم بحري في العالم وتتمتع بخبرة مشهود لها في مجال المناطق البحرية المحمية ،وتقدم العديد من المشاريع كما تشارك في الفعاليات المرتقبة مشاركة فاعلة ومن بين المشاريع التي انجزتها فرنسا والتي سلطت الاضواء عليها ،نذكر على سبيل المثال لا الحصر ، محمية اغوا وامتدادها الدولي في منطقة الكاريبي (مشروع شبكة المحافظة على الثديات البحرية في منطقة الكاريبي)، وسياسة المناطق البحرية المحمية في الاراضي الفرنسية (المحمية الوطنية الطبيعية في الاراضي الفرنسية ،منتزه غلوريوز الطبيعي البحري)، مراقبة المناطق البحرية المحمية ،العلامة الدولية "الجزر المستدامة" ،دعم فرنسا انشاء مناطق بحرية محمية في أعالي البحار في اطار المفاوضات بشأن اتفاق جديد في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ،وكذلك دعم اليونسكو بغية ادراج مناطق بحرية في اعالي البحار في قائمة التراث العالمي ،دعم مبادرة الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي من اجل محيط مستدام ،ودعم انشاء الحلف من أجل المحيط والمناخ.[2]

[1] www.fao.org>fishery>nalo_france
[2] http://www.impac4.org/en/homepage.

ثالثا /الاستراتيجية البيئية في مجال الاحتباس الحراري:

تصف سياسة المناخ الأنشطة والتدابير التي اتخذت بما يتعلق في ظاهرة الاحتباس الحراري انها بمثابة اعتراف بأن الإنسان مسؤول عن انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي عموما،حيث يوجد تضافر جهود كبيرة في السياسة الدولية للمناخ في ظل المفاوضات بشأن المعاهدات الملزمة بين الدول واحدى هذه المعاهدات كانت حول حصص انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والتي تدعى الحصص المناخية.

الأساس العلمي الرئيسي للسياسة الدولية للمناخ هي التقارير المقدمة من اللجنة الدولية للتغيرات المناخية والموضوع الرئيسي هنا هو استبدال الوقود الأحفوري في الصناعة والنقل إلى مصادر الطاقة المتجددة وطرق حفظ الطاقة وفي درجة أقل إزالة ثنائي أكسيد الكربون وإدارة أفضل للموارد الكربونية التي على شكل نفط ومواد اخرى وذلك في سياق سياسات المناخ نجد العديد من المواقف في السياسة المناخية و الموقف الأكثر انتشارا في فرنسا هو الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وذلك بتخفيض ثاني أكسيد الكربون و ينبغي الحد منه لتجنب الارتفاع الحراري الشديد لمناخ الأرض.

وفقا للحكومة الفرنسية " فان عدم وجود سياسة المناخ ستؤدي إلى الدمار والخسائر في الأرواح نتيجة [1] لمزيد من عدم الاستقرار في الطقس وارتفاع منسوب مياه البحر الذي سيرتفع بشكل كبير خلال العقود القليلة القادمة"

كما اصدرت قانون خاص بعملية الانتقال في مجال الطاقة في اوت 2015م.
وقررت فرنسا بالطبع ان تنتهج الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الاطراف سلوكا نموذجيا من حيث مراعاة البيئة .

وتستعد الحكومة الفرنسية لتوجيه ضربة استباقية لحماية البيئة بحظر إنتاج المحروقات على أراضيها بحلول عام 2040، لكن المحللين يقولون إنها خطوة رمزية لأن فرنسا لا تنتج سوى واحد بالمئة من استهلاكها المحلي.
وكشفت وثائق عرضت مؤخرا على المجلس الوطني للانتقال البيئي أن "مشروع القانون المتعلق بحظر استغلال المحروقات" الذي سيعرضه وزير الانتقال البيئي والتضامن "نيكولا أولو"، سيكون تجسيدا لوعود الرئيس إيمانويل ماكرون خلال حملته الانتخابية التي أوصلته إلى رئاسة فرنسا.

وأشارت الوثائق إلى أن الحكومة تريد "الشروع في الخروج التدريجي من إنتاج المحروقات على الأراضي الفرنسية بحلول عام 2040."

[1] **"فرنسا تستعد لايقاف انتاج المحروقات نهائيا بحلول 2040"**، جريدة العرب ،(ابو ظبي ،الثلاثاء 2017/09/05-السنة 40العدد10742)،ص10.

ويؤكد مشروع القانون على الصعيد العملي، أن الحكومة تعتزم التوقف عن منح التراخيص للتنقيب عن المحروقات، كما ستتوقف عن تجديد التراخيص الممنوحة.
وبذلك تعزز فرنسا جهودها للحد من استخدام جميع أنواع المحروقات المسببة لانبعاثات الغازات الدفيئة، التزاما منها بالأهداف التي حددها اتفاق باريس للمناخ الذي يسعى لاحتواء ظاهرة الاحتباس الحراري.
كذلك يهدف هذا الإجراء إلى خفض مخاطر التلوث ولا سيما في البحار وخفض التداعيات السلبية الضارة في حال وقوع حوادث.
أما بشأن المحروقات غير التقليدية مثل الغاز الصخري، فقد سبق أن حظرت الحكومة منذ عام 2011 التنقيب عنه واستخراجه باستخدام تقنية التصديع المائي، وهي التقنية الوحيدة المتاحة حاليا لإنتاجه.

المطلب الثاني :اليات عملية و تشريعية

يعتبر المبدأ العاشر (10)من إعلان ريو دي جانيرو سنة 1992 الاطار المكرس للمشاركة في حماية البيئة فعلى المستوى الدولي تتجسد المشاركة بين المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة فيما بينها، ومع الدول لتنسيق البرامج والسياسات البيئية لحماية البيئة تحقيقا للأهداف التنموية،وفي فرنسا تتجسد المشاركة في حماية البيئة عن طريق مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين.

أولا / انشاء منظمات ووكلات بيئية في فرنسا:

1-[1]منظمة اصدقاء الارض:

هي جمعية لحماية الإنسان والبيئة، وتمثل في فرنسا الحراك العالمي لأصدقاء الأرض، وكان قانون 1901 قد وافق على حماية البيئة على المستوى الوطني، بأمر من وزارة البيئة، باستقلالية عن كل السلط الاقتصادية، السياسية والدينية.
وتضم الجمعية شبكة من ثلاثين مجموعة محلية والمجموعات المرتبطة المستقلة التي تتصرف طبقا للأولويات المحلية وتتابع عدد من الحملات الوطنية والدولية، على أساس التزام مشترك من أجل العدالة الاجتماعية والبيئية.
تتشكل منظمة أصدقاء الأرض من ثلاثة كيانات : يضم مجلس الاتحاد 12 عضوا منتخبين ، من المجموعات المحلية ويتمثل دوره في التطبيق الجيد للقرارات التي اتخذتها الجمعية الاتحادية وقرارات التوجهات الكبرى لحركات الجمعية ،مجلس الاتحاد الجديد المنتخب في يونيو 2012م:

- مارتين لابلانت، الرئيس (أصدقاء الأرض ليموزين)
- كريستيان بيردوت نائب الرئيس (أصدقاء الأرض لاندز)
- بنيديكت بونزي ، كاتب الاتحاد (أصدقاء الأرض فوكلوز)

[1] wikipedia.op,cite.

- جيرار اريبري ، أمين الصندوق (أصدقاء الأرض سان – مارن)

تتكون المجموعات المحلية من مسيرين متطوعين ونشطاء ،والذين يقدمون القليل من أوقاتهم حسب حضورهم لحماية البيئة ، ممارسة حقوق الإنسان بمشاركة المواطنين ، على المستوى المحلي ، الوطني والدولي . كل مجموعة محلية لها استقلال مالي وتختار طريقة عملها وحركتها حسب أولويتها. يتكون مجلس الاتحاد من فريق : موظفين ، متطوعين ، نشطاء ومتدربين .الكتابة مكلفة بالسهر على تنفيذ التوجهات المقررة من طرف الجمعية الاتحادية والمجلس الاتحادي.

تنشط هذه المنظمة في المجالات التالية :

- الانتقال البيئي
- الفلاحة، المدينة والتنوع الإحيائي
- العدالة الاقتصادية
- الطاقة والصناعة الاستخراجية
- الأخطار والتكنولوجيا

أ-[1]اهداف اصدقاء الارض :

تهدف المنظمة للعمل على حماية الإنسان والبيئة، يظهر هذا الهدف من خلال ميثاق اتحادي يقول: ميثاق المبادئ الأساسية لأصدقاء الأرض فرنسا ويبقى الهدف هو تأسيس عالم فيه:

- تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للجميع، دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة.
- اقتسام الموارد الطبيعية بعدل ،إعطاء الحق لكل فرد في العيش والعمل في بيئة صحية مع واجب احترامها والحفاظ عليها والحياة بكل أشكالها.
- جميع المواطنين الفاعلين يتشاركون في تشكيل مجتمع قائم على مبادئ الديمقراطية.والقرارات المتعلقة بمستقبلنا ومستقبل أولادنا ، خصوصا المتعلقة ببيئتنا وباستهلاكنا للتكنولوجيا التي تشكل خطرا ، هذا يجب أن يتم باستشارة مع كل المواطنين على أساس سيادة مبدأ الحيطة والمشاركة

ب-موقف أصدقاء الأرض:

بالنسبة لأصدقاء الأرض ، فان التقاء الأزمة البيئية والاجتماعية تحتم الانتقال إلى شركات مستدامة تسمح بتحقيق الاحتياجات الأولية وحماية المنظومات البيئية .هذه الشركات المبنية على البساطة والإنصاف يجب أن يكونوا هم أيضا لكرامة الإنسان وتحقيق ذاته ، فالغناء الحقيقي هو الكائن الإنساني الذي يعيش في محيطه الاجتماعي والروحي وليس لتكديس الممتلكات.

ج-نشاطات اصدقاء الارض لاجل البيئة:[2]

[1] "http://amisdelaterremp.free.fr/IMG/pdf/GazDeSchistes_site_FINAL.pdf"
[2] Statuts des Amis de la Terre - France

- نوع الإنتاج والاستهلاك المستدام:

تمت البداية في تنفيذها منذ 2011 حول برنامج (كوكب واحد) بمشاركة مركز الموارد المستقل حول التنمية (م م م ت)،الموجه للتحسيس بالتدبير المستدام للموارد الطبيعية مع مراعاة الحدود التي يسمح بها المجال الايكولوجي . وقد اشتغل أصدقاء الأرض حول هذا البرنامج . في إطار هذا الموضوع ، تم إنجاز تقرير حول "الاستهلاك المتزايد للماء" وأوضح الأخطار المحدقة نتيجة الاستهلاك المرتفع للماء،بسبب حجم الماء المطلوب لإنتاج حاجيات الإنسان (صناعة قميص يحتاج إلى 2700 لتر من الماء)وتقرير آخر حول " أوروبا، تابعة لأراضي الآخرين " ويهتم باستعمالات الأرض. ويوضح بشكل مهم إن 60% من الأراضي المستغلة لتلبية الحاجيات الأوربية من المنتوجات الفلاحية والغابوية موجودة خارج القارة . وتتمثل في أراضي موجهة للإنتاج الغذائي وإنتاج اللحوم أو الألياف لصناعة النسيج، وكذلك ارتفاع استهلاك الوقود الزراعي.

- الخطوات المبرمجة:

حول تقرير " الخطوات المبرمجة " لسنة 2010، نبه أصدقاء الأرض إلى ضرورة خفض حجم الفضلات المخلفة من طرف فرق الكهرباء والإلكترونيك .فيما يتعلق بالمنتجين ، دعت الجمعية إلى تقوية المبيعات الصلبة ، وجعلها قابلة للتصليح ودائمة وتمديد مدة الضمانة من 2 إلى 10 سنوات .بالنسبة للمستهلكين تعبر هده المعلومة على المسؤولية وتوضح طبيعة مجتمع القرن 21.وقد شارك أصدقاء الأرض في مجموعة أديم حول حياة المنتوجات.

- الانتشار النووي:

وقد كانت محاربة النووي من بين المعارك التي خاضتها وواجهها أصدقاء الأرض ،وفي الواقع كان ذلك عند الإجماع الدولي الأول لمختلف المجموعات برامبوي ،وطلبت بوقف اختياري لمصانع الطاقة النووية ،حيث ذهب أصدقاء الأرض بواسطة القوارب إلى جزيرة مورو روا لمنع التجارب النووية ، في الغلاف الجوي . منذ 1957 استفادت الجمعية الإلكترونووية من شبه إعفاء من المسؤولية المدنية للمشغلين والمصنعين ، ولم تقبل وكالات التأمين تحمل المخاطر .وكان الطلب هو إغلاق المحطات النووية فورا، والتخلي على الإلكترونووية في فرنسا خلال خمس سنوات ، وقف أي استخدام لليورانيوم المنضب في الأسلحة والمعدات أو المنتجات الاستهلاكية وبالمعنى الحقيقي للخدمة العامة وليس بالمضاربات المالية حول الكهرباء.

- الرمال النفطية، دائما متسخة :

في سياق الاستغلال المفرط لاحتياطي النفط التقليدي ، سنة 2001 نددت جمعية أصدقاء الأرض بالشركات التي تستثمر أكثر في مصدر المواد الهيدروكربونية غير التقليدية، مثل الرمال النفطية . وأشارت جمعية أصدقاء الأرض إلى شركة توتال الفرنسية التي تشتغل بالبرتا بكندا كأكبر مستثمر. وتهتم أيضا توتال باستغلال مناجم مدغشقر ،وعلى هذا الأساس

نشرت الجمعية سنة 2012 تقريرا تحت عنوان " مدغشقر : الدورادوا جديدة للشركات التي تستغل المناجم والبترول ."

- الغاز الصخري:

في العقد الأخير عرف هذا النوع تقدما ملحوظا خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . وفي فرنسا حصلت كل من سويشباش ، جدف، توتال، دوفون سنة 2010 على تراخيص الاستغلال (التصاريح هي : مونتليمار ، نانت ، فيلنوف دو بيرج) على مساحة تقدر 9672 كلم مربع، في أقسام ادري ش ، دروم ، لوزير ، هيرولت ،جارد ، فوكليس يجري التحقيق في تراخيص أخرى بروفانس وبيكارديس ، بالنسبة لأصدقاء الأرض فالشركات المنتجة الغاز الصخري تعرضه على أنه غاز طبيعي ، وهي غالبا تستخرج من الأحفور النظيف . وأشارت وكالة حماية البيئة (EPA)في الولايات المتحدة والمديرية العامة للطاقة ومواد أولية (DGEMP) في فرنسا، في "التقرير السنوي عن صناعة النفط والغاز في عام 2009،" إلى وجود تأثيرات بيئية هامة. في هذا الصدد، طلب أصدقاء الأرض السلطات لضمان الامتثال لمبدأ الحذر من الأخطار ونشر دراسة شاملة عن المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة باستغلال الغاز الصخري.والطلب من الشركات بوقف نشاطها كليا ونهائيا الخاص بإنتاج الغاز الصخري ،وتحويل استثماراتها إلى إنتاج طاقات متجددة وإلى النجاعة الطاقية ، وطلب عدم تمويل المشاريع الخاصة بالغاز الصخري من البنوك.

الاقتصاد الجيد الهدف هو طلب من الفاعلين الممولين، بالأخذ بعين الاعتبار العواقب الوخيمة على البيئة والإنسان.

- المؤسسات المالية الدولية:

و قد عزز أصدقاء الأرض الحملة الدولية (حررونا من الأحفور) ضد المشاريع الاقتصادية حول الطاقة الأحفورية الممولة من البنك الدولي . وطلبت الجمعية أيضا من فرنسا وقف كل تمويل موجه لإنتاج الطاقة الأحفورية وتركيز أنشطتها حول الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وقد تابعت جمعية أصدقاء الأرض حملتها كذلك على البنك الأوربي للاستثمار (BEI) والبنك العمومي للاتحاد الأوربي ، المشاركين في مجموعة من مشاريع المعادن بأفريقيا ، وتعتبر الجمعية وقف تمويل موباني كانتصار لها ، وكذلك توقف البنك الأوربي للاستثمار عن دعم مشاريع لشركة جلن كور السويسرية بسبب نتائج تحقيق خارجي يدين التجاوزات الخطيرة للشركات المتعددة الجنسية ، وقد بثث فرنسا فيلم وثائقي لهذا الحدث "زامبيا: من المستفيد من النحاس".

- البنوك الخاصة:

هذه الحملة خصت البنوك الخاصة وكوفاس ،حيث قام أصدقاء الأرض باستجواب بنوك الاستثمار حول المساهمات غير المباشرة ي الأنشطة النووية وفي الأزمة المناخية التي نعيشها . وتمثلت الحملة أيضا في توزيع الصحف بمقالات ساخرة حول التمويل النووي أمام مقر منظمة التعاون والتنمية في باريس ، وحملة (بنوكنا) بشراكة مع (اطاك) حيث طالبت

الجمعية عشرات المجموعات المصرفية بتقييم وضعها الاجتماعي والبيئي والاقتصادي ، وتم نشر تقرير " البنوك تحت ضغط المواطنين : حان وقت المساءلة."

- المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات:

بالنسبة للجمعية، كل الشركات مسئولة عن تصرفات أجهزتها (وخاصة الفروع التابعة لها) وعلى الأخطار، خصوصا تلك المرتبطة بحقوق الإنسان، والصحة والبيئة، المرتبطة بإنتاجها وسلسلة الإنتاج وخدمات التوزيع. وكرد على فشل الامتثال الطوعي في مادة (RSEE)، دعت جمعية أصدقاء الأرض إلى فرض قوانين جائرة ورادعة على الشركات المتعددة الجنسية ، خصوصا في دول الجنوب حيث تنشط كثيرا ولها أنشطة قوية هناك . في هذا الإطار ومن خلال العمل في حملة (CRAD40) وجوائز بينيشيو.

" CRAD40": قاد أصدقاء الأرض حملة " لنطيع أقنعة جراد 40 " تدعو إلى تشريع يجعل الشركات الأم المسؤولة قانونا عن أنشطة الشركات التابعة في لها الخارج ، لهذه الحملة هدف التوقيع على العريضة ودعوة نواب فرنسيون إلى تعزيز الإطار القانوني المحدد للشركات متعددة الجنسيات.

جائزة بينيشيو: *Prix Pinocchio* -

منذ 2008 ، وضعت جوائز بينوكيو للتنمية المستدامة لهدف فضح وشجب التأثير السلبي لبعض الشركات الفرنسية ، وإجمالا في تعارض مع مبدأ التنمية المستدامة التي يرفعونها كل يوم . ومن أجل فضح هذا التفاوت بين الخطاب الأنيق من جهة والحقيقة الواقعية لأفعال الشركات من جهة ثانية ، منحت جمعية أصدقاء الأرض ثلاث جوائز بينوكيو التي تشيرا بطبيعة الحال إلى الدمية الخشبية الشهيرة وذات تصور جد شخصي وحقيقي:

*فئة: "أكثر خضرة من الأخضر": جائزة موجهة إلى الشركة التي قامت بحملة إعلامية سيئة ومضللة لأنشطتها الفعلية.

* فئة: ‘‘واحدة للجميع، والجميع لي!’’ جائزة موجهة إلى الشركة ذات السياسة الأكثر عدوانية من حيث الملكية ، الاستغلال المفرط ، وتدمير الموارد الطبيعية.

* فئة:" يد متسخة ، جيب ممتلئ": جائزة موجهة إلى الشركة الأكثر تعتيما وكسبا للتأييد.

2/ منظمة الشبكة العالمية للمحيطات :[1]

هي مؤسسة غير ربحية دولية تضم المنظمات التي تدعم الاستخدام المستدام لـ المحيطات، ومن شعارات تلك الشبكة "اهتم بـ الكوكب الأزرق, فأنت من يصنع الفارق"!

أنشئت هذه المؤسسة في شهر نوفمبر من عام 2002م ويقع مقرها في ناوسيكاه - مركز البحار الوطني بفرنسا بولوني سور مير, فرنسا.

[1] wikipedia.op,cite.

أ-أنشطتها :

- تشترك مع منظمة مشروع المحيطات في رعاية اليوم العالمي للمحيطات الذي يحتفل به يوم الثامن من يونيو منذ عام 2003، أما اليوم العالمي للمحيطات، فقد اعترفت به الأمم المتحدة رسميًا عام 2009م.
- شريكة في مبادرة العمل الدولي لمكافحة الاحتباس الحراري في العالم (IGLO initiative) مع اتحاد مراكز التقنية والعلوم، وتهدف تلك الشراكة إلى رفع مستوى الوعي بـ آثار الاحتباس الحراري (العمل الدولي لمكافحة الاحتباس الحراري).
- رعاية ثلاثة أحداث دولية حول المتاحف السمكية والمتاحف ومراكز العلوم حول المحيطات عام 1999، و2002، و2006م.
- ابتكار "جواز سفر" خاص بـ "المواطن المحب للمحيطات" ويمنح للأشخاص الملتزمين بـ حفظ الحياة البحرية من خلال الأفعال اليومية.

3/ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي :

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جمعية استشارية تكمن مهمتها الرئيسية في تأمين مشاركة المجتمع المدني في سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يمثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ثالث جمعيات الجمهورية الفرنسية، وعليه تشجيع الحوار بين الفئات الاجتماعية-المهنية، والمساهمة في تقييم السياسات العامة التي تدخل في حقل كفاءاته، وتشجيع الحوار البنّاء مع نظرائه على الصعيد الإقليمي والمحلي والدولي على حد السواء، والمساهمة في إعلام المواطنين.

يتوزع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الـ233 على ثلاثة أقطاب كبرى:

- يجمع القطب الأول الجهات الفاعلة في الحياة الاقتصادية والحوار الاجتماعي؛
- يمثل القطب الثاني الجهات الفاعلة في حياة الجمعيات وفي التماسك الاجتماعي وعلى صعيد المناطق.
- يتألف القطب الثالث، كتواصل لمنطِق اجتماع غرينيل الخاص بالبيئة، من ممثلي الجمعيات والمؤسسات التي تعمل في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.

يمكن لرئيس الحكومة، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس مجلس الشيوخ، وبواسطة عريضة من المواطنين منذ صدور القانون العضوي في حزيران/يونيو 2010، استشارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

يقع مقره في قصر إيّنا في باريس[1].

بالاضافة الى الوكالة الفرنسية للبيئة والتحكم في الطاقة (أدام) و منظمة بيلا بوتانيكا.

4/ الهيئات الوطنية المتخصصة في المشاكل المتعلقة بالبيئة في فرنسا :

- الهيئة القومية للمحافظة على نظافة الهواء.

[1] https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/venir-en-france/

- الهيئة القومية للتخلص من القمامة.
- وكالة جودة الهواء.
- وكالة اعادة التدوير.
- وكالة البيئة وادارة الطاقة

ثانيا / سن قوانين خاصة بالبيئة:

لقد ظهرت بوادر قانون حماية البيئة الفرنسي أول مرة ،إثر صدور قانون خاص بتنظيم صيد الاسماك في سنة 1829م،حيث نصت المادة 25 منه على حظر القاء اي نوع من المخلفات التي من شأنها ان تؤدي الى هلاك الثروة السمكية ،تحت طائلة عقوبة قدرها 30فرنكا ،والحبس من شهر الى ثلاثة (03)اشهر .

كما صدر قانون حماية الثروة المائية بتاريخ 1898/04/08م وقانون الصحة العامة في 1902/02/15م ومع ظهور الثورة الصناعية ،عمد المشرع الفرنسي الى سن قانون خاص بالمنشات المصنفة سنة 1917م ،وبذلك تعد هذه الترسانة القانونية المرحلة الاولى من التشريع في هذا الباب .

ولقد صدر منشور سنة 1951م وضع بموجبه قانون الصحة العامة السالفة الذكر حيز التنفيذ وأشار هذا المنشور الى محطات تنقية وتصفية مياه الصرف الحضري من كافة المخلفات والنفايات المؤثرة على الصحة العامة وصدرت التعليمة الوزارية رقم :1954/97 المؤرخة في 1954/06/10م ،الغت المنشور السابق والزمت الولاة باتخاذ كافة التدابير الخاصة بمعالجة النفايات الصناعية وهذا في اطار برامج التطهير الحضري.[1]

وبمقتضى الامر الصتدر في 23اكتوبر 1958م تم تعديل قانون الصحة الذي الزم ربط العقارات بقنوات الصرف[2] اما في مطلع الستينات فأول قانون ظهر في فرنسا هو القانون هو رقم 1331/64 المؤرخ في :1964/12/26م المتعلق بحماية المياه من التلوث بالمواد البترولية ومن المسائل التي تضمنها هذا القانون :حظر القاء المواد الخطرة في الاوساط المائية .[3]

كما صدرت مجموعة من القوانين الخاصة بحماية البيئة والمراسيم التنفيذية في السبعينات ،كالمرسوم التنفيذي رقم 483/73 الصادر بتاريخ 23مارس 1973م المتعلق بالمنشأت المصنفة ،ويعد القانون الصادر سنة 1976 والمرسوم المطبق له رقم :1141/77 والمتعلق بحماية الطبيعة والذي نص في مادته الثانية على مايسمى بدراسة مدى التأثير في البيئة وأهم قانون فرنسي خاص بحماية البيئة .

أما بحلول الثمانينات ،صدرت بعض التشريعات الخاصة بحماية البيئة كقوانين التهيئة العمرانية ،ومنح رخص البناء والتجزئة والهدم ،ومن أهم هذه القوانين القانون الصادر بتاريخ :1983/01/07م تحت رقم 08/83.

---

[1] Colas rance, la **pollution des eaux**, France: Presse universitaire de France, 1962, p48.

[2] مراد عبدالفتاح ،**شرح تشريعات البيئة** ،(مصر،د د ن ،1996)،ص.10.

[3] Colas rance, op, cite.p66.

وفي التسعينات صدرت عدة تشريعات متعلقة بحماية البيئة،نخص بالذكر القانون 664/92 المؤرخ في /1992/07/13 ،المتعلق بالتخلص من النفايات الناجمة عن نشاطات المنشأت المصنفة .

ويبقى أهم قانون صدر لتدعيم حماية البيئة في فرنسا هو القانون المسمى بقانون "بارني" نسبة الى وزير البيئة أنذاك (Michel Barnier) ،وقد صدر سنة 1995 وأهم ماتضمنه هذا القانون هو الوقاية من التلوث وتسيير النفايات والاخطار الطبيعية ...

ثالثا / زرع الوعي البيئي من خلال البحوث و الدراسات العلمية:

في اطار الاهتمام العلمي بالبيئة ومتابعة كل ما من شأنه التأثير على حياة الانسان جرّاء التلوث البيئي بمختلف اشكاله في فرنسا هناك دراسات دورية تنشر تقارير مفصلة للنتائج الاولية للحوادث وكذلك الدراسات الاستشرافية للظواهر ،من قبل مراكز متخصصة في هذا المجال ومن بين هذه الدراسات نذكر هذه الدراسة حول التلوث :

أظهرت دراسة جديدة نشرت أن التلوث الناجم عن الجزئيات الدقيقة مسؤول عن وفاة ثمانية واربعون (48) ألف شخص سنويا في فرنسا، ما يجعله ثالث سبب للوفيات التي يمكن تداركها بعد التدخين وتناول الكحول.

والوفيات الناجمة عن هذا التلوث المرتبط بالنشاط البشري من نقل وصناعة وتدفئة بواسطة موارد الطاقة الأحفورية والزراعة، تشكل 9 % من الوفيات في فرنسا التي يبلغ عدد سكانها 62 مليون نسمة، حسب ما أظهرت دراسة لهيئة الصحة العامة في فرنسا.

وقال فيليب بورديون المدير العام لهذه الهيئة العامة إن "تلوث الجو يحتل المرتبة الثالثة كمسبب للوفيات بعد التبغ (78 ألفا سنويا) والكحول (49 ألفا)"، مشيرا إلى أن الأمر يتعلق "بنوع خفي من الوفيات."

وشددت الدراسة على أن هذا التلوث قد يقصر "أمد الحياة لشخص في الثلاثين، أكثر من سنتين."

والتراجع في أمد الحياة هو أشد بمعدل وسطي في المدن الكبرى (15 شهرا وأكثر) إلا أنه يطال المناطق الريفية أيضا (تسعة اشهر).

وخارطة تركز الجزئيات الدقيقة هي المدن الكبرى مثل باريس وشمال شرق فرنسا ومحور ليون-مرسيليا (جنوب شرق) هي الأكثر عرضة لهذه الظاهرة.

وقالت سيلفيا ميدينا منسقة برنامج "إير سانتيه" إن أرقام الوفيات الواردة في هذه الدراسة الجديدة لا تزيد عن نتائج سابقة.

وتؤكد الدراسة الفرنسية الجديدة خصوصا نتائج دراسة أوروبية قدرت عدد الوفيات الناجمة عن التلوث في فرنسا بأكثر من 40 ألفا.

وأشارت الدراسة إلى أن التعرض على المدى الطويل للتلوث له تأثير أكبر على الصحة من المراحل المؤقتة التي تشهد ارتفاعا كبيرا في التلوث.

ويؤدي التعرض لتلوث الجو الناجم خصوصا عن الجزئيات الدقيقة إلى الإصابة بأمراض قلبية-وعائية وأمراض في الجهاز التنفسي وفي الأعصاب وبالسرطان وأوضحت ميدينا أن التلوث يؤدي أيضا إلى "مشاكل في الإنجاب وفي نمو الأطفال[1]."

رابعا /وسائل الاعلام والتوعية البيئية:

أضحت القضايا المرتبطة بالبيئة محل اهتمام مختلف وسائل الإعلام، بحيث ظهر الإعلام البيئي أولا في الدول الصناعية الكبرى في ستينات القرن الماضي أين تناقلت مختلف وسائل الإعلام الكوارث البيئية الناجمة عن الحوادث الصناعية[2]، وعلى المستوى الدولي تمت الإشارة إلى الإعلام البيئي في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972وتم تكريسه في مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992.

أما في فرنسا تجسدت فكرة انشاء لجان محلية للاعلام حول البيئة من خلال المادة 2 من القانون المؤرخ في 11جويلية 1985 المتعلق بالتعمير في المناطق القريبة من المطارات التي انشأ بموجبها لجان استشارية للبيئة وذلك لما تسببه من تلوث، وفي مجال النفايات نجد ان القانون المؤرخ في 13جويلية 1992 المتعلق بالنفايات يسمح بإنشاء لجان محلية للإعلام والمراقبة في جميع أماكن إزالة مخازن النفايات[3].

تعتمد فرنسا على الصحافة ووسائل الاعلام الفرنسية من اجل النشر الواسع للثقافة البيئية وكذلك ابراز مدى أهمية الحفاظ على البيئة في حياة الانسان ومستقبل الاجيال القادمة وذلك في اطار الاستراتيجية البيئية الفرنسية لنشر الوعي البيئي لدى المجتمع من اجل الرقي بالفكر التوعوي للحفاظ على البيئة ومساهمة الجميع تجاه القضايا البيئية وبذلك نجد دائما عناوين البيئة متصدرة أهم الصحف والاخبار في فرنسا.

المطلب الثالث :اليات خارجية(مؤتمرات واتفاقيات دولية حول البيئة)

شاركت فرنسا الى جانب العديد من دول العالم وفي عدة مؤتمرات واتفاقيات دولية للنهوض من اجل حماية البيئة من الاضرار الناتجة عن الاستعمال المفرط للملوثات بكل اشكالها والتي تمس حياة الانسان و الحيز الذي يعيش فيه معا خاصة بعد الثورة الصناعية التي شهدت انفجار صناعي كبير وتقدم تكنولوجي في كافة الميادين وهذا مما شكل تهديدا بيئيا للحياة على كوكب الارض وبذلك اجتمعت فرنسا بمعية نظيراتها الصناعية في اكثر من مناسبة منذ فترة الستينيات من القرن الماضي لمناقشة متفرقات القضايا البيئية على المستوى العالمي ومن بين هذه المناسبات الاتفاقيات التالية :

[1] فرنسا **"تلوث الهواء يقتل 48الف شخص سنويا "**المتحصل عليه من الموقع : www.france24.com بتاريخ 2019/04/22 على الساعة 10:05.

[2] رضوان سلامة، **الإعلام والبيئة، د ارسة استطلاعية لعينة من الثانويين والجامعيين – مدينة عنابة نموذجا-**، مذكرة ماجستير ،(جامعة الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2006)،ص.85.

[3] Prieur Michel, op, cit, p.131.

أ / اتفاقية باريس عن المسؤولية المدنية عن الاضرار النووية 1960:

تم توقيع هذه الاتفاقية في 29 يوليو 1960 من ست عشرة دولة من دول اوروبا الغربية هي (المانيا ،اليونان ،البرتغال ،النمسا ،ايطاليا ،بلجيكا ،لوكسومبورج ،المملكة المتحدة، السويد، الذانمارك، النرويج، سويسرا، اسبانيا ،هولندا ،تركيا ، فرنسا) وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ قي اول ابريل 1968،بايداع خمسة من اعضائها وثائق التصديق عليها [1] ،حيث تبنت الاتفاقية نظاما استثنائيا للمسؤولية المدنية - خلافا للقواعد العامة للمسؤولية المدنية - لمشغلي المنشات النووية ويركز على عدة اسس جوهرية تتمثل في تقرير مبدأ المسؤولية الموضوعية لمشغل المنشاة النووية عن الاضرار الناتجة عن استغلالها ،حيث قررت مسؤولية مشغل المنشاة النووية عن الاضرار التي تلحق بالشخص او خسارة تلحق بالممتلكات او المنتجات او النفايات المشعة ،او المواد المنبعثة من هذه المنشاة [2]كما حددت الاتفاقية قواعد التعويض عن الاضرار التي يمكن ان تسببها المشاريع المشتركة التي شرع فيها لاستغلال الطاقة النووية في اوروبا ،بتحميل مشغل المنشأة النووية المسؤولية المطلقة عن الضرر الحاصل ،بما في ذلك الموت ،والاضرار التي تلحق بالمنشأة النووية ذاتها ،وضمان تعويض كاف وعادل للمتضررين من الحوادث النووية .

وقد حددت هذه الاتفاقية المنشآت النووية بأنها :(1)

- المفاعلات النووية غير تلك التي تزود بها أية وسيلة للنقل .
- مصانع تهيز او انتاج المواد النووية .
- مصانع فصل الوقود النووي.
- مصانع تجهيز الوقود النووي المشع .
- تجهيزات تخزين المواد النوووية غير التخزين اللازم لنقل هذه المواد.
- اية منشآت اخرى يوجد بها وقود نووي او نواتج او نفايات مشعة والتي تحددها من وقت لاخر لجنة الادارة التابعة للوكالة الاوروبية للطاقة النووية .

وتعد حادثة تشرنوبيل سنة 1986م بمثابة منعطف حاسم في تاريخ استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ،اذ تأكد للعالم ان هده الطاقة تتطلب اجراءات حماية غير عادية ،كما تتطلب تحميل الدولة المسؤولية في حال عدم كفاية الضمان المالي الذي يقدمه مشغل المنشأة النووية .

كما دفع هذا الحادث الى توحيد قواعد المسؤولية عن الاضرار النووية الواردة في الاتفاقية السالفة الذكر ،اذ تم ابرام بروتوكول مشترك بين اتفاقيتي باريس وفيينا سنة 1988م دخل حيز النفاذ في ابريل 1992م اقر بمسؤولية الافراد والدول على السواء ،كما أقر نظام التأمين الالزامي الذي من شأنه ان يكفل تعويضا عادلا للمتضررين من الحادث النووي .

---

[1] العبيدي اثمار ثامر جامل ،**دور المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تسببها النفايات النووية** ،(القاهرة ،مركز الدراسات العربية للنشروالتوزيع ، 2018) ، ص346.

[2] محمد ربيع انور ،**المسؤولية المدنية للدولة عن اضرار التلوث الاشعاعي**،رسالة دكتوراه ،(جامعة عين شمس،كلية الحقوق،2012)،ص 226-227.

ثانيا / اتفاقية باريس لحماية البيئة البحرية 1974م:

تم توقيع الاتفاقية في 04 جوان 1974م في مدينة باريس وكان موضوعها حماية البيئة البحرية في منطقة المحيطين الاطلسي والشمالي ووقع على الاتفاقية خمسة عشرة (15) دولة[1] .

ومن اجل ان تكون فعالية الحماية اكبر تكونت لجنتان خاصتان ،الاولى باتفاقية باريس والثانية باتفاقية اوسلو .

وفي سنة 1992م وبمناسبة الاحتماع الوزاري المشترك والذي ضم ممثلين عن اتفاقية باريس واتفاقية اوسلو ،تم الاتفاق على توحيد الجهود من اجل مكافحة تلوث الوسط البحري ،وتجسد ذلك من خلال الاتفاقيتين في اتفاقية واحدة عرفت ب(اتفاقية اوسلو باريس) او ما يعرف ب (**Ospar**) ويكون موضوعها حماية شمال شرق الاطلسي ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ سنة 1998م.

اشتملت الاتفاقية على اربعة (04) ملاحق هي :

-الملحق الاول الوقاية ومكافحة التلوث ذي الاصل الارضي .

-الملحق الثاني الوقاية ومكافحة التلوث بسبب الاغراق والحرق .

-الملحق الثالث الوقاية ومكافحة التلوث بسبب عوامل خارجية .

-الملحق الرابع التقارير حول سلامة الوسط البحري .

استندت الاتفاقية غلى مجموعة من المبادئ أهمها مبدأ الحيطة و مبدأ الملوث الدافع.[2]

ثالثا / اتفاقية باريس للمناخ 2015م :

إنعقدت اتفاقية باريس لتغيّر المناخ في الفترة من27نوفمبر إلى13 ديسمبر 2015في باريس، وتضمنت هذه الاتفاقية الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغّير المناخ،ويمكن إجمال أهّم الخطوط العامة للاتفاقية في ما يلي[3] :

- هدف طويل المدى :

ويتمثل في محاولة الحفاظ على زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية بنهاية القرن الحالي(2100م)في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين، فوق مستويات الحقبة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى عدم تجاوز هذه الزيادة حد 1.5درجة مئوية من خلال الحد من معدل الانبعاثات الغازية المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض.

---

[1] الدول الاطراف في الاتفاقية هي :
المانياالاتحادية،النمسا،بلجيكا،الدنمارك،اسبانيا،فرنسا،المملكةالمتحدة،اسلندا،لوكسمبورغ،النرويج،هولندا،البرتغال،السويد،سويسرا،اما فنلندا وايطاليا فكانتا بصفة الملاحظ راجع الموقع :
Http : sedac.ciesin.columbia.edu/entri/texts/marine.pollution.land.based.sources.1974.html.

[2] عبد القادر عباس،**المسؤولية الدولية عن تلوث البيئة بالنفايات الخطرة**،اطروحة دكتوراه ،(،جامعة الجزائر -1- بن يوسف بن خدة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق،2016)،ص174.

[3] اعتمد في تلخيص أهّم الخطوط العامة لهذه القمة على:
أ- نص اتفاقية باريس المتحصل عليه من الموقع :unfccc.int/resource/docs/2015/cop21/ara/l09a.pdf
ب- علي مرزا،**اتفاقية المناخ الدولية والطلب المستقبلي على النفط**،(د ب ن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير ، 2016ص) "سلسلة دراسات" ،ص1-3.

- آلية لرفع وزيادة الطموح:

تتمثل إحدى أهم إجراءات الاتفاق في وضع آلية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية التي تبقى اختيارية وستجرى أول مراجعة إجبارية عام، 2025ويتعين أن تشهد المراجعات التالية "إحراز تقدم" وقبل ذلك، دعيت مجموعة الخبراء الدوليين في المناخ إلى إعداد تقرير خاص عام 2018م حول سبل التوصل إلى الـ 1.5درجة مئوية والجهود المرتبطة بمثل هذا الارتفاع في درجات الحرارة وفي ذلك العام، تُجري الـ 195دولة أول تقييم لأنشطتها الجماعية، وستدعى عام 2020م على الأرجح لمراجعة مساهماتها.

التمويل :

تنص الاتفاقية على أنّ الدول المتقدمة ستستمر في مساعدة الدول النامية ماليا بشكل قروض واعانات (بحدود 100مليار دولار سنويا حتى 2025م لتزداد بعد ذلك) للتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والتعامل أيضا مع تبعات التغير المناخي .كما دعت الاتفاقية دولا صاعدة نامية مقتدرة لتقديم المساعدة المالية اختياريا.

- خطة لمراقبة التزام الدول بوعودها وتحقيقها:

تنطوي اتفاقية باريس على عملية جرد في 2020م وكل خمس سنوات فيما بعد لتقييم التقّدم لتحقيق أهداف الاتفاقية، ولتشجيع الدول لتقديم وعود بتخفيض اكبرللانبعاثات وترسم الاتفاقية خطط لهيكل جديد الشفافية للتحقيق كم ان الدول تنفذ وعودها بغية الزامها بالتنفيذ واعلام "سجل الجرد" بذلك،وعلى الدول ان تفصح عن مخزون الانباعاثات والمعلومات وذلك لمتابعة مدى تنفيذ وعودها في مساهماتها الوطنية ،كما انه على الدول المتقدمة تقديم بيانات عن التمويل الذي قدمته،وذلك الذي تحشده ،وسيكون كل ذلك خاضع لمراجعة خبراء فنيين للتحقق من التقدم ولتشخيص المجالات التي ينبغي تحسينها ولكن ،قي الوقت ذاته سينطوي هيكل الشفافية على مرونة تقلل العبأ الناجم عن محدودية قابلية الدول النامية.

- الخسائر والأضرار:

حيث تم الاتفاق على أن تقدم الدول المتقدمة الدعم المالي والفني لمساعدة الدول النامية على التكيف مع الأضرار والخسائر المترتبة عن التغيرات المناخية، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث ويشمل ذلك توفير نظم الإنذار المبكر، وتسهيلات التأمين ضد المخاطر وغيرها.

خلاصة الفصل الثاني :

وضعت المشكلات البيئية الدولة الفرنسية امام ضرورة العمل على ايجاد استراتيجيات ورسم خطط من شأنها حماية البيئة ،باعتبار ان قضية البيئة ترتبط بأهم حقوق الانسان ،ونعني بذلك الحق من خلال المحافظة على صحة الانسان في بيئة نظيفة ،وينعكس اهتمام فرنسا بالبيئة في ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الاول: ويتجلى في اهتمام فرنسا بالمحافل الدولية والمنظمات والهيئات العالمية والمحلية بعقد الندوات والمؤتمرات حول موضوع البيئة وقضاياها ومشكلاتها.

الاتجاه الثاني: ويتضح من خلال كثرة الكتابات والبحوث والدراسات والسياسات والقوانين التي تستهدف الوعي بالبيئة و مواردها والحفاظ عليها.

الاتجاه الثالث: ويتجسد في الاهتمام الذي تبديه فرنسا كدولة صناعية بانشاء وزارات وادارات وهيئات حكومية ترعى شؤون البيئة.

الفصل الثالث
تقييم الاستراتيجة الامنية الفرنسية في مواجهة التهديدات البيئية

المبحث الاول :تقييم الاستراتيجية الامنية البيئية الفرنسية من حيث الاهداف

شهد النظام الفرنسي تردد ا مستمرا بين مسلكين بشأن الجهة المختصة بحماية البيئة، فتارة لجأ الى جهاز يتولى التنسيق بين الوزارات والهيئات المختلفة المختصة بشؤون البيئة وتارة اخرى يلجأ الى انشاء وزارة متخصصة في شؤون البيئة ، متبنيا اتجاه أن حماية البيئة وتنميتها ليست حكراعلى هيئة واحدة، باعتبار أن موضوع حماية البيئة مهمة غير محددة، وأن الاهم من انشاء هيئة واحدة تقوم على شؤون البيئة، هو تنسيق الادوار بين الجهات المعنية بحماية البيئة، وبنا ءعلى ذلك صدر قرار بانشاء الهيئة العليا للبيئة[1].

المطلب الاول: الضبط الاداري في حماية البيئة في فرنسا

سرعان ما غير النظام الفرنسي وجهته بتوحيد الجهة القائمة على حماية البيئة، فتم انشاء وزارة لشؤون البيئة لأول مرة في 08جانفي 1971، عرفت باسم وزارة حماية البيئة والطبيعة وهذه الوزارة تتبع مباشرة للوزير الاول (رئيس مجلس الوزراء)[2] الا انه ومنذ انشاء تلك الوزارة لم يتم تحديد الوضع النهائي بشأن تلك الوزارة ، فقد اثير التساؤل عما اذا سيعهد اليها بكل مايدخل في البيئة من تخصصات ،بحيث تستقطع هذه الوزارة من الوزارات والهيئات الاخرى كل مايتعلق بالبيئة من انشطة ام يعهد اليها فقط باختصاصات محددة تتولى مهمة التنسيق بين الاجهزة المختلفة القائمة على حماية البيئة[3].

وباستقراء التشريعات الفرنسية المعنية بالبيئة نجد انها لم تستقر على نظام محدد لحماية البيئة ففي عام 1974 حل محل وزارة البيئة وزارة جديدة عرفت باسم وزارة الشؤون الثقافية والبيئة وحل محل هذه الأخيرة بعد عدة اشهر من انشاؤها وزارة اخرى عرفت باسم وزارة جودة الهواء وذلك حتى عام 1978 حيث عاد الفرنسيون مرة اخرى الى وزارة الشؤون الثقافية والبيئة وخصص بداخلها جهاز البيئة[4] ،واعقب ذلك انشاء وزارة كبيرة عهد اليها بمهمة الحفاظ على البيئة الى جانب الاشغال العامة حيث كانت تعنى بالانشاء العمراني وتجهيز البنية التحتية وعرفت هذه الوزارة باسم وزارة البيئة وجودة الحياة غير انه بوصول الحزب الاشتراكي الى السلطة في فرنسا 1980 تم الرجوع مرة اخرى الى نظام افراد وزارة مستقلة بالبيئة واستمر على هذا الوضع الى ان حدث تعديل وزاري عام 1983 على اثره تم تغيير شكل الوزارة الى مجرد جهاز ملحق بالوزير الاول.

[1] عبد الحليم كامل نبيلة ،نحو قانون موحد لحماية البيئة، (د ب ن ،دار النهضة العربية ،1993)،ص.63.

[2] J. Lamarque, Droit de la protection de la nature a de l'environnement - Avec la collaboration de B. Pacte nu. LGDJ, Paris, 1973, p. 4.

[3] M. Den pax. Droit de l'environnement, Liteau, Paris, 1980, p.8.

[4] عبد الحليم كامل نبيلة،**مرجع سابق**.

ومن الجدير بالذكر ان فرنسا نحت نحو اللامركزية في سبيل حماية البيئة فقامت بانشاء هيئات وطنية متخصصة في المشاكل المتعلقة بالبيئة تحقق قدرا من اللامركزية مثل الهيئة القومية للمحافظة على نظافة الهواء وهي هيئة عامة ذات طابع اقتصادي انشأت عام 1980 بقصد تشجيع الوسائل الفنية والتكنولوجية الحديثة لمقاومة تلوث الهواء وتعميم استخدام هذه الوسائل ومراقبة احترام القواعد الخاصة بنظافة الهواء واعداد برامج للتوعية ،كما انشأت في فرنسا ايضا الهيئة القومية للتخلص من القمامة واستبقاء الصالح منها لاعادة الاستخدام وتم استحداث وظيفة وزير الدولة لشؤون البيئة عام 1986 ومنذ غام 1991 اصبحت وزارة البيئة في فرسا وزارة قائمة في حد ذاتها ذات مصالح خارجية واستقر الهيكل التنظيمي للبيئة في فرنسا منذ عام 1997 باستحداث وزارة اعداد الارض والبيئة بمقتضى مرسوم رقم 97-715 المؤرخ في 11جويلية 1997 حيث عهد اليها بتنسيق وتنفيذ سياسة الحكومة في مجالات اعداد الارض والبيئة ومنذ ذلك التاريخ استقرت وزارة شؤون البيئة في فرنسا ، كهيكل من هياكل التنظيم الوزاري وجهاز اداري متخصص بحماية البيئة وفي اعقاب ذلك تم انشاء وكالة البيئة وادارة الطاقة في فرنسا وهي مؤسسة اعتبارية عامة تتمتع بمزايا السلطة العامة في مباشرة اختصاصاتها الادارية تشتمل على ثلاث ادارات مركزية و26 فرعا اقليميا وثلاثة مكاتب تمثل فرنسا في الخارج وقد أنيط لهذه الوكالة القيام بمهام واسعة النطاق في مجال حماية البيئة حيث تتولى تعزيز وتيسير وتنسيق تقديم خدمة البحث والمعلومات والحوافز وتنفيذ عمليات تهدف الى حماية البيئة في كل من المجالات التالية : منع ومكافحة تلوث الهواء ، الحد من انتاج النفايات واعادة تدويرها والتخلص منها ،تطوير وحماية التربة ، اعادة تأهيل وتطوير المواقع الملوثة ،اعادة تطوير ورصد منشأت التخلص من النفايات ، توفير الطاقة والمواد الخام ،توفير الطاقة المتجددة ، لا سيما ذات الاصل نباتي ، استحداث تكنولوجيا فعالة ونظيفة ومكافحة التلوث الضوضائي[1] .

1-نشاط الهيئات البيئية في فرنسا:

وبناءا على ماسبق تتيح وكالة البيئة وادارة الطاقة - وفي ضوء المجالات السابقة- للشركات والحكومات المحلية والسلطات العامة والجمهور ،الخبرة والمشورة لتمكينهم من تحقيق تقدم في جهودهم نحو البيئة بعناصرها الثلاث ،كما تساهم تلك الوكالة في تمويل المشاريع ابتداءا من تقديم خدمة البحث الى مهمة التنفيذ وذلك في المجالات التالية :

إدارة النفايات، والحفاظ على التربة، وتشجيع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة ومكافحة الضوضاء.

وبوجه عام تشارك وكالة البيئة وادارة الطاقة في فرنسا غيرها من الجهات في تنفيذ السياسات العامة في مجالات البيئة والطاقة والتنمية المستدامة،سواءا من خلال وضع لوائح تنظيمية او من خلال وضع برامج ،او من خلال تحديد معايير بيئية او بتقديم الدعم والمنح والحوافز الى المنشأت والمؤسسات من اجل حماية البيئة بعناصرها المختلفة فعلى سبيل المثال :

[1] C. Vinet, Une congrégation religieuse peut bénéficier d'une subvention de l'ADEME, ANDA. No. 1, 2014. p. 31.

أولا : تصدر وكالة الطاقة وادارة البيئة في فرنسا لوائح تنظيمية في ضوء الاتفاقيات الدولية او التوجيهات الاوروبية التي اصدرتها المفوضية الاوروبية تحدد الحدود القصوى لانبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

وقد اصدرت هذه الوكالة لوحاتها الخاصة بتحديد حجم الانبعاثات في ضوء الاتفاقيات الدولية مثل بروتوكول كيوتو الذي بلغ 38 دولة الى الالتزام بمعايير الانبعاثات للغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري .

كما تسعى تلك الوكالة الى تحسين نوعية الهواء في فرنسا من خلال تمويل وتقديم المساعدات المالية والتقنية الى البرامج الخاصة بمراقبة جودة الهواء والبرامج المتخصصة بالتنبؤ بحدوث التلوث الهوائي .

بل واكثر من ذلك تعمل الوكالة سالفة الذكر مع وزارة البيئة والتنمية المستدامة بمساعدة وكالة مراقبة جودة الهواء من اجل اصدار نشرة جوية تشير الى المستوى الحالي للتلوث في المناطق الحضرية الكبرى في فرنسا كما انها تتولى فضلا عن ذلك تقديم النشرة الجوية التوقعية عن اليوم التالي.

هذا بالإضافة إلى تعاونها مع مراكز البحوث الصناعية والعامة وشركات صناعة السيارات من أجال دعم الابحاث العلمية والتطوير في مجال الحد من انبعاث الغازات الملوثة للهواء.

ثانيا: تعمل وكالة البيئة وادارة الطاقة في فرنسا ايضا على تقديم المساعدات المالية الى الشركات الصناعية من اجل التشجيع على القيام بإجراءات تقييم الاثر البيئي للمشروع او النشاط المقترح لدرء نخاطر يتعذر تداركها مستقبلا .

ثالثا: تنفيذ السياسة البيئية الوطنية في فرنسا ،للإستخدام الرشيد للطاقة وتعزيز كفاءة استخدامها من خلال دعم برامج البحوث المتعلقة بتكنولوجيا الطاقة الجديدة وانظمة النقل الإقتصادية النظيفة مثل المركبات الكهربائية ،وتقديم المساعدات المالية والتقنية لإجراء دراسات الجدوى التي تتيح للمطورين اكتشاف حلول للطاقة أكثر كفاءة ، وتقديم معلومات وتشجيعهم على شراء تكنولوجيا جديدة ذات الإستهلاك أقل في الطاقة وأكثر كفاءة .

رابعا :كما تعمل تلك الوكالة ايضا على تقديم الدعم المالي والفني للتشجيع على التقليل من كميات النفايات المتولدة عن المصانع او المنشآت او المشروعات المختلفة وإعادة تدوير تلك النفايات ولاسيما استخدام النفايات المتولدةعن المعدات الكهربائية والالكترونية وكذلك تأهيل وإعادة تاهيل المواقع الملوثة[1].

هذا وتجدر الإشارة الى أنه وعلى المستوى الدولي تعمل وكالة البيئة وادارة الطاقة في فرنسا في اطار إتفاقيات التعاون الدولية مع نظيرتها من الوكالات التابعة للإتحاد الاوروبي بهدف تبادل الخبرات وتقييم الآثار المترتبة عن استخدام التدابير او الإجراءات المتنوعة لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة او لتعزيز مصادر الطاقة المتجددة او لوضع انظمة قائمة على

[1] J. M-Devller, commentaires de la loi n° 95-101 du 2 revivre 1995 relative nu renforcement de la protection de l'environnement, AJDA, No. 6, 1995, p.439

تبني الدول الاخذ بأنظمة الحوافز الضريبية او الحوافز المالية ،لتشجيع المؤسسات او المنشآت على حماية البيئة وصحة الانسان.

المطلب الثاني :توجهات الرأي العام الفرنسي حول الوضع البيئي في فرنسا

1/ المطالبة الشعبية الداخلية في فرنسا لأجل حماية البيئة:

تظاهر الفرنسيون بتاريخ2018/08/09 على غرار سكان أكثر من 90 دولة حول العالم للتعبير عن غضبهم من سياسات حكومات بلادهم تجاه المناخ والحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، وتأتي هذه المظاهرات الشعبية تحت شعار "انهضوا من أجل المناخ" خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقية العالمية لحماية البيئة "أتفاق باريس للمناخ" واستمرار الصين في التلويث وتراجع فرنسا عن إغلاق المحطات النووية القديمة لتوليد الكهرباء.

عشرات الآلاف استجابوا لدعوة التظاهر في فرنسا لجعل قضية المناخ أولوية للحكومة بعد استقالة وزير (البيئة) التحول الإيكولوجي "نيكولا هولو"، ورفع المتظاهرون في باريس شعارات "لا تدعنا نحترق" أو "الأرض + الخطأ = الإرهاب" ولافتات أخرى تشجب "سياسة الخطوات الصغيرة" التي تنتهجها حكومة الوزير الأول "إيدوارد فيليب".

وغداة استقالة" نيكولا هولو" الذي يعتبر رمزا للبيئة، دعا الشاب ماكسيم للونغ البالغ من العمر 27 عاما بصفة عفوية إلى مسيرة في باريس لتعبئة الرأي العام حول قضايا المناخ ولم يكن ينتظر ان يستجيب الفرنسيون لدعوته هذه.

وقال ماكسيم لوكالة فرانس برس: "لدي انطباع بأن هناك زخما حقيقيا تم إنشاؤه ويجب أن ننقذ أنفسنا، إنها مسألة بقاء، سأصبح أبا نهاية العام وأريد أن يكون لإبني كوكبا صالحا يعيش فيه."

عبر الوزير الذي يتمتع بشعبية عالية، عن خيبة أمله من السلطة ومن الرئيس"إيمانويل ماكرون"الذي لم يف بوعوده الخاصة بالسعي لتحسين أوضاع المناخ.

تجدر الإشارة إلى أن 700 عالم فرنسي في مجال البيئة والمناخ وقعوا بهذه المناسبة على عريضة مشتركة نشرتها صحيفة ليبراسيون حذروا فيها من مخاطر التغيرات المناخية[1].

2 / استقالة وزير البيئة الفرنسي "نيكولا هولو"، شكّلت صدمة للرأي العام الفرنسي:

كرّس "نيكولا هولو" معظم حياته لقضية الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي فأنشأ منظمةً لهذا الهدف كما قدّم خلال فترة 25 عاماً برنامجا على التلفاز حول الطبيعة والبيئة.

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة له للدخول عالم السياسة إلا أن "هولو" فضّل الابتعاد عن السلطة، الرؤساء السابقون جاك شيراك ونيكولا ساركوزي وفرنسوا هولاند طلبوا منه أن ينضم لحكوماتهم لكنه رفض[1].

[1] **"مظاهرات حاشدة للمطالبة بحماية البيئة "**2018/09/08 ،المتحصل عليه من الموقع http:// www.arabic.euronews.com بتاريخ 2019/05/10 على الساعة 10:20.

لكن الرئيس الشاب "إمانويل ماكرون" نجح في إقناع "هولو" بالانضمام لحكومته واعداً إياه بإعطائه صلاحيات واسعة لتغيير القوانين المتعلقة بالبيئة.

وبعد 15 شهراً في الحكم قرر "هولو" الإعلان عن استقالته حيث عبّر عن خيبة أمله الكبيرة تجاه تجربته في الحكم، وقال هولو إنه كان وحيداً في معركة الدفاع عن البيئة بعد أن أدارت له إدارة "ماكرون" ظهرها، كما اتهم هولو السلطة السياسية بالرضوخ لضغوطات مجموعات الضغط مثل رابطتي الصيادين والمزارعين معتبراً بأن الحكومة قيضت صلاحياته وطموحه بإجراء تغيير.

وتعدّ استقالة هولو ضربة سياسية موجعة ل"ماكرون" إذ أن الوزير السابق يتمتع بشعبية عالية وهو الذي وصفته الصحافة بـ"النزيه" وقد وجّهت إليه دعوات عدة لكي يترشح للرئاسة الفرنسية في أكثر من مناسبة.

وأعادت استقالة "هولو" للواجهة قضية الخطر الذي يحدق بالتنوع البيئي في فرنسا بعد أن دقت الجمعيات المدافعة عن البيئة ناقوس الخطر بسبب التدهور السريع للتنوع الحيوي النباتي والحيواني.

فما هو وضع التنوع الحيوي في فرنسا اليوم؟ وما هي العوائق التي واجهها "نيكولا هولو" في معركته للحفاظ على التنوع الحيوي والبيئي؟

منذ عام 1976 أطلقت الحكومات المتعاقبة عدة برامج وخطط للحفاظ على التنوع الحيوي وحماية الطبيعة آخرها كان الخطة التي أطلقها "نيكولا هولو" والتي سميت بـ"خطة التنوع الحيوي" حيث عوّل هولو على هذه الخطة لإحداث ثورة بيئية في فرنسا إلا أن أمله خاب بعد وضع العراقيل أمام الخطة التي لم يتم اعتمادها بالشكل الذي أراده[2].

وبحسب آخر الدراسات فإن التنوع الحيوي مهدد في فرنسا بسبب عدة عوامل أهمها: استخدام المبيدات، توسّع الأراضي الزراعية على حساب الغابات، صيد بعض أنواع الطيور، الاحتباس الحراري.

وبحسب دراستين نُشرت شهر مارس/آذار الماضي فإن حوالي 33 بالمئة من طيور الأرياف في فرنسا اختفت بين عامي 1989 و2017 وذلك بسبب المبيدات والزراعات المكثفة وتدمير أماكن سكن الطيور.

وبحسب تقرير اللجنة الفرنسية للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة فإنّ 18000 نوع من الحيوانات في فرنسا_مهدد بالانقراض. ومن بين 125 نوع من الثدييات التي توجد في فرنسا يوجد 17 نوع على اللائحة الحمراء للأصناف المهددة.

أما بما يتعلق بالمساحات الخضراء الطبيعية، نشرت وزارة البيئة الفرنسية عام 2014 تقريرا حول وضع البيئة في فرنسا أظهرت فيه بأن ما يعادل 68 ألف هكتار من الأراضي يزول كل سنة على حساب تعبيد الطرقات وبناء مواقف السيارات ومراكز التسوق.

المياه في فرنسا أيضاً أصابها التلوث نتيجة استخدام المبيدات، فبحسب تقرير قديم نشرته الكوميساريا العامة للتنمية المستدامة في فرنسا عام 2001، فإن 93 بالمئة من منابع المياه خاصة في المنطقة الباريسية وشمال البلاد تحتوي على بقايا جزيئيات بعض المبيدات.

---

[1] سبوتنيك ،"استقالة وزير البيئة الفرنسي تشعل قضية هامة في المجتمع" ،2018/08/30 ،المتحصل عليه من الموقع :http://www.sputniknews.com بتاريخ 2019/05/10 على الساعة 10:32.

[2] **المرجع** نفسه.

ومنذ عام 2001 لم يتحسن وضع المياه فقد أظهر تقرير للاتحاد الفديرالي للمستهلكين عام 2017 بأن نصف الأراضي الفرنسية أصبحت مياهها ملوثة بالمبيدات بكميات تتخطى المعايير المسموح بها.

وخاب أمل وزير البيئة السابق "نيكولا هولو" عندما أقر البرلمان الفرنسي قانون تمديد استخدام الغليفوسات (وهو مبيد أعشاب كيميائي ومضر) لمدة خمس سنوات إضافية غاية إيجاد بديل لهذه المادة.

وتعتبر فرنسا من بين أكثر دول العالم اعتمادا على الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، فـ77 بالمئة من الكهرباء في فرنسا تأتي من المفاعلات النووية التي يبلغ عددها 58 موزعة على 19 مركز نووي.

من جهته، وضع "نيكولا هولو" فور استلامه لحقيبة وزارة البيئة هدفاً وهو تخفيف التعويل على الطاقة النووية لكي تصل النسبة لـ50 بالمئة بحلول عام 2025 بدل 77 بالمئة حالياً.

إلا أن هولو سرعان ما اصطدم بالأمر الواقع فاضطر أن يتنازل حيث صرّح بأن النسبة لن تصل لـ50 بالمئة إلا بحلول عام 2035 بأحسن الأحوال.

ويذهب بعض المحللين للقول بأن القشة التي قصمت ظهر البعير وأدت لاستقالة نيكولا هولو كانت خلافه مع الصيادين وانحياز الرئيس "ماكرون" لرابطة الصيادين[1].

فقبل يوم من استقالة هولو اجتمع هذا الأخير مع الرئيس "ماكرون" بحضور ممثلين عن الرابطة ومنهم ممثل الفيديرالية الوطنية للصيادين"تياري كوست" الذي لم يكن من المفترض أن يكون مدعواً وخلال إعلانه عن استقالته، عبّر"هولو" عن غضبه بعد رؤيته"لتياري كوست" في الاجتماع الذي جمعهم بماكرون.

من جهته انحاز الرئيس"ماكرون" لقضية الصيادين فوافق على خفض سعر رخصة الصيد لتبلغ نصف قيمتها السابقة كما قرر وبناءا على نصيحة من "تياري كوست" أن يُعيد عادة "الصيد الرئاسي" الذي يذكر بتاريخ الملوك في فرنسا ورحلات الصيد التي كانوا يقومون بها.

استقالة "نيكولا هولو" كان لها وقعاً كبيراً على الشارع الفرنسي ولكن أيضاً لدى الجمعيات غير الحكومية التي تدافع عن البيئة والتي أطلقت اليوم الخميس نداءا ل"ماكرون" لحثه على اتخاذ قرارات لصالح الكوكب الذي بات مهددا.

هذا وتستمر الجمعيات في معركتها للحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي في فرنسا على الرغم من الضغوطات التي تمارسها مجموعات الضغط "اللوبيات" على السلطة لمنع اتباع قوانين جديدة لمصلحة البيئة.

وكان وزير البيئة الفرنسي "نيكولا هولو" قد أعلن استقالته الثلاثاء الماضي، بسبب ما وصفه فشل السياسات الحكومية في حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيئي.

وبذلك تكون الادارة الفرنسية قد فشلت في تنفيذ السياسة البيئية وتحقيق الاهداف من خلال البرامج المسطرة في اطار عمل الهيئات البيئية المنشأة منذ سبعينيات القرن العشرون والتي اسندت اليها المهام الخاصة بحماية البيئة وهذا لغياب الدور الفعال الذي تلعبه الحكومة

[1] **المرجع نفسه.**

وتخاذلها وعدم حرصها وغياب الرقابة وروح المسؤولية مما جعل الرأي العام ينتفض ضدها .

المبحث الثاني : تقييم الاستراتيجية الامنية البيئية الفرنسية من حيث النتائج

المطلب الأول: اهتمام فرنسا بتغير المناخ

مثّل موضوع تغيّر المناخ أولوية من أولويات الحكومة الفرنسية منذ بداية تسعينات القرن العشرين وتنطبق هذه السياسية على جميع المستويات، وهي:

- السلوك النموذجي على المستوى الوطني ، ولا سيّما من خلال استعمال مزيج من مصادر الطاقة الخفيضة الكربون؛
- الالتزام على المستوى الإقليمي، من خلال تشجيع الاتحاد الأوروبي على اعتماد الأهداف الطموحة لخفض الانبعاثات؛

التضامن على المستوى الدولي، من خلال تعبئة الأموال لمساعدة البلدان النامية في مواجهة تغيّر المناخ وانتفاع الجميع بالطاقة المستدامة.

ـ فرنسا بلد ينتهج السلوك النموذجي في مجال البيئة:

تعد فرنسا من بين البلدان الصناعية الأقل تسببا بانبعاثات غازات الدفيئة، وما مكّن من تحقيق هذه النتائج هو استعمال مزيج من موارد الطاقة الكهربائية يرتكز معظمه على الطاقة النووية، وأيضا بسبب السياسات الإرادية لخفض الانبعاثات الغازية كما صدر قانون خاص بعملية الانتقال في مجال الطاقة في آب/أغسطس 2015.

وقرّرت فرنسا بالطبع أن تنتهج الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف سلوكا نموذجيا من حيث مراعاة البيئة، فستنفذ برنامج عمل يتيح تقليص التأثير الناجم عن هذا الحدث من حيث استهلاك الموارد الطبيعية (الماء والنفايات والطاقة) وانبعاثات غازات الدفيئة إلى أدنى حد[1].

[1] **"فرنسا على استنفار للتصدي لتحدي مكافحة تغيّر المناخ"** المتحصل عليه من الموقع : http://www.diplomatie.gouv.fr بتاريخ 2019/05/22 على الساعة 11:30.

المطلب الثاني : المنظمات غيرالحكومية الفرنسية تقاضي فرنسا بسبب المناخ

أعلنت منظمات غير حكومية فرنسية بتاريخ 2018/12/19، أنها ستلجأ إلى القضاء للادعاء على الدولة الفرنسية بسبب عدم تحركها بشكل كافٍ لمكافحة ارتفاع حرارة الأرض، موضحة أنها تقدمت بمذكرة مسبقة في هذا الاتجاه إلى الرئيس الفرنسي"إيمانويل ماكرون" وحكومته.

وكتبت المنظمات في بيانها أن "التحرك الفاشل للدولة في مجال مكافحة تغير المناخ يعكس تقصيرا يشكل خللا للدولة في احترام واجباتها في حماية البيئة والصحة والأمن البشري."

ووقعت البيان منظمات "غرينبيس" و"أوكسفام" و"مؤسسة الطبيعة والإنسان" وجمعية "قضيتنا جميعا" (نوتر أفير آ توس).

وتقضي الإجراءات بأن ترد الدولة الفرنسية خلال مهلة شهرين، وتنوي المنظمات القيام في مرحلة ثانية في مارس 2019 على الأرجح، اللجوء إلى المحكمة الإدارية في باريس.

وأشارت"لورا مونييه" المكلفة بالحملة في منظمة "غرينبيس" إلى أنها سابقة قانونية في فرنسا "نطلب تعويضا عن كل الأضرار وأن تتحرك الدولة بسرعة على كل المستويات"،من جهتها قالت "سيسيل دوفلو" من منظمة "اوكسفام" إن الفكرة هي إجبار الحكومة على التحرك، مضيفة أن "الوضع الملح وعدم التحرك يتطلبان ذلك."

وأشارت إلى أن "مشاركة منظمات غير حكومية دائما في المفاوضات لم تكن عبثية، مؤكدة في الوقت نفسه أن فرنسا التي ارتفعت انبعاثات الغاز المسببة للدفيئة فيها، لا تحترم خصوصا الأهداف المحددة على الأمد القصير.

وفي مواجهة تبدل المناخ، تلجأ أطراف عدة في العالم إلى القضاء بسبب إجراءات غير كافية للسيطرة على ارتفاع حرارة الأرض.

وتستند المنظمات إلى الدستور والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تضمن حماية المواطنين وهي تدين أيضا "انتهاك عدد من التزامات فرنسا في مجال مكافحة تغير المناخ بموجب القانون الدولي[1]".

وقالت "دوفلو" إن ردا بمستوى التحدي يجب أن يكون "بدء انتقال بيئي بسرعة ودعم مصادر الطاقة المتجددة وخطة واسعة لاقتصاد الطاقة في المباني كل هذه الحلول التي نعرفها."

بالرغم من اهتمام فرنسا بالبيئة وانتهاجها سلوكات نموذجية في مجال البيئة الا انها لم تحقق نتائج ايجابية للحد من التلوث البيئي مما جعل بعض المنظمات المهتمة بالبيئة تلجأ الى القضاء بسبب التقصير في حق البيئة.

[1] **" منظمات غير حكومية تقاضي فرنسا بسبب تغير المناخ"**،وكالة الانباء الفرنسية 2018/12/18 ،المتحصل عليه من الموقع :.http://www.al-ain .com/article/organizations-judiciary-France-climate-change بتاريخ 2019/05/22 على الساعة 16:03.

المطلب الثالث : الآفاق المستقبلية للوضع البيئي في فرنسا

يعتبر الاستشراف المستقبلي أداة علمية مفيدة لوصف وضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلي، وذلك إنطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض. تكمن أهمية هذه السيناريوهات في المساعدة على تقييم الآثار المحتملة للعمليات الطبيعية والاجتماعية و الاقتصادية المختلفة للحالة المستقبلية للبيئة في فرنسا، و الهدف من وضعها هو تقديم التوجيه للمجتمع الفرنسي والسياسات الوطنية لتحويل التهديدات إلى فرص للبيئة والتنمية في السياسات و الإجراءات العملية من خلال توظيف السياسات الوقائية و التدابير الاحترازية لضمان تحقيق الأمن البيئي .

أولا- سيناريو إستمرار الوضع الراهن:

يأخذ هذا السيناريو اتجاها خطيا يفترض إستمرار الأوضاع الراهنة التي تقوض من بلوغ الأمـن، البيئي في فرنسا من جانب العامل السياسي تستمر الخلافات السياسية ما بين المجتمع والدولة حيث تحاول فرنسا لعب دور الحريص على البيئة في حين يزداد الوضع البيئي تدهورا مما يؤدي إلى إستمرار الجمـود الوظيفي للدولة في مواجهة التهديدات البيئية لكن مع الخيارات المطروحة من قبل المنظمـات الدوليـة والإقليمية في إيجاد حلول للوضع البيئي في المنطقة قد تتمكن فرنسا من إحـراز نجاحـات بين الحين و الآخر،من جانب العامل الإقتصادي تستمر فرنسا في التقدم الصناعي وفي ظل الاوضاع الاجتماعية الراهنة للدولة وحسب مؤشرات التنمية البشرية تستمر فرنسا في الحلول في المراكز الاولى لدليل التنمية البشرية.

ثانيا-سيناريو التغير إلى الأحسن:

يمثل هذا السيناريو المنظور البديل أو السيناريو التفاؤلي الذي يقوم على أساس التوظيف الفعال للتنمية المستدامة بجميع أبعادها سواء الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية يأخذ هذا السيناريو معايير المعاهدات التي أبرمت من أجل مواجهة المخاوف البيئية و الاجتماعية من خلال إنتهاج عمليات الإصلاح للسياسات البيئية على المستويات الوطنية و الإقليمية، تسعى من خلالها فرنسا تبني اعتراف اعتبار البيئة جزأ لا يتجزأ من التنمية المستدامة والتنمية البشرية والقضاء على اسباب التلوث وانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتعزيز دور الهيئات الوطنية والبيئية للحفاظ على البيئة أكثر إنصافا يتناسق مع حقوق الإنسان حيث تعتبر كل هذه العوامل السابقة الذكر مفتاح الإدارة الفعالة و المستدامة للموارد الطبيعية و تشير الإحصائيات الحالية إلى تزايد ضغط الرأي العام على الحكومة من اجل الاهتمام اكثر بالجانب البيئي ينبأ بتحسن الأوضاع البيئية في المنطقة.

كذلك نجحت فرنسا في احتضان عدة مؤتمرات بيئية من اجل النهوض بالمناخ والتقليل من احترار الغلاف الجوي واحراز تقدم ملحوظ في استقطاب الرؤى العالمية تجاه البيئة خاصة بعد انسحاب امريكا من المؤتمر الواحد والعشرون للبيئة سنة 2015 بباريس و هو الأمر الذي قد يفتح المجال لدول الاتحاد مستقبلا من السير على نفس الخطى.

تقوم عملية عكس التدهور البيئي على عمل مهم، و هو يتمثل في السيطرة على الأنشطة البشرية التي تساهم في تدهور الأراضي و سوء استخدام الموارد الطبيعية، هذه العملية تقوم على الخيارات السياسية التي تدفع بالتغيير الإيجابي في أنماط استخدام الموارد الطبيعية من خلال التنمية الموجهة نحو خلق فرص عمل للمجتمع الزراعي تهدف إلى تخفيف الضغط على الأراضي و المراعي و تمكين المجتمع من استخدام تدابير أكثر استدامة، و يمكن من استعادة الغطاء النباتي تدريجيا من خلال التحكم في الرعي الجائر وقطع الأشجار و تقديم بدائل للطاقة الحيوية المعتمدة على الخشب، نجاح عملية عكس التدهور البيئي ترتكز على الالتزام السياسي للدولة الفرنسية من خلال إعادة توجيه إستراتيجيات تنميتها و تنسيق إجراءات تنفيذها.

ثالثا- سيناريو التغير إلى الأسوأ:

يقوم هذا السيناريو على أساس التصور التشاؤمي، حيث يتوقع أن تواجه فرنسا مجموعة واسعة من التحديات يرى هذا السيناريو أنه في ظل تهميش أنظمة الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية، وعدم التنسيق ما بين دول الاتحاد الاوروبي في تطبيق الآليات الإقليمية في مواجهة التهديدات البيئية ،فإن المنطقة ستواجه تكرار موجات التلوث الجوي وزيادة حالات الوفيات على نطاق واسع وكذلك تدهور النظام البيئي والحيوي و تراجع عائدات القطاع الزراعي بسبب إستمرار تدهور الأراضي وتراجع صادرات الثروة السمكية وتناقص التنوع البيولوجي بسبب التلوث المائي وزيادة حالات التوتروالقلق الشعبي والجماهيري على الاوضاع البيئية وتنديد المنظمات البيئية للواقع المعاش ازاء الاوضاع البيئية الحالية .

بعد سرد السيناريوهات الثلاث السابقة فإنه من الصعب بما كان تحديد أي واحد منها يمكن أن يتحقق، نظرا لفشل الحكومة الفرنسية في احتواء الوضع البيئي منذ العقود الفارطة فمن الممكن أن يتحسن الوضع البيئي في المنطقة في حالة الالتفات الفعلي للحكوحة للجانب البيئي وعدم تغليب جانب التنافس الصناعي على حساب البيئة و يمكن أن يزداد الوضع سوءا في حالة تفاقم التهديدات البيئية و إستمرار الجمود وعدم احتواء الوضع البيئي في فرنسا.

تعد فرنسا من أكثر الدول تضررا بانعكاسات التهديدات البيئية في أوروبا و ما زاد من تفاقم الوضع في المنطقة هو ترابط هذه التهديدات بعوامل التطور الصناعي والزراعي في فرنسا وعدم احترام مبادئ القانون الدولي لحماية البيئة واكتضاض المدن وتزايد عدد السكان و بالتالي فإن التدهور البيئي يساهم بشكل كبير في تهديد الأمن البيئي بالمنطقة و عرقلة تحقيق التنمية المستدامة.

تتنوع إستراتيجيات مواجهة التهديدات البيئية في فرنسا ما بين جهود المنظمات الإقليمية في الاتحاد الاوروبي مثل الوكالة الاوروبية للبيئية ، بالإضافة إلى دور المنظمات الوطنية الدولية الحكومية و غير الحكومية في تبني إستراتيجيات قصيرة وطويلة المدى في اطار برامج الامم المتحدة للبيئة .

خلاصة الفصل الثالث

بالرغم من الجهود التي تبذلها فرنسا في مجال حماية البيئة وتخصيص هيئات ووكالات بيئية في هذا الشأن من اجل الحفاظ على بيئة سليمة وتحقيق بيئة مستدامة وذلك باسناد المهمة البيئية لهذه الهيئات والوكالات المنشأة في اطار سياسة بيئية هادفة الا انها لم ترقى الى مستوى تحقيق الاهداف المرجوة من ذلك ومستوى تطلعات الجماهير الفرنسية .

وبالرغم من اهتمامات فرنسا بالجانب البيئي وانتهاجها سلوكات نموذجية لحماية البيئة واعتبارها من الدول الصناعية الاقل ضررا بالبيئة على المستوى العالمي الا انها لم تستطيع تحقيق نتائج ايجابية في حماية البيئة وفي التصدي لمختلف التحديات البيئية مما جعلها متهمة بالتقصير في المجال البيئي من قبل الاطراف المدافعة عن البيئة.

الخاتمة

الخاتمة

المتتبع لتطور قضايا البيئة على مستوى الجهود الدولية لحماية البيئة، وعلى المستوى الأكاديمي يستنتج مدى أهمية البيئة في العلاقات الدولية، فالتحول في مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة أكسب موضوع البيئة و تهديداتها أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية، ثم مع ظهور مفهوم الأمن البيئي تبلورت قاعدة متينة للبعد البيئي بربطه بمختلف أبعاد الأمن الأخرى كالأمن الإقتصادي ،و الأمن السياسي،والأمن الصحي، والأمن الغذائي، والأمن الشخصي و بالتالي فإن ربط البيئة بالمخاوف الأمنية أمر في غاية الأهمية لضمان تحقيق أقصى ما يمكن من السلامة و الأمن.

ومن خلال دراستنا للاستراتيجية الامنية الفرنسية لمواجهة التهديدات للبيئية تبين لنا ان فرنسا كدولة صناعية لها اقتصاد قوي قائم على الجانب الفلاحي والصناعي مهددة بجملة من التهديدات البيئية بسبب النفايات والمخلفات الصناعية والافراط في الاستعمالات الزراعية والاستغلال المفرط للاراضي والموارد المائية وتوليد الطاقة...الخ ومن بين هذه التهديدات ؛التلوث الجوي ،التلوث المائي وتراجع خصوبة التربة الزراعية وتآكل الطبقات القشرية للارض(التصحر) ونضوب المسطحات المائية ،مما يؤثر سلبا على حياة الانسان والكائنات الحية الاخرى وتهديد التنوع البيولوحي واختلال التوازن البيئي ولذلك عمدت فرنسا الى مجموعة من الرؤى والسياسات لتأمين مستقبلها البيئي والانساني لمواجهة جل هذه التهديدات في اطار استراتيجية بيئية محكمة .

وفي اطار الجهود الفرنسية في مجال البيئة اولت فرنسا جهدا كبيرا بمجوعة من السياسات البيئية والآليات العملية الداخلية والخارجية التي تمثلت في:

اولا/ السياسات البيئية :

-اقرار برامج شاملة للبيئة ومراجعة الاجراءات اللازمة لوضع الحد من التلوث الصناعي والفلاحي في اطار برنامج تنمية بيئية مستدامة .

- ايقاف انشاء المفاعلات النووية الجديدة وتخصيص ميزانية للبحث عن الطاقة البديلة والنظيفة وتحسين الظروف البيئية .

- الزيادة الضريبية على السيارات الجديدة الملوثة للبيئة ومنح مساعدات مالية لاصحاب السيارات القديمة الملوثة للبيئة واستبدالها بالصديقة للبيئة .

- تشييد خطوط جديدة للقطار السريع .

- الزامية احترام تشييد المباني (مباني تقلل من استخدام الطاقة الدفيئة).

- التشجيع على التقليل من استعمال السيارات الخاصة داخل المدن الكبرى .

- اصدار قوانين لحماية البيئة البحرية بالردع والضريبة الجبائية .

- تقنين استغلال الثروة البحرية .

اقامة محميات بحرية ومراقبتها .

-الادارة الفضلى للموارد الكربونية لتخفيض غاز ثاني اكسيد الكربون والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة .

- العمل على استبدال الوقود الاحفوري بمصادر الطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة وعدم هدرها .

- تبني سياسة مناخية لاستقرارالوضع البيئي (طقس ،منسوب مياه البحر) والحفاظ على الحياة .
انتهاج سلوكيات نموذجية تراعي البيئة (اصدار قانون خاص بعملية الانتقال البيئي اوت 2015).
-تعزيز الجهود للحد من استخدام جميع انواع المحروقات المسببة لانبعاثات الغازات الدفيئة التزاما باهداف احتواء ظاهرة الاحتباس الحراري وللتقليل من الاثار السلبية في حالة وقوع الحوادث.
ثانيا/ الاليات العملية الداخلية:
تمثلت الاليات العملية في انشاء منظمات ووكالات بيئية في فرنسا وهي مؤسسات وجمعيات تدعم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة وتلبية الاحتياجات الانسانية دون المساس باحتياجات الاجيال القادمة في اطار تعاوني مع الهيئات الوطنية المتخصصة في المشاكل المتعلقة بالبيئة بالتحذير من المخاطر المتوقعة المهددة للبيئة ومتابعة ورفع التقارير والاحصائيات عن الوضع البيئي.

- وفي اطار الآليات الداخلية ايضا:

1- الآليات التشريعية :

حيث اهتمت السلطة التشريعية في فرنسا بالجانب البيئي منذ سنة 1829 اثر صدور قانون خاص بصيد الاسماك وحظر القاء اي نوع من المخلفات يؤدي الى هلاك الثروة السمكية وكذلك قانون حماية الثروة المائية سنة 1898 وقاون الصحة العامة سنة 1902 والمنشور المتعلق بتصفية مياه الصرف الصحي من المخلفات والنفايات المؤثرة على الصحة سنة 1951 والتعليمة الوزارية الخاصة بمعالجة النفايات الصناعية سنة 1954.
والقانون المتعلق بحماية المياه من التلوث بالموارد البترولية وحظر القاء المواد الخطرة في الاوساط المائية سنة 1964.
وفي السبعينيات صدرت مجموعة من القوانبين الخاصة بحماية البيئة والمراسيم التنفيذية كالمرسوم المتعلق بالمنشآت المصنفة والمرسوم المتعلق بحماية الطبيعة (مدى التأثير والتأثر في البيئة).
وبحلول الثمانينيات صدرت بعض التشريعات الخاصة بالتهيئة العمرانية .
وفي التسعينيات صدرت عدة تشريعات متعلقة بالتخلص من النفايات الناجمة عن نشاط المنشآت المصنفة .
ويبقى اهم قانون لتدعيم حماية البيئة في فرنسا هو قانون بارني الصادر سنة 1995 واهم ماتضمنه هذا القانون هو الوقاية من التلوث وتسيير النفايات والاخطار الطبيعية وبذلك تعتبر فترة السبعينيات بداية حقيقية للتشريع الفرنسي قي مجال البيئة .

2- زرع الوعي البيئي من خلال البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالبحث في الآثار الناتجة عن التلوث البيئي بمختلف اشكاله وذلك لاظهار مدى خطورة التلوث على حياة الانسان والبيئة المحيطة به وترشيد السلوك البيئي لاجتناب الآثار السلبية المترتبة عن ذلك

3- الاعلام البيئي الهادف الى النشر الواسع للثقافة البيئية والتوعية البيئية من اجل مشاركة الجميع في الحفاظ على البيئة وذلك بانشاء لجان اعلامية محلية واستشارية في مجال البيئة .

ثالثا /الآليات العملية الخارجية :
وذلك بمشاركة فرنسا في عدة مؤتمرات واتفاقيات دولية واقليمية من ادل حماية البيئة وفي اطار برنامج الامم المتحدة لحماية البيئة منذ ستينيات القرن العشرون لمناقشة اهم القضايا البيئية واكثيف الجهود الدولية في التعاون للتصدي لمختلف التهديدات البيئية بمختلف الوسائل والآليات الممكنة ومن بين هذه الاتفاقيات نجد :
1-اتفاقية باريس للمسؤولية الدولية عن الاضرار النووية سنة **1960** التي وقعت عليها فرنسا رفقة خمسة عشرة دولة (15) في عاصمتها باريس بتاريخ 1960/11/29 ودخلت حيز التنفيذ قي ابريل 1968 وتبنت هذه الاتفاقية نظاما استثنائيا للمسؤولية المدنية لمشغلي المنشآت النووية يركز على عدة اسس جوهرية تتمثل في تقرير مبدأ المسؤولية الموضوعية عن الاضرار الناتجة عن استغلالها والتي تلحق اضرار بالاشخاص وخسائر في الممتلكات او المنتجات وتحمل المسؤولية المطلقة لهم ،كما حددت قواعد التعويض عن الاضرار في ذلك.
2- اتفاقية باريس لحماية البيئة البحرية سنة 1974 صادقت عليها فرنسا الى جانب اربعة عشرة (14) دولة اخرى في عاصمتها باريس بتاريخ:1974/06/04 وكان موضوعها حماية البيئة البحرية في منطقة المحيطين الاطلسي والشمالي من خلال الوقاية واخذالحيطة لتجنب مسببات التلوث البحري (التلوث الارضي ،والاغراق والحرق ،العوامل الخارجية) ومبدأ الملوث يدفع .
3- اتفاقية باريس للمناخ سنة 2015 التي انعقدت في باريس في الفترة الممتدة من 21 نوفمبرالى 13ديسمبر 2015 تضمنت الدورة الواحد والعشرون لمؤتمر اطراف اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وتضمنت جملة من الاجراءات اهمها :
- وضع اهداف طويلة المدى للحفاظ على زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود اقل من درجتين مئويتين بنهاية القرن الحالي بالتقليل من انبعاثات الغازات المسببة للدفيئة لاحتواء ظاهرة الاحتباس الحراري.
- وضع آليات مراجعة كل خمس(5) سنوات للتعهدات المطروحة والمصادق عليها من قبل الدول الاطراف مع الزامية احراز تقدم خلال هذه المراجعات .
- الزامية الدول الاطراف والمتقدمة صناعيا واقتصاديا تقديم المساعدة المالية للدول النامية للتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والتعامل مع تبعات التغير المناخي.

وبذلك تساهم الاستراتيجية الامنية الفرنسية بشكل كبير في التصدي للتهديدات البيئية من خلال التجسيد الفعلي لها على ارض الواقع.

وبعد دراستنا للاستراتيجية الامنية البيئية الفرنسية تبين لنا ان فرنسا خصصت هيئات بيئية وطنية (وكالة البيئة والطاقة ،وزارة البيئة) لتنفيذ برامج السياسة البيئية منذ سبعينيات القرن العشرون الا انها فشلت قي تحقيق الاهداف البيئية المنشودة وهذا لغياب الدور الفعال للحكومة في الرقابة والحرص على التنفيذ بتخاذلها وغياب روح المسؤولية تجاه البيئة في ظل التنافس الاقتصادي مما زاد انتشار التلوث الصناعي وانتفاض الرأي العام ضدها وبذلك

فشل الاستراتيجية البيئية في فرنسا وعدم تحقيقها نتائج ايجابية في الحد من التلوث البيئي مما جعلها متهمة بالتقصير تجاه البيئة .

نتائج :
-لولا تخاذل وتقصير الحكومة الفرنسية في تنفيذ البرامج والسياسات البيئية لنجحت استراتيجيتها البيئية لمواجهة التهديدات البيئية.
- لولا تغليب فرنسا لمصالحها الشخصية وزيادة التنافس الاقتصادي لنجحت استراتيجيتها البيئية لمواجهة التهديدات البيئية .
- لو أن فرنسا احترمت مبادئ حماية البيئة العالمية لنجحت استراتيجيتها البيئية لمواجهة التهديدات البيئية .
- لوعملت فرنسا بموجب مبادئ الاتفاقيات الدولية لنجحت استراتيجيتها البيئية لمواجهة التهديدات البيئية .

توصيات :
-من اجل حماية البيئة والتصدي للتهديدات البيئية يجب على الدولة الحرص على تنفيذ البرامج والسياسات الخاصة بالشأن البيئي وعدم تهميش القطاعات المهتمة بالبيئة.
- عدم تغليب الدولة للمصالح الشخصية على حساب البيئة .
- الاستغلال الامثل والعقلاني للموارد الطبيعية ومراعاة حق الاجيال القادمة في البيئة السليمة .
- يجب على الدولة الاستجابة للمبادئ العامة للحفاظ على البيئة من خلال الاتفاقيات الدولية المبرمة ومبادئ القانون الدولي لحماية البيئة وتجسيدها على ارض الواقع .

الملاحق

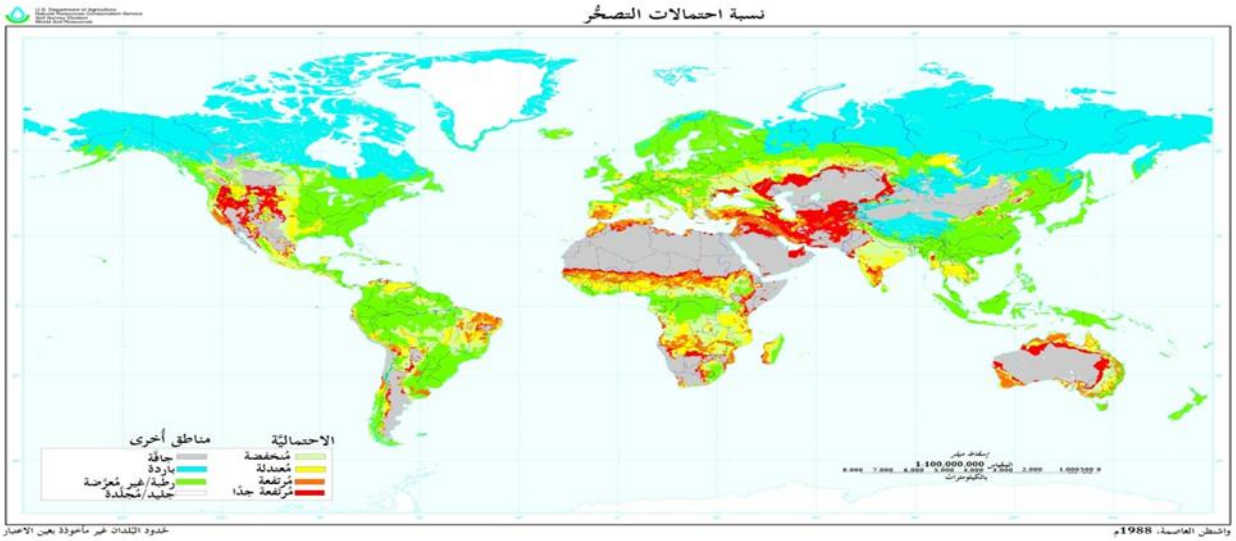

الشكل(1) يمثل خريطة التصحر العالمي[1]

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki

قائمة المراجع

1-باللغة العربية :

أ ـ القرآن الكريم :

1-سورة البقرة الآية 125.
2- سورة النور الآية 55.
3- سورة قريش الآية 04.

ب-الموسوعات والقواميس :

1- مصطفى الفانا حمود ،"–الكون –البيئة والتلوث"، في موسوعة الفلك، لبنان ،دار الفكر اللبناني ،1994.

ج-الكتب:

1- الاقداحي هشام محمود ،تحديات الامن القومي (مدخل تاريخي سياسي) ،الاسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

2- بطوش معاذ ،تداعيات الاحتلال الامريكي البريطاني على العراق وأثره على الامن القومي العربي ،الاردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع 2012.

3- بن عيسى محسن بن العجمي ،الامن والتنمية ،الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،2011.

4- بن عنترعبد النور ،البعد المتوسطي للامن الجزائري ،الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2005

5- جامل العبيدي ثامر اثمار ،دور المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تسببها النفايات النووية ، القاهرة ،مركز الدراسات العربية للنشروالتوزيع ، 2018.

6- زكي زكي حسين زيدان ،الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الامن للدولة في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي ،طنجة :دار الكتاب القانوني، كلية الحقوق ،2009.

7- كامل عبد الحليم نبيلة ،نحو قانون موحد لحماية البيئة، د ب ن ،دار النهضة العربية ،1993.

8- كارل فون كلاوزوفيتز ،الوجيز في الحرب ،ترجمة اكرم ديري والهيثم الايوبي ،بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط2، 1988.

9- مجدي ابراهبم ،الاستراتيجية العسكرية المبادئ والمقومات ، د ب ن، دار العلوم ،ج1 ،2004 .

10- ماكنمارا روبرت ،جوهر الامن ،ترجمة يونس شاهين ،القاهرة ،الهيئة المصرية للنشر والتوزيع ،1970.

11- عبدالفتاح مراد ،شرح تشريعات البيئة ،مصر،د د ن ،1996.

12- عكروم لندة ،تاثير التهديدات الامنية بين شمال وجنوب المتوسط ،عمان ،دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع ،2013.

13- عرفة محمد الامين خديجة ،الامن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ،الرياض ،جامعة نايف للعلوم الامنية ،2009.

14- تامر كامل الخزرجي ،العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية ادارة الازمات ،الاردن ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2005.

15- تيري ديبل ،الاستراتيجية في الشؤون الخارجية ...منطق الحكم الامريكي ،ترجمة وليد شحادة ، بيروت ،دار الكتاب العربية ومؤسسة محمد ال راشد ال مكثوم ، 2009.

ج ـ المجلات و الجرائد:

1-الحربي سليمان عبد الله ،مفهوم الامن :مستوياته صيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر" المجلة العربية للعلوم السياسية "د ب ن،د م ن، العدد 19 صيف 2008.

2- الاخرس صفوان ،"ادارة المخلفات الصناعية السائلة وطرق المعالجة "،مركز الاختبارات والابحاث الصناعية ،سوريا ،2007/06/27.

3- اسلام مدحت احمد ،"التلوث مشكلة العصر"،مجلة عالم المعرفة ،الكويت ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،1990.

4- بوحذيفة الوليد،"تطور حقل الدراسات الاستراتيجية والنظريات المفسرة له" ،المركز الديمقراطي العربي، ،(جامعة الجزائر 3 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية)، "الدراسات الاستراتيجية".

5- جبر دينا محمد ،ابتسام حلوان ،الاستراتيجية بين الاصل العسكري والضرورة السياسية وتاثيرها على القوى الدولية،" المجلة السياسية الدولية "،الجامعة المستنصرية ،بغداد،2012

6- مرزا علي ،اتفاقية المناخ الدولية والطلب المستقبلي على النفط، د ب ن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير ، 2016ص"سلسلة دراسات".

7- فرنسا تستعد لايقاف انتاج المحروقات نهائيا بحلول 2040"، جريدة العرب ، ابو ظبي ،الثلاثاء 2017/09/05-السنة 40العدد10742.

الأطروحات والرسائل الجامعية :

1-العايب لحسن ،الامن الحربي بين متطلبات الدولة الفكرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006 ،اطروحة دكتوراه ،جامعة يوسف بن خدة –كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،الجزائر،2008.

2- الفتني منير ،الحماية الجنائية للبيئة البحرية من التلوث،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر-1-،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق ،2014.

3- بلعيد جمعة ،دور مدارس التعليم البتدائي والمتوسط في التربية البيئية (دراسة ميدانية بابتدائية صاولي بشير ومتوسطة قربوعة عبد الحميد بلدية الخروب-ولاية قسنطينة)، مذكرة ماجستير ،جامعة منتوري- قسنطينة،كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاجتماعية ،2011.

4- بنشوك مونية ، قضية الصحراء الغربية والامن المغاربي ،مذكرة شهادة الماستر، جامعة مولاي طاهر سعيدة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2015 .

5- حمزاوي جويدة ،التصور الامني الاوروبي نحو بنية امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط ، مذكرة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر- باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،2011.

6- حسام حمزة ،الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري ،بحث ماجستير ،جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011 .

7- سلامة رضوان ، الإعلام والبيئة، د ارسة استطلاعية لعينة من الثانويين والجامعيين – مدينة عنابة نموذجا-، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2006.

8- عبد القادر عباس ،المسؤولية الدولية عن تلوث البيئة بالنفايات الخطرة،اطروحة دكتوراه ، ،جامعة الجزائر -1- بن يوسف بن خدة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق،2016.

9- ربيع انور محمد ،المسؤولية المدنية للدولة عن اضرار التلوث الاشعاعي،رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس،كلية الحقوق،2012.

د- المؤتمرات والندوات:

1-بوشنقير ايمان وكافي مفيدة ،"ادارة مشكلة المياه بالمخلفات الصناعية ونحقيق التنمية المستدامة بين النظري والتطبيق" مداخلة ،جامعة عنابة ،قسم العلوم السياسية، 2011.

2- حمدوش رياض، تطور مفهوم الامن والدراسات الامنية في منظورات العلاقات الدولية ، " مداخلة ضمن الملتقى الدولي، الجزائر والامن في المتوسط ،واقع افاق جامعة منتوري – قسنطينة –قسم العلوم السياسية ،الوكالة الوطنية تنمية البحث العلمي،مركز الشعب ،الدراسات الاستراتيجية "، الجزائر 2008 .

و- المواقع الالكترونية:

1-المزيودي محمد "تلوث باريس... هواء خانق في "عاصمة النور" ينشر الأمراض التنفسية" المتحصل عليه من الموقع:https://www.alaraby.co.uk/investigations07/11/2017

2- الفيلالي عبد الحكيم "الى اي مدى يمكن اعتبار فرنسا قوة فلاحية وصناعية داخل الاتحاد الاوروبي؟ " المتحصل عليه من الموقع :https://arabe.diplomatie.gouv.fr

3- بالة صباح ، الاستراتيجية الدولية في الموسوعة السياسية ،المتحصل عليه من الموقع :https://political-encuclopedia.org

4- زقاغ عادل، اعادة صياغة مفهوم الامن ،برنامج بحث في الامن المجتمعي ،في الموقع :http://www.geociter.com/adel zeggagh/links.nml

5- حمدي سيد ،"ثلاثة ارباع المياه الفرنسية غير صالحة للشرب"، متحصل عليه من الموقع http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/8/6/2005.:

6- سليمان منذر، اعادة صياغة مفهوم الامن القومي العربي ومرتكزاته ، متحصل عليه من الموقع : http://www.ef.uqam.ca/mobel/ceps/mote7hlml.
7- عباس حسين ،"التلوث واسبابه" ،جامعة بابل ،قسم العلوم العامة،العراق ،بتاريخ:16-10-2015 المتحصل عليه من الموقع:
http://www.uobabulon.edu.iq/Uobcoleges/fileshare/article.

8- نص اتفاقية باريس المتحصل عليه من الموقع :
unfccc.int/resource/docs/2015/cop21/ara/l09a.pdf

9- مظاهرات حاشدة للمطالبة بحماية البيئة 2018/09/08 ،المتحصل عليه من الموقع http:// www.arabic.euronews.com

10- منظمات غير حكومية تقاضي فرنسا بسبب تغير المناخ ،وكالة الانباء الفرنسية 2018/12/18 ،المتحصل عليه من الموقع : http://www.al-ain .com/article/organizations-judiciary-France-climate-change.

11- سبوتنيك ،"استقالة وزير البيئة الفرنسي تشعل قضية هامة في المجتمع" ،2018/08/30 ،المتحصل عليه من الموقع :http://www.sputniknews.com

12- فرنسا في العصر الحديث ،الموسوعة المعرفية الشاملة،المتحصل عليها من الموقع https://m.marefa.org.:

13- اليوم العالمي للتصحر في فرنسا ،المتحصل عليه من الموقع
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/article/ :

14- فرنسا "تلوث الهواء يقتل 48الف شخص سنويا "المتحصل عليه من الموقع
www.france24.com :

15- فرنسا على استنفار للتصدي لتحدي مكافحة تغيّر المناخ ، المتحصل عليه من الموقع
http://www.diplomatie.gouv.fr :

16- قاموس المحيط الالكتروني المتحصل عليه من الموقع
http:www.moheet…….

2-المراجع باللغة الأجنبية:

أ-باللغة الفرنسية :

A- Les livres :

1- Charles Philippe jean jacques poche, thesrie de la sécurité : définition et approches concept de la sécurité international. Paris, édition, 2002.

2- Colas rance, la pollution des eaux, France: Presse universitaire de France, 1962.

3-Jan eichler,"comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain? Défense nationale et sécurité, Collective vol 62 n novembre 2006.

4- J. Lamarque, Droit de la protection de la nature a de l'environnement - Avec la collaboration de B. Pacte nu. LGDJ, Paris, 1973.

5-Liviernay,"le xi que de science politique vie etlnstitution politiques Europe media duplication sas Toulouse, 2008.

6- M. Den pax. Droit de l'environnement, Liteau, Paris, 1980.

B-Les dictionnaires :

1- Le petit robert : dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, Edition firmindidol, paris, 1979.

C- Les Revues :

1- Alex Macleod, <<les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique>>, cultures & conflits, n°=54 ; été 2004.

2- C. Vinet, Une congrégation religieuse peut bénéficier d'une subvention de l'ADEME, ANDA. No. 1, 2014.

3- J. M-Devller, commentaires de la loi n° 95-101 du 2 revivre 1995 relative nu renforcement de la protection de l'environnement, AJDA, No. 6, 1995.

4- Matt McDonald,<<securitization and the construction of security >>,European journal of internationalrelations,vol14,n°=04,2008.

5- Salim chena, <<l'école de Copenhague en relations internationales et la nation de sécurité : une théorie à la manier d' Huntington >>, revue Alyson, institutionnalisation de la scénophopie, n°=04, mai2008.

D-Rapports :

Statuts des Amis de la Terre - France

E-Les cites électroniques :

1- http://ar.wikipedia.org/wiki

2- http://www.impac4.org/en/homepage

3- http://amisdelaterremp.free.fr/IMG/pdf/GazDeSchistes_site_FINAL.

4- https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/venir-en-france/

5-www.fao.org>fishery>nalo_france.

الفهرس

الاهداء.

الشكر والعرفان

مقدمة.....أ

الفصل الاول : مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة.....10

المبحث الاول : مفهوم الاستراتيجية ومستوياتها.....11

المطلب الاول :تعريف الاستراايجية.....11

المطلب الثاني :مبادئ الاستراتيجية.....12

المطلب الثالث :مستويات الاستراتيجية.....14

المبحث الثاني :مفهوم الامن والنظريات المفسرة له.....15

المطلب الاول :تعريف الامن.....15

المطلب الثاني :مستويات وابعاد الامن.....19

المطلب الثالث : مدرسة كوبنهاغن ومفهوم الامن الموسع.....24

المبحث الثالث : مفهوم التهديد الامني وتصنيفاته.....28

المطلب الاول :تعريف التهديد الامني.....28

المطلب الثاني :التهديد الامني والمفاهيم المشابهة.....30

المطلب الثالث :تصنيفات التهديد الامني.....32

خلاصة الفصل الاول :.....34

الفصل الثاني:الاستراتيجية الامنية الفرنسية لمواجهة التهديدات الامنية.....36

المبحث الاول: الموقع الجيوسياسي لفرنسا وابرز مسببات التهديدات البيئية فيها.....37

المطلب الاول:الموقع الجيوسياسي لفرنسا.....37

المطلب الثاني:ركائز الاقتصاد الفرنسي وأهم مسببات التهديدات البيئية(الفلاحة و الصناعة).....40

المبحث الثاني : ابرز التهديدات البيئية في فرنسا.....44

المطلب الاول :التلوث الجوي في فرنسا.....44

المطلب الثاني : التلوث المائي في فرنسا.....47

المطلب الثالث : التصحر في فرنسا.....50

المبحث الثالث : اليات مواجهة التهديدات البيئية في فرنسا 53

المطلب الاول :آليات داخلية (السياسة البيئية في فرنسا).....53

المطلب الثاني :آليات عملية وتشريعية.....57

المطلب الثالث :اليات خارجية (المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في حماية البيئة).....65

خلاصة الفصل الثاني :.....69

الفصل الثالث: تقييم الاستراتيجية الامنية الفرنسية في مواجهة التهديدات البيئية.....70

المبحث الاول : تقييم الاستراتيجية الامنية البيئية الفرنسية من حيث الاهداف.....71

المطلب الاول :الضبط الاداري في حماية البيئة في فرنسا.....71

المطلب الثاني : توجهات الرأي العام الفرنسي حول الوضع البيئي في فرنسا 74

المبحث الثاني : تقييم الاستراتيجية الامنية البيئية الفرنسية من حيث النتائج.....77

المطلب الاول :اهتمام فرنسا بالمناخ.....77

المطلب الثاني : المنظمات غيرالحكومية الفرنسية تقاضي فرنسا بسبب المناخ.....78

المطلب الثالث :الآفاق المستقبلية للوضع البيئي في فرنسا.....79

خلاصة الفصل الثالث :.....82

الخاتمة :.....84

الملاحق :.....89

قائمة المراجع :.....91

الفهرس :.....99

ملخص الدراسة:.....101

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الاستراتيجية الامنية الفرنسية في مواجهة التهديدات البيئية ومدى تحقيق الامن والامن البيئي في فرنسا وتم التركيز في الجانب النظري على مفهوم الامن والامن البيئي وتم ابراز مدى اهمية البعد البيئي في الدراسات الامنية من خلال امننة التهديدات البيئة وفي التطبيقي تم ابراز التهديدات البيئية الرئيسية التي تعاني منها فرنسا والاحاطة بكل الانعكاسات السلبية لهذه التهديدات على القطاعات المختلفة للامن بالتركيو على الاستراتيجية الامنية الفرنسية في مواجهة التهديدا البيئية وتم التعرض لمختلف السياسات والآليات العملية والجهود المبذولة للتصدي للتهديدات البيئية في فرنسا وحاولت الدراسة تحديد اهم الحلول المطروحة لمواجهة هذه التهديدات .

وفي الاخير فإن النتائج المتوصل اليها تثبت أن الاستراتيجية البيئية الفرنسية فشلت في التصدي للتهديدات البيئية وتحقيق الامن البيئي بسبب انتشار التلوث الصناعي والتقصير تجاه البيئة .

تعتبر التهديدات البيئية بمثابة تحديات عالمية في اسبابها وفي حلولها وهي ايضا تحديات شاملة من حيث ان معظم النشاطات الانسانية تساهم في بلورتها ،في المقابل يتأثر كل من البشر والمحيط بانعكاسات التهديدات البيئية .

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الامنية ،الامن ،الامن البيئي، التهديدات البيئية ،فرنسا.

Abstract

The aim of this study is to highlight the French security strategy in the face of environmental threats and the achievement of security and environmental security in France. The theoretical aspect was emphasized on the concept of security and environmental security. The importance of the environmental dimension was highlighted in security studies through the security of environmental threats. The main environmental problems that France is experiencing and the awareness of all the negative repercussions of these threats on the various sectors of security in Turkey on the French security strategy in the face of the environmental threat. The efforts to address environmental threats in France, the study tried to identify the most important solutions to address these threats.

Finally, the findings show that the French environmental strategy has failed to address environmental threats and environmental security due to the proliferation of industrial pollution and environmental degradation.

Environmental threats are global challenges in their causes and solutions. They are also comprehensive challenges in that most human activities contribute to their development. In contrast, both humans and the environment are affected by the impact of environmental threats.

Keywords: Security Strategy, Security, Environmental Security, Environmental Threats, France.